تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والأربعون

الملحق رقم ١٢ (A/47/12)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

ISSN 0251-8074

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة	.....	١ ـ ٦	١
الاول ـ	الحماية الدولية	٧ ـ ٣٨	٤
	الف ـ مقدمة	٧ ـ ١٤	٤
	باء ـ حقوق اللاجئين	١٥ ـ ٢٤	٦
	جيم ـ تعزيز حماية اللاجئين	٢٥ ـ ٣٨	٩
الثاني ـ	أنشطة المساعدة	٣٩ ـ ١٨٥	١١
	الف ـ الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة	٣٩ ـ ٨٦	١١
	١ ـ مقدمة	٣٩ ـ ٣٤	١١
	٢ ـ الإغاثة في حالات الطوارئ	٣٥ ـ ٣٧	١٢
	٣ ـ الرعاية والإعالة	٣٨ ـ ٤٢	١٣
	٤ ـ الحلول الدائمة	٤٣ ـ ٦٥	١٤
	(أ) العودة الطوعية الى الوطن	٤٤ ـ ٤٥	١٤
	(ب) التوطين المحلي	٤٦ ـ ٤٩	١٥
	(ج) اعادة التوطين	٥٠ ـ ٦٠	١٥
	(د) المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية	٦١ ـ ٦٥	١٨
	٥ ـ ادارة البرنامج وتنفيذه	٦٦ ـ ٨٦	١٩
	(أ) لمحة عامة	٦٦ ـ ٦٩	١٩
	(ب) التقييم	٧٠ ـ ٧٢	٢٠
	(ج) التأهب لحالات الطوارئ	٧٣ ـ ٧٧	٢١
	(د) اللاجئات	٧٨ ـ ٨١	٢٢
	(هـ) الأطفال اللاجئون	٨٢ ـ ٨٦	٢٢
	باء ـ التطورات الاقليمية في افريقيا	٨٧ ـ ١٢١	٢٥
	جيم ـ التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانوسيا ...	١٢٢ـ ١٤٥	٣٤
	دال ـ التطورات الاقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية	١٤٦ـ ١٥٢	٤١
	هاء ـ التطورات الاقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥٣ـ ١٦٤	٤٣

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	واو - التطورات الاقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط	١٦٥- ١٨٥	٤٦
الثالث -	تمويل أنشطة المساعدة المادية	١٨٦- ١٩١	٥٣
الرابع -	العلاقات مع المنظمات الاخرى	١٩٢- ٢٢٠	٥٥
	ألف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الامم المتحدة	١٩٢- ١٩٧	٥٥
	باء - المنظمات الحكومية الدولية الاخرى	١٩٨- ٢٠٧	٥٧
	جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير	٢٠٨- ٢١١	٥٨
	دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٢١٢- ٢٢٠	٥٩
الخامس -	الإعلام	٢٢١- ٢٢٥	٦٢

الجداول

١ - مجموع انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من الاموال في عام ١٩٩٠ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الاموال ٦٤

٢ - انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩١ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد والانواع الرئيسية لانشطة المساعدة ٦٨

٣ - التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١ ..... ٧٣

مقدمة

١ - تدهورت حالة اللاجئين في العالم مرة أخرى خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير - وخاصة في الخليج الفارسي ، والقرن الافريقي ، وجنوب غربي آسيا وأوروبا - بالرغم من التغييرات البعيدة الاثر التي طرأت على النظام العالمي والتي كان من المأمول أن تبشر بتحسين توقعات الحلول . وفي حين أنه أُحرز تقدم في إيجاد حلول لبعض حالات اللاجئين ، ولا سيما في أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا ، لا يزال عدد اللاجئين في العالم يبلغ رقما مذهلاً هو ١٧ مليون لاجئ . وليس من شك في أن السنة المستعرضة كانت من أصعب السنوات وأكثرها تطلبا بالنسبة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين إذ وضعت تضامن المجتمع الدولي أمام متطلبات اضافية كبيرة ، وطرحت تحديات هائلة أمام المفوضية ومنظومة الامم المتحدة برمتها .

٢ - إن نزوح اللاجئين لا يزال يشكل جزءا من ظاهرة أوسع نطاقا ألا وهي انتقال الناس عبر الحدود فحسب ، بل إن انتهاكات حقوق الإنسان والمنازعات أدت إلى تشريد أعداد كبيرة في الداخل والخارج . وإن تعقيد وأبعاد وسرعة هذا التشريد ، كما تتجلى في أحداث الخليج الفارسي ، والقرن الافريقي وجنوب غربي آسيا ، أثارت صعوبات لم يسبق لها مثيل في الحماية والسوقيات . وفي بعض الحالات ، يجب القيام بتسليم المساعدة اللازمة في سياق أخطار أمنية لا تكاد تطاق . وعلاوة على ذلك ، شهدت السنة الماضية نشوء ظاهرة التشرد الداخلي - ما يزيد على مليون من المشردين في يوغوسلافيا وحدها - فضلا عن استمرار الواقع المرير للنزوحات بين الجنوب والجنوب التي تلقي عبئا جسيما على افقر الدول . كما يتضح بصورة متزايدة أن العودة الطوعية إلى الوطن ، وهي الحل الدائم المفضل لمشاكل اللاجئين ، لا يمكن أن تتسم بالاستقرار والدوام الحقيقي دون وجود إعادة ادماج معقولة متأصلة في التنمية والمصالحة الوطنية . وليس بمقدور وكالة واحدة من وكالات الامم المتحدة أن تواجه وحدها هذه التحديات التي لا تعد ولا تحصى . ويشكل اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٣/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ نقطة تحول هامة إذ يوفر إطارا للاستجابة الملائمة من جانب المنظومة للحالات الطارئة الانسانية المعقدة . وتعمل المفوضية مع منسق الامم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الطوارئ على استقصاء الطرق التي يمكن أن تساهم فيها المفوضية بخبرتها في معالجة حالات الطوارئ المعقدة هذه .

٣ - وفي حين أن الفترة المستعرضة تتسم بظهور حالات جديدة وملحة من حالات اللاجئين ، فإن الحالات القديمة العهد ، مثل حالة اللاجئين الافغان في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية ، وحالات العديد من مجموعات اللاجئين في أفريقيا ، لا تزال تتطلب اهتمام المجتمع الدولي وتقتضي تدابير جديدة وابتكارية . وقد برهنت أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا على كونهما حقلين خصبين لاختبار اتباع نهج اقليمية شاملة في ايجاد حلول دائمة لبعض الحالات . ففي أمريكا الوسطى ، نجد أن مخيمات اللاجئين ، التي كانت بمثابة شهادة مؤسفة على المعاناة خلال عقد من النزاع تقريبا ، قد زالت ، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى العملية التي بدأها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ، دعما لخطة السلام الاقليمية المعروفة باتفاق إسكيبولاس الثاني . والعائدون في تلك المنطقة يفوق عددهم الآن عدد اللاجئين . وفي جنوب شرقي آسيا ، انخفض عدد الوافدين الجدد من ملتمسي اللجوء نتيجة للآلية الموضوعة في خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من أبناء الهند الصينية . وفي المنطقة ذاتها ، بدأ اللاجئون والمشردون الكمبوديون في العودة إلى ديارهم بعد قضاء سنوات في المخيمات في تايلند وسواها .

٤ - وواصلت المفوضية ، وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع غيرها من وكالات وبرامج الامم المتحدة ، وبدعم سخي من المجتمع الدولي ، بذل جهود متضافرة لاستحداث نهج جديدة لمواجهة هذه التحديات والتماس حلول دائمة تعزيزاً لولايتها . ولا يزال يجري اللجوء إلى اللجان الثلاثية أو الآليات الاستشارية المماثلة ، وإلى النهج الاقليمية لمعالجة مشاكل اللاجئين (خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من أبناء الهند الصينية ، والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى) وغير ذلك من الجهود . وبوجه أعم ، رسمت المفوضية ، خلال عام ١٩٩١ والربع الاول من عام ١٩٩٢ ، استراتيجية تطلعية تركز على التأهب لحالات الطوارئ ، والوقاية ، وايجاد الحلول ، وتحاول التصدي لمجمل مشكلة اللاجئين ، ابتداءً من النزوح والاغاثة وإلى العودة وإعادة الادماج .

٥ - وكجزء من هذه الاستراتيجية ، تحسنت قدرة المفوضية على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق عدد من التدابير المفصلة في الفرع ذي الصلة من هذا التقرير ، مما جعل المفوضية قادرة بشكل أفضل على التصدي لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين على نطاق عالمي . كما تم انتهاز كل فرصة متاحة للعودة الطوعية إلى الوطن ، وبصورة متزايدة في سياق التسويات السياسية التي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية الأمين العام ، وبالتشاور الوثيق مع جميع الاطراف المعنية . وفيما يتعلق

بالعودة إلى الوطن ، فإن النهج الجديدة إزاء المساعدة على إعادة الادماج - مثل المشاريع "السريعة الاثر" الجاري تنفيذها في نيكاراغوا من أجل جماعات العائدين - ربما تساعد على توطيد أقدام جماعات العائدين وردم الفجوة الحالية في المساعدة المتجهة نحو التنمية المقدمة إلى مجموعات العائدين . والشق الثالث لهذه الاستراتيجية هو تعزيز التدابير الوقائية . والهدف من الوقاية هو لا منع التدفقات بل إزالة أو تخفيض العوامل التي تحمل على النزوح . ومن الامثلة على هذا النهج برنامج المساعدة الإنسانية المقدمة من المفوضية إلى المشردين من جراء النزاع اليوغوسلافي ، وهو برنامج يسعى إلى تعزيز الحوار حول العودة وتلافي المزيد من التشريد ، ودور المفوضية في توفير الحماية والمساعدة في شمال العراق ، ومشاركتها المتزايدة في الجمهوريات التي يتألف منها كومنولث الدول المستقلة وفي أوروبا الوسطى والشرقية مع التركيز على نشر القانون المتعلق باللاجئين وتعزيزه لدى جميع الأطراف المعنية ورصده .

٦ - إن تنفيذ استراتيجية تهدف إلى إيجاد حلول مع الاستجابة في نفس الوقت لحالات الطوارئ أمر باهظ التكلفة نسبيا . وقد قدم المانحون ما مجموعه ٨٨٧ مليون دولار أثناء عام ١٩٩١ ، وذهبت نسبة كبيرة من هذا المبلغ إلى برامج المفوضية في الخليج الفارسي . وتواصل المفوضية الآن أكثر من أي وقت مضى الاعتماد على تضامن المجتمع الدولي بغية تحسين قدرتها ، من حيث السرعة والنوعية ، على التصدي لحالة اللاجئين المتطورة على الدوام . ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور ديناميكي في تشجيع الاستجابة الانسانية الضرورية وضمان الوفاء على النحو المناسب باحتياجات طالبي اللجوء من الحماية والمساعدة . أما المفوضية ، فستواصل المساهمة في سبيل السلم والمصالحة من خلال السعي بعزم لايجاد حلول انسانية دائمة كفيلة بمواجهة تحديات عالم اليوم .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٧ - إن ضمان توفير حماية دولية للاجئين وغيرهم من الاشخاص الذين يهمون المفوضية ، وتيسير إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ، هما الوظيفتان الرئيسيتان للمفوضية . وفي حين أن الهدف النهائي للحماية - أي تقديم حلول دائمة - لم يتغير ، فقد أدى تغير أبعاد مشكلة اللاجئين في العالم خلال العقد الماضي بوجه خاص إلى تحول في ترتيب تفضيل الحلول الدائمة المتمثلة في العودة الطوعية إلى الوطن ، والتوطين المحلي ، وإعادة التوطين . والعودة الطوعية إلى الوطن تشكل بصورة متزايدة أفضل حل . وفي الوقت ذاته ، فإن المجتمع الدولي على استعداد بصورة متزايدة للتسليم بالحاجة إلى الحيلولة دون الظروف التي تجبر الناس على الفرار ، واتخاذ اجراء بهذا الشأن .

٨ - وهذه التطورات وضعت المفوضية أمام تحديات جديدة . فبالاضافة الى أنشطة الحماية التقليدية ، مثل الحيلولة دون الاعادة القسرية والدفاع عن حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان اللجوء ، تشارك المفوضية مشاركة متزايدة في الانشطة الجارية في بلدان المنشأ بشأن اللاجئين العائدين ، ولكن أيضا ، بناء على الطلب ، بشأن الاشخاص المشردين داخليا . وهذه الانشطة الجارية في بلدان المنشأ يمكن أن تمكن من توفير الحماية والمساعدة للاشخاص على مقربة من ديارهم كما يمكن أن تشجع الذين اضطروا بالفعل إلى مغادرة أوطانهم على العودة إليها طوعا .

٩ - واتسمت الحماية الدولية المقدمة للاجئين خلال الفترة المستعرضة باتجاهات مشجعة ومثبطة على السواء . وأُحرز مزيد من التقدم في معالجة بعض حالات اللاجئين القديمة العهد في أفريقيا ، وأمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا . ولكن في حين أن عملية العودة إلى الوطن حدثت أو يجري التخطيط لها في العديد من أنحاء العالم ، لا تزال هناك حالات لاجئين أخرى ، كما هي الحال في القرن الافريقي ، تطرح تحديات رئيسية ، كما أن تدفقات اللاجئين الجديدة لا تزال جارية . وفي الشرق الأوسط ، طرحت أزمة الخليج الفارسي تحديات حماية جديدة ، شأنها شأن الحالة في أوروبا الوسطى والشرقية مؤخرا ، حيث أدت الحرب الاثنية إلى أضخم نزوح للاشخاص منذ الحرب العالمية الثانية . وترد تفاصيل هذه التطورات في أجزاء أخرى من هذا التقرير .

١٠ - وأدى ترابط مشاكل اللاجئين العديدة وظهور حالات جديدة ومعقدة من حالات اللاجئين إلى تأكيد أهمية بذل جهود لاستحداث نهج وأدوات جديدة لحماية اللاجئين . ولهذه الغاية ، قدم الفريق العامل المعني بالحلول والحماية الذي أنشأته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي (اللجنة التنفيذية) تقريره (الوثيقة EC/SCP/64 المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس (١٩٩١) الذي تم فيه النظر في سبع فئات من الاشخاص المتصلين بالتماس اللجوء والملاذ . وهذه الفئات مؤلفة من الاشخاص الذين تغطيهم اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (اتفاقية ١٩٥١) ؛ والاشخاص الذين تغطيهم اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا أو إعلان كارتاخينا ؛ والاشخاص الآخرون الذين ارغموا على الرحيل أو حالة كوارث تسبب فيها الانسان دون عودتهم إلى بلدانهم ، والاشخاص الذين ارغموا على الرحيل أو حالت الكوارث الطبيعية أو الايكويولوجية أو الفقر المدقع دون عودتهم إلى بلدانهم ؛ والاشخاص الذين يطلبون الحصول على مركز اللاجئ ويتبين أنهم لا ينتمون إلى أي فئة من الفئات السابقة الأربع ؛ والاشخاص الذين نزحوا داخليا ؛ وعديمو الجنسية .

١١ - وقدم التقرير ٣١ توصية ، بما في ذلك : تعزيز الحصول على الصكوك المتعلقة باللاجئين وتنفيذها تنفيذا أكثر فعالية ؛ ومواصلة النظر في مسألة إمكانية تطبيق تعريف أوسع نطاقا للاجئين على صعيد عالمي ؛ وتقوية حماية المرأة والطفل ؛ وتعزيز التدابير الرامية إلى تلافي التدفقات الجماعية ؛ وتشجيع مسؤولية الدولة عن التدابير الوقائية والعلاجية ، وإجراءات الدولة بشأن حماية الحق في التماس اللجوء والتمتع باللجوء ؛ والقيام بحملات إعلامية في بلدان المنشأ وتبديد التضليل بشأن توقعات تقديم طلب للجوء في الخارج وفي بلدان اللجوء بغية تشجيع المواقف العامة الايجابية إزاء اللاجئين وملتمسي اللجوء ؛ ودعم عودة الذين يتقرر باجراءات عادلة أنهم ليسوا بلاجئين ؛ وتحليل الصلة بين التنمية والهجرة ؛ وتحديد المسؤوليات داخل الأمم المتحدة عن الاستجابة لاحتياجات الاشخاص المشردين داخليا تحديدا أوضح ؛ والربط بين جهود التنمية والاصلاح وبين المعونة الغوثية ؛ وتعزيز الحصول على الصكوك المتعلقة بانعدام الجنسية ؛ وتشجيع الدول على النظر في توفير عدد متزايد من الاماكن من أجل إعادة التوطين ؛ ووضع آليات تمويل أوسع نطاقا وأكثر مرونة ؛ وتعزيز وتنفيذ القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان ؛ واستحداث آلية للاستجابة السريعة للتدفقات الجماعية ؛ وتحسين القدرة على الانذار المبكر .

١٢ - وطلبت اللجنة التنفيذية ، بعد النظر في تقرير الفريق العامل في دورتها الثانية والاربعين ، الى المفوضية السامية عقد ما يلزم من الاجتماعات فيما بين الدورات للجنتها الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية لمواصلة المناقشات البناءة حول القضايا المعلقة في تقرير الفريق العامل ، وكذلك حول مسائل الحماية

الاخرى ذات الصلة ، والتماس توافق في الآراء بشأن متابعة التقرير متابعة ملائمة متجهة نحو العمل ، وتوصياته ، والمسائل الاخرى ذات الصلة . وعقدت اللجنة الفرعية اجتماعها الاول فيما بين الدورات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ لمناقشة موضوع تغير الظروف وحكم الانقضاء في اتفاقية عام ١٩٥١ ، وتقرر عقد المزيد من الاجتماعات في نيسان/ابريل وحزيران/يونيه لمناقشة العودة الطوعية الى الوطن ، وانعدام الجنسية ، وحماية الاشخاص الذين يهمون المفوضية والذين يقعون خارج نطاق اتفاقية عام ١٩٥١ ، وتنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ .

١٣ - وسلمت اللجنة التنفيذية بأن التنفيذ الفعلي لاتفاقية عام ١٩٥١ هو أمر أساسي بالنسبة لحماية اللاجئين . ولهذه الغاية ، طلبت اللجنة التنفيذية الى جميع الدول التي لم ترد بعد على الاستبيان المتعلق بالتنفيذ المقدم اليها في أيار/مايو ١٩٩٠ أن تفعل ذلك . وحيث أنه لم ترد على الاستبيان سوى ٣٧ دولة حتى الآن ، فلا يمكن إعداد سوى تقرير مؤقت عن التنفيذ من أجل الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية . ولاحظ التقرير المؤقت أن من السابق لأوانه الخوض في تحليل مستفيض أو الخلوص الى استنتاجات نهائية في غياب ردود أشمل . ولكن لوحظ أن المعلومات المقدمة حتى الآن تشير إلى ارتفاع مستوى الانسجام مع الاحكام الاساسية من الاتفاقية ، وكذلك الى المجالات التي تنطوي على خلاف أو التي تحتاج الى تحسين .

١٤ - ومع تجاوز اتفاقية عام ١٩٥١ وتأمين اللجوء كمحور لأنشطة الحماية ، فإن توفير الحماية الدولية للافراد الذين لا يتمتعون بهذه الحماية في مواطنهم يشمل بصورة متزايدة أنشطة داخل هذه البلدان . ويجري في الفرع باء من هذا الفصل دراسة عدد من الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بالحماية التي نشأت خلال الفترة المستعرضة ، مع التركيز على أنشطة بلد المنشأ في سياق الوقاية والعودة الطوعية الى الوطن .

باء - حقوق اللاجئين

١٥ - ان ضمان احترام حقوق اللاجئين هو من جوهر الحماية . وعليه فإن المساهمة في الجهود الرامية الى تعزيز مراعاة حقوق الانسان الاساسية هي محور هام لأنشطة الحماية التي تقوم بها المفوضية ، إذ أنها تعمل على الحيلولة دون الظروف التي تدفع اللاجئين الى الفرار ، وتيسير تهيئة الاوضاع التي تسمح لهم بالعودة . ودعت اللجنة التنفيذية للمفوضية ، واضعة ذلك في اعتبارها ، المفوض السامي الى مواصلة المساهمة في مداولات هيئات حقوق الانسان الدولية ، والمشاركة بنشاط في الاستعدادات للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي سيعقد في ١٩٩٣ وفي مناقشاته .

١٦ - ولذلك التمست المفوضية مزيدا من التعاون مع هيئات حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بغية استرعاء انتباهها الى القضايا المتعلقة باللاجئين وسواهم من الاشخاص الذين يهمون المفوضية . ولهذه الغاية ، تكلمت المفوضية السامية أمام الدورة الثامنة والاربعين للجنة حقوق الانسان في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٢ حول موضوع الحماية الوقائية ، وعرضت اقتراحات عملية لتعزيز مشاركة اللجنة في معالجة قضايا اللاجئين . كما شجعت المفوضية على قيام علاقة عمل فعالة مع هيئات منها اللجنة المعنية لحقوق الانسان ، واللجنة المعنية بالتعذيب ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، واللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والتابع للجنة الفرعية .

١٧ - وتعطي الامثلة الآنفة الذكر فكرة عن نطاق اهتمامات حقوق الانسان المتصلة باللاجئين وملتمسي اللجوء . وعلى المستوى التشغيلي في يوغوسلافيا ، طلب الامين العام الى المفوضية مساعدة السكان المشردين داخليا ، وذلك لأسباب منها الحيلولة دون مزيد من التشرد وتيسير عودتهم الى أماكن اقامتهم . وحدا ذلك بها الى مراقبة معاملة مجموعات الاقليات في بعض المناطق لمعارضة ممارسة النقل الاجباري للاشخاص ودعت جميع الاطراف المعنية الى احترام حقوق الانسان والمبادىء الانسانية . وسيتعين على المفوضية دراسة ومواصلة استقصاء الاستراتيجيات الوقائية التي يمكن أن تضعها على أساس هذه الخبرة ، مما استتبع أيضا التعاون الوثيق مع الجهات العاملة في السياق اليوغوسلافي ، مثل فريق المراقبة التابع للجماعة الاوروبية ، وقوة الامم المتحدة للحماية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة . ولدى محاولة كفالة حق المشردين في العودة الى جمهورياتهم ومناطق منشئهم المختلفة على أساس طوعي ، من الضروري حماية المشردين ، ومجموعات الاقليات ، وتعزيز المعاملة العادلة للجميع .

١٨ - وفي أوروبا الوسطى والشرقية ، أقامت المفوضية حضورا نشطا واضطلعت بشتى أنشطة الحماية ، بما في ذلك تعزيز الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، والتدريب ، وإسداء المشورة بشأن تشريعات اللاجئين واجراءات البت في مركز اللاجئ . كما أسدت المفوضية المشورة حول الاحكام الدستورية ، والاحكام المتعلقة باللاجئين والجنسية ، ومما تهدف اليه الاحكام الاخيرة هو تلافي نشوء حالات من حالات انعدام الجنسية ، وهذا يمكن أن يقلل أيضا ، كما لاحظت اللجنة التنفيذية مرة أخرى ، من احتمال تدفق موجات من اللاجئين . وتتعاون المفوضية أيضا مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لابراز قضايا اللاجئين في جدول أعماله .

١٩ - ومن الأنشطة الرئيسية الأخرى التي تقوم بها المفوضية في بلدان المنشأ مراقبة سلامة الأشخاص الذين اختاروا العودة الى الوطن . وتواجه المفوضية تحديا خاصا في هذا الشأن لأن كثيرا من حالات العودة تحدث في ظل أوضاع أمنية واقتصادية وبيئية غير مثالية . وكثيرا ما تشارك المفوضية أيضا في عمليات العودة الطوعية إلى الوطن في اطار الترتيبات الشاملة التي تشترك فيها مختلف وكالات الأمم المتحدة الأخرى . وكانت هذه هي الحالة خلال الفترة المستعرضة في كمبوديا ، والسلفادور والعراق . وفي بعض الحالات ، تعقدت أنشطة الحماية التي تضطلع بها المفوضية في بلد المنشأ لصالح العائدين ، لأن حالات العودة تحدث خلال عملية جارية من التسوية السياسية للنزاع .

٢٠ - وليست العودة الطوعية الى الوطن مجرد مسألة نقل للأفراد الى بلدان منشئهم . وتشمل قضايا الحماية الناشئة ضمان تقديم معلومات كافية الى اللاجئين كي يستطيعوا اتخاذ قرار عن علم ، والتحقق من طوعية العودة ، والتفاوض بشأن الضمانات أو العفو ، والحصول على تصاريح للعودة ، واتخاذ ترتيبات بخصوص طرائق العودة الآمنة ومراقبة المعاملة لدى العودة . وفي بعض عمليات العودة الى الوطن ، يجب تحديد موقع الالغام البرية وازالتها . وفي عمليات أخرى ، يمكن أن يشكل المركز القانوني للدولة المستقلة حديثا التي يعود اليها اللاجئون عاملا من عوامل التعقيد ، شأنه شأن وجود جنود سابقين بين العائدين الى الوطن . وكثيرا ما تواجه بلدان المنشأ صعوبة في استيعاب أعداد كبيرة من العائدين واعادة ادماجهم . ويتعرض العائدون أحيانا للتوقيف والاحتجاز . وكثيرا ما تكون صعوبات المراقبة على أشدها في حالة العودة الطوعية التلقائية الى الوطن ، ولكن عمليات العودة الطوعية الناجحة الى الوطن تتطلب عموما تعبئة الموارد الكافية والمحافظة على أوضاع الأمن .

٢١ - وقد تحدّت أزمة الخليج الفارسي قدرة المفوضية على توفير الحماية الدولية بعدد من الطرق الهامة . ونتيجة لحجم وسرعة النزوح والعودة ، واجهت المفوضية عقبات تشغيلية هامة في توفير الحماية والمساعدة . وإن شمول الحالة العراقية على نزوح اللاجئين وتشرد داخلي زاد الوضع تعقيدا على تعقيد . وفي حين أن اللاجئين لم يُقبلوا على الحدود في بعض الحالات خلال أزمة الخليج الفارسي ، فقد أكدت بعض البلدان في المنطقة ، التي لم يسبق لها مواجهة تدفقات رئيسية من اللاجئين ، أيضا التزاما أساسيا بمبدأ عدم الاعادة القسرية .

٢٢ - وتشكل الحماية تحديا خاصا في الحالات التي يجري فيها نزاع مسلح أو يكون فيها الأمن هشا . وقد حدثت بعض أصعب المشاكل في هذا الصدد في القرن الافريقي . وفي حين أنه نشأت فرص لحل مشاكل اللاجئين القديمة العهد ، فقد استمر تفاقم حالة الحرب الأهلية وانعدام الأمن في التسبب بتشريد أعداد كبيرة من الناس داخليا وخارجيا وكذلك

في عرقلة قدرة المفوضية على اتخاذ تدابير لتوفير الحماية الدولية والمساعدة المادية للأشخاص الذين يهمونها عرقلة خطيرة . وعلاوة على ذلك ، فقد وضعت سلامة اللاجئين وموظفي المفوضية في ظل أشكال ومستويات غير مقبولة من الخطر بحيث اضطرت المفوضية في بعض الحالات الى تعليق عملياتها كلية .

٢٣ - وظلت الضغوط على اللجوء تتجلى في كل منطقة من مناطق العالم . وحدثت حالات اعادة قسرية في بلدان عديدة بالرغم من القبول الواسع النطاق لمبدأ عدم الاعادة القسرية . وقد يتعرض اللاجئون الذين يستطيعون الوصول الى بلدان اللجوء للتهديدات أو لانتهاك سلامتهم الجسدية ، والاحتجاز ، والهجمات المسلحة على المخيمات أو الافراد ، أو التجنيد الاجباري . وتعتبر النساء والاطفال ، الذين يشكلون أغلبية اللاجئين في العالم ، من الفئات الضعيفة بوجه خاص . وتشمل اهتمامات الحماية الأخرى عدم عالمية الانضمام الى صكوك اللاجئين الدولية وتنفيذها المتسم بالمشاكل أحيانا . وتشتمل مشاكل الحماية من حيث البت في مركز اللاجئ على انعدام الاجراءات ، ووجود اجراءات تفتقر الى ضمانات الطرق القانونية . ويمكن أن توجد هذه المشاكل في بلدان عديدة .

٢٤ - وتسود قضايا الحماية المتعلقة باللجوء أيضا في أوروبا الغربية ، حيث يواصل أعداد كبيرة من الاشخاص التماس اللجوء ، بما في ذلك اللاجئون ، والاشخاص الذين يهربون من الحرب وأعمال العنف العامة ، والمهاجرون ، وكانت نتيجة ذلك أنه ازداد عبء اجراءات البت في مركز اللاجئ وأصبح الرأي العام سلبيا بصورة متزايدة . وفي عدد من الحالات ، تعرض اللاجئون وملتمسو اللجوء لهجمات عنيفة . وفي هذه البلدان شملت أنشطة الحماية التي تضطلع بها المفوضية اسداء المشورة بشأن امكانيات ترشيد اجراءات اللجوء مع المحافظة على الضمانات القانونية اللازمة ، والمشاركة في المشاورات الحكومية الدولية الهادفة الى تنسيق قانون واجراءات اللاجئين ، وتقديم معلومات عن الحالات في بلدان المنشأ كوسيلة للمساعدة على البت في مركز اللاجئ . وتحاول المفوضية أيضا تحسين التفهم العام للاجئين وملتمسي اللجوء ، وحاجتهم الى الحماية .

جيم - تعزيز حماية اللاجئين

٢٥ - انضمت رومانيا ، وبولندا ، والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وهندوراس ، الى الاتفاقية والبروتوكول خلال الفترة المستعرضة ، فأصبح عدد الدول الأطراف في أحد الصكين أو كليهما يبلغ ١١١ دولة . وتنظر الدول الأخرى في امكانية الانضمام ، ومن المأمول أن تصبح اطرافا قريبا .

٣٦ - واضطلعت المفوضية بشتى الانشطة التشجيعية المتجهة نحو الحماية بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لوضع الاتفاقية وإنشاء المفوضية ، بما في ذلك عقد أكثر من ٣٠ حلقة تدريبية بشأن قانون اللاجئين من أجل الموظفين الحكوميين وسواهم حول اجراءات البت في مركز اللاجئ . وحيث أن الحماية تبلغ حدها الاقصى بفضل الاجراءات العادلة والعاجلة والتنفيذ الفعلي للمعايير الدولية في التشريعات الوطنية والاجراءات الادارية ، فقد حظيت هذه المواضيع بأعلى أولوية في الجهود التشجيعية .

٣٧ - وزاد مركز وثائق اللاجئين من تطوير خدماته المتعلقة بوثائق اللاجئين ، والنشر ، وخدمات المكتبة ، والشبكة الدولية لمراكز وثائق اللاجئين . ويواصل المركز نشر النشرة الفصلية Refugee Abstracts وفهارس المراجع عن اللاجئين . واستمر التعاون مع مطبعة جامعة اكسفورد في نشر International Journal of Refugee Law . ويحتفظ المركز بقاعدة بيانات مرجعية عن المنشورات المتعلقة باللاجئين بالتحديد ، وهي تتضمن حاليا أكثر من ٠٠٠ ٩ بند بالاسبانية والالمانية والانكليزية والفرنسية . ويحتفظ المركز أيضا بثلاث قواعد بيانات تتضمن ، على التوالي ، النصوص الكاملة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالبت في مركز اللاجئ ، واللجوء والجنسية ؛ والنصوص الكاملة للصكوك الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين ، بالاضافة الى نصوص الاعلانات و/او التحفظات الصادرة عن الأطراف في هذه الصكوك ؛ وخلاصات أحكام المحاكم الوطنية المتعلقة بالبت في مركز اللاجئ أو بحقوق اللاجئين . وتساهم قواعد البيانات هذه في قدرة المفوضية على رصد تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ . ووضع المركز أيضا قاعدة بيانات داخلية تتضمن تقارير الحماية السنوية المقدمة من المكاتب الميدانية للمفوضية . وخلال عام ١٩٩١ ، أتيحت لمكاتب ميدانية مختارة من مكاتب المفوضية امكانية الوصول المباشر الى قواعد البيانات الخمس على أساس تجريبي .

٣٨ - وبناء على توصية اجتماع مشاورة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية عقد في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أنشأت الشبكة الدولية لوثائق اللاجئين ، التي ينسق بينها المركز ، أيضا مشروعا نموذجيا يسمى "IRENE" (الشبكة الالكترونية الدولية للاجئين) ، وتتيح هذه الشبكة لأعضائها استعمال البريد الالكتروني والوصول الى لوحات الاعلانات بشأن المعلومات عن اللاجئين . وفي ١٩٩١ ، كُلف المركز بمهمة إنشاء مشروع للقيام بصورة منهجية بجمع وتخزين المعلومات المتعلقة ببلدان المنشأ والموجودة بالفعل ضمن نطاق الأملاك العامة ، وذلك من أجل استعمال موظفي المفوضية .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - مقدمة

٢٩ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٩١ جهودها لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في جميع أنحاء العالم ، بالتعاون مع الحكومات المعنية والمجتمع الدولي . وسعت بوجه خاص لتعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ . وجرى بنشاط حيثما أمكن ذلك ، تعزيز الحلول الدائمة لمحنة اللاجئين من خلال برامج العودة الطوعية إلى الوطن ، والاندماج المحلي ، وإعادة التوطين . ومن بين هذه الحلول الدائمة الثلاثة ، جرى التشديد بصفة خاصة على العودة الطوعية إلى الوطن . وفي غيبة هذه الحلول الدائمة ، اضطرت المفوضية إلى الإبقاء على برامج رعاية وإعالة اللاجئين .

٣٠ - ولئن كانت التطورات السياسية خلال الاثني عشر شهرا الماضية أتاحت إمكانية زيادة العودة الطوعية إلى الوطن ، فإن الوضع الاجمالي للاجئين لم يتحسن . فبالإضافة إلى الأوضاع التي لا تزال بلا حل في منطقة الشرق الأوسط ، هناك حالات لاجئين خطيرة في بنغلاديش ، وفي القرن الافريقي ، بالإضافة إلى تدفقات اللاجئين إلى كينيا . ويُقدَّر عدد اللاجئين في كافة أنحاء العالم حاليا بنحو ١٧ مليون لاجئ .

٣١ - وكانت استجابة المجتمع الدولي لمحنة اللاجئين سخية ولم يسبق لها مثيل في تاريخ وجود المفوضية خلال ٤٠ عاما . فبلغ مجموع الأموال الخارجة عن الميزانية التي تلقتها المفوضية أثناء عام ١٩٩١ في إطار البرامج العامة والخاصة على السواء نحو ٩٠٤ ملايين دولار . وبلغت الالتزامات المعقودة خلال عام ١٩٩١ ، ٨٦٢,٥ مليون دولار . ومن حيث حجم الأنشطة والمصروفات المتعلقة بها ، فإن مصروفات عام ١٩٩١ تجاوزت مصروفات عام ١٩٩٠ بنسبة تقرب من ٦٠ في المائة . ومن ثم ، فإن تحقيق الأهداف البرنامجية لم تعوّقه الضوائق المالية التي شهدتها المفوضية في السنوات السابقة . وعلى هذا النحو ، استطاعت المفوضية الاستجابة بشكل أكثر فعالية لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين ، الأمر الذي يعود جزئيا أيضا إلى الزيادة التي حققتها اللجنة التنفيذية لصندوق الطوارئ الخاص بالمفوضية في عام ١٩٩١ بحيث بلغ رصيده ٢٠ مليون دولار .

٣٢ - واستجابة للاحتياجات الجديدة ، لا سيما في أفريقيا ، وافقت اللجنة التنفيذية على زيادة الرقم المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٩١ من ٣٥٥,٥ مليون دولار إلى ٣٧٩ مليون دولار وذلك في دورة استثنائية عقدت في ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٩١ . ومن ثم بلغت المصروفات الفعلية للبرامج العامة للسنة ذاتها ٣٧٠ مليون دولار .

٣٣ - وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة (بما في ذلك الصناديق الاستئمانية الخاصة ، ومشاريع وبرامج المعونة والتنمية الخاصة باللاجئين في إطار النداءات الداعية إلى التمويل التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة) ، بلغت المصروفات ٤٩٢,٥ مليون دولار . ويتعلق نحو ٤٥ في المائة من هذا المبلغ باشتراك المفوضية في خطة العمل الإقليمية الإنسانية المتعلقة بأزمة الخليج الفارسي . كما تعلقت مصروفات هامة أخرى بخطط العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من أبناء الهند الصينية وبرامج الطوارئ الخاصة في منطقة القرن الافريقي .

٣٤ - وبالإضافة إلى مجموع مصروفات الصناديق الطوعية المتعلقة بأنشطة عام ١٩٩١ والتي بلغت ٨٦٣,٥ مليون دولار ، بلغت المصروفات الادارية المشمولة بميزانية الأمم المتحدة العادية ٣٠,٤ مليون دولار أخرى . وترد في الجدولين ١ ، و٢ معلومات مفصلة عن مستويات الإنفاق لكل برنامج قطري أو اقليمي .

٢ - الإغاثة في حالات الطوارئ

٣٥ - كانت هناك مناسبات عديدة خلال عام ١٩٩١ ، كما في السنوات السابقة ، تطلبت استخدام صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات لاجئين جديدة في كافة أنحاء العالم . ويمكّن صندوق الطوارئ المفوضية من الاستجابة السريعة لحالات اللاجئين الجديدة . وعندما يثبت عدم كفاية المساعدة الأولية التي تقدم في تغطية الطائفة الكبيرة من الاحتياجات التي سببتها نزوحات اللاجئين الكبيرة غالبا ما توجه نداءات خاصة إلى المجتمع الدولي من أجل الحصول على المساعدات المالية .

٣٦ - وكان مجموع المبالغ التي التُزم بها من صندوق الطوارئ في عام ١٩٩١ أكثر من ١٨,٥ مليون دولار . وتراوحت الحالات المشمولة بين الاثيوبيين الذين وصلوا حديثا الى السودان (٤ ملايين دولار) والمساعدة المقدمة للاشخاص القادمين من يوغوسلافيا إلى هنغاريا (٢,٩ مليون دولار) . وجرت أيضا الاستعانة بصندوق الطوارئ على نطاق واسع بالنسبة للاجئين الاثيوبيين في جيبوتي (١,٨ مليون دولار) ، واللاجئين السودانيين في اثيوبيا (مليون دولار) ، واللاجئين الاثيوبيين والصوماليين في كينيا (١,٢ مليون

دولار) ، واللاجئين السودانيين ، والبوروندبين والروانديين في زائير (١,١ مليون دولار) ، واللاجئين الصوماليين والاثيوبيين في اليمن (٠,٧ مليون دولار) ، والاشخاص المشردين في يوغوسلافيا (١,٠٥ مليون دولار) .

٣٧ - وليست الاغاثة في حالات الطوارئ إلاّ جانبا واحدا من الطائفة الكبيرة من الانشطة التي اضطلعت بها المفوضية لصالح اللاجئين في العالم خلال عام ١٩٩١ . وكما ذُكر أعلاه ، اتخذت المفوضية خطوات خاصة لتعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ في عام ١٩٩١ . ويرد وصف هذه الخطوات بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث ، الفرع ألف ٥ 'ج' . وفيما يتعلق بحالات الطوارئ الاكثر تعقيدا والمطولة التي تسبب فيها الانسان ، فإن قدرة المفوضية على الاستجابة ستتاح لمنسق الامم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ الذي عُين مؤخرا .

٣ - الرعاية والإعالة

٣٨ - بعد المرحلة التي تتطلب فيها حالة اللاجئين تقديم إغاثة طارئة ، يتم تلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين من خلال تقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة ، حتى يتم تحقيق حلول دائمة للاجئين . وقد حصل هذا الشكل من المساعدة التي تقدمها المفوضية ، بشكل ثابت ، على نسبة كبيرة من ميزانية البرامج العامة . ولا يمثل عام ١٩٩١ استثناءً في هذا الصدد حيث خُصص مبلغ ٢١١,٨ مليون دولار لانشطة الرعاية والإعالة خلال ذلك العام .

٣٩ - ولا تزال برامج الرعاية والإعالة الواسعة النطاق تُنفَّذ في أفريقيا ، في اثيوبيا (٥٩,١ مليون دولار) ، وملاوي (٤٨,٦ مليون دولار) ، والسودان (١٦,١ مليون دولار) ، وغينيا (١٥,٧ مليون دولار) ، ومؤخرا في كينيا (١٠,٦ مليون دولار) . وتدهور الوضع في منطقة القرن الافريقي بشكل خطير أثناء عام ١٩٩١ بنزوح واسع النطاق للاجئين إلى كينيا . ونتيجة للانتقال الواسع النطاق للاجئين والعائدين في هذه المنطقة ، تعتبر الحاجة إلى تقديم المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة حادة بصفة خاصة في منطقة القرن الافريقي . وفي ملاوي ، يستمر عدد اللاجئين الموزمبيقيين في التزايد ، مما جعل من الضروري زيادة مساعدة الرعاية والإعالة التي تقدم في هذا البلد . وفي غرب أفريقيا ، وحتى تتم عودة طوعية واسعة النطاق للاجئين الليبيريين إلى الوطن ، من الضروري مواصلة برامج المساعدة الكبيرة . وتلزم أيضا زيادة برامج الرعاية والإعالة في أماكن أخرى في أفريقيا ، مثل زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى ، بسبب تدفق عدد كبير من اللاجئين السودانيين إلى هذين البلدين .

٤٠ - وكانت منطقة جنوب شرقي آسيا محوراً رئيسياً لبرامج الرعاية والإعالة الخاصة بالمفوضية في عام ١٩٩١ . وبلغت المساعدة المقدمة إلى تايلند (٢٩,٥ مليون دولار) ، وهونغ كونغ (١٨,٧ مليون دولار) ، كما قُدِّمت المساعدات لماليزيا ، وأندونيسيا ، والفلبين ، ولا تزال تُقدَّم المساعدة إلى ملتمسي اللجوء الفيتناميين حتى تتم عودتهم الطوعية إلى الوطن فييت نام أو تتم إعادة توطينهم . وقد ظلت الحالة في هونغ كونغ هي أصعب الحالات ، إذ أنها استقبلت بشكل كامل ٩٠ في المائة من الوافدين الجدد من الفيتناميين في المنطقة التابعة لهذه المستعمرة .

٤١ - وفي جنوب غربي آسيا ، ظلت مساعدة الرعاية والإعالة التي تُقدَّم إلى اللاجئين الافغان في باكستان هي أكبر المساعدات التي تُقدَّم في هذه المنطقة (٣٦,٦ مليون دولار) . وتبقى الجهود المبذولة لايجاد حلول دائمة للاجئين الافغان ، في باكستان وفي جمهورية إيران الإسلامية في المقام الاول ، عنصرا رئيسيا لسياسة المفوضية في هذه المنطقة .

٤٢ - واستمرت برامج الرعاية والإعالة في أمريكا اللاتينية ، وبالاخص في المكسيك (٣,٧ مليون دولار) ، حيث يتعيَّن مواصلة تقديم المساعدة إلى اللاجئين الغواتيماليين إلى أن يقرروا العودة إلى وطنهم .

٤ - الحلول الدائمة

٤٣ - من بين الاهداف الاساسية لانشطة المفوضية نشدان حلول دائمة لحالة اللاجئين . والحلول الدائمة الثلاثة التقليدية هي العودة الطوعية الى الوطن ، وهي أفضل حل ، والاندماج المحلي في بلد اللجوء الاول ، وإعادة التوطين في بلد ثالث . وفي عام ١٩٩١ ، بلغت المصروفات في إطار البرامج العامة والبرامج الخاصة على السواء من أجل تعزيز هذه الحلول الدائمة الثلاثة نحو ٣٣٢,١ مليون دولار .

(أ) العودة الطوعية الى الوطن

٤٤ - أُنفق ١٣٤,١ مليون دولار أثناء عام ١٩٩١ على العودة الطوعية الى الوطن وبلغت تكاليف البرامج الرئيسية في اثيوبيا (٢٣ مليون دولار) ، ونيكاراغوا (١٤,٤ مليون دولار) ، والسودان (١٠,٣ مليون دولار) ، وفييت نام (٨ ملايين دولار) ، وباكستان (٦,٦ مليون دولار) ، وهونغ كونغ (٤,٣ مليون دولار) .

٤٥ - ونظرا لتخفيف حدة التوترات السياسية في مناطق كثيرة من العالم ، تعد امكانية حل كثير من حالات اللاجئين من خلال العودة الطوعية الى الوطن مبشرة بالخير

الآن الى حد كبير . وعلى ضوء هذه التطورات ، تبذل المفوضية جهودا متضافرة من أجل تعزيز العودة الطوعية الى الوطن ، حيثما أمكن .

(ب) التوطين المحلي

٤٦ - لا تزال هناك بلدان كثيرة يتعين متابعة تقديم المساعدة الخاصة بالتوطين المحلي فيها نظرا لعدم تسني العودة الطوعية الى الوطن في المستقبل القريب . وأثناء عام ١٩٩١ أُنفق مبلغ ٧٠,٣ مليون دولار على أنشطة التوطين المحلي .

٤٧ - وأثناء الفترة المستعرضة ، قُدمت مساعدة لإقامة مشاريع إنشاء مستوطنات ريفية في جمهورية الصين الشعبية ، وكوت ديفوار ، وغينيا ، واثيوبيا ، والمكسيك ، والسنغال ، وأوغندا ، وزائير ، وزامبيا . ونظراً لأن اللاجئين أصبحوا يحققون اكتفاءهم الذاتي بشكل متزايد من خلال إنتاج الأغذية والمحاصيل النقدية والاندماج في المجتمعات المحلية ، انخفضت المساعدة التي تقدمها المفوضية تبعاً لذلك .

٤٨ - وفي المناطق الحضرية وشبه الحضرية ، قُدمت المساعدات لفرادى اللاجئين من أجل تعزيز اندماجهم . ووجهت خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات الاستشارية نحو منح اللاجئين فرصاً للوصول الى العمل ، ومن ثم تزويدهم بوسائل العيش المستقل .

٤٩ - كما يجري تعزيز الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي للاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة لهم من خلال برامج التنمية المجتمعية التي تستهدف تحقيق مشاركة اللاجئين في تخطيط المشاريع وتنفيذها وادارتها ادارة ذاتية . ويعتبر ربط برامج اللاجئين ببرامج التنمية الإقليمية القائمة وسيلة أخرى لضمان إدماج اللاجئين في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية المحيطة بهم .

(ج) إعادة التوطين

٥٠ - تظل إعادة التوطين في بلدان ثالثة هي الحل الدائم الوحيد للاجئين الذين لا يستطيعون العودة طوعاً الى بلدان منشئهم ولا يحظون بأي مستقبل آمن وكريم في بلد لجوئهم الأول . وهناك عدد من البلدان التي لا تمنح اللاجئين حق اللجوء إلا على أساس مؤقت بشرط أن تتم إعادة توطينهم . وحتى في البلدان التي لا تفرض هذا الشرط ، فإن العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الإثنية المحلية قد تتطلب إيجاد حل دائم مناسب في بلد ثالث .

٥١ - وفي غيبة خيارات أخرى ، يُتخذ القرار بإعادة التوطين عادة عندما يكون هذا الحل الدائم هو الوسيلة المناسبة الوحيدة لضمان السلامة القانونية أو الجسدية

للفرد . وفي حالات أخرى ، تنتهج المفوضية أسلوب إعادة التوطين عندما يمثل هذا الحل التدبير الوحيد الذي يكفل توفير حماية إنسانية لمجموعات اللاجئين الضعيفة ، التي تتألف من المعرضين لمخاطر طبياً ، والمعوقين جسدياً أو عقلياً ، والنساء المعرضات للخطر ، وضحايا التعذيب .

٥٢ - وفي عام ١٩٩١ ، بلغ العدد الإجمالي للاجئين في العالم أكثر من ١٧ مليون لاجيء ، وسعت المفوضية الى إعادة توطين نحو ٦٠٠ ٧٥ شخص ، أي بنسبة تقل بكثير عن ١ في المائة . وعلى الرغم من نجاح إعادة التوطين في إطار خطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من ابناء الهند الصينية ، فإنه من بين العدد الإجمالي للاجئين الذين استهدفت المفوضية إعادة توطينهم ، سجل المكتب ٠٠٠ ٣٣ حالة مغادرة ، وهذا يمثل نسبة ٤٠ في المائة من النقص بالقياس إلى الاحتياجات المتوقعة . ومع هذا ، يمثل هذا الرقم تحسنا عن الرقم المحقق في عام ١٩٩٠ ، حيث سُجِل نقص بلغ ٦٥ في المائة . وسُجل مزيد من حالات المغادرة لكن ذلك حدث بسبب إمكانية العودة الطوعية الى الوطن التي أتيحت لجماعات عديدة من اللاجئين حُدِدت من قبل ضمن خطة إعادة التوطين في عام ١٩٩١ . وبالإضافة الى ذلك ، عطلت الاحداث التي وقعت في الشرق الاوسط عملية إعادة التوطين في هذه المنطقة لعدد من الشهور .

٥٣ - ومثلما كان الحال في سنوات سابقة ، ظلت منطقة جنوب شرقي آسيا موضع التركيز الرئيسي لعمليات إعادة التوطين . ففي حين سعت المفوضية الى عودة الكمبوديين وكثير من اللاجئين اللاويين الى وطنهم ، تابعت بالمثل إعادة توطين أولئك الذين تعذرت عودتهم طواعية . وفي عام ١٩٩١ ، أدت إعادة توطين لاجئي الهند الصينية من المنطقة ، التي تيسرت بواسطة خطة العمل الشاملة ، الى توفير بيوت جديدة لـ ٣٥ ٧٢٠ فرداً . وحتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، تم قبول ٤٨ ٣٣٨ شخصا وتحقيق مغادرة ٤٦ ٥٠٠ شخص من بين الـ ٤٩ ٣٢٠ شخصاً الذين ينتمون الى فئة الذين وصلوا قبل مدة طويلة من التاريخ الفاصل المحدد في خطة العمل الشاملة . وأثناء عام ١٩٩١ ، كان ١١٩ من الذين أُعيد توطينهم قد أُنقذ من البحر .

٥٤ - ولا يزال اللاجئون من الشرق الاوسط وجنوب غربي آسيا يمثلون في نظر المفوضية فئة هامة تحتاج الى إعادة توطين ، وازدادت بالطبع الاحتياجات لهذا الحل بسبب الأزمة التي نشأت بين العراق والكويت . وفي عام ١٩٩١ ، أُعيد توطين ٥٢٥ ٣ لاجئاً من الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا . وعلى نمط ما حدث في ١٩٩٠ ، يتعين إعادة توطين نسبة عالية جدا على أساس طارىء كنتيجة للنزاع الناشب في المنطقة . وتتمثل الجنسيات التي أعيد توطينها بصفة رئيسية في العراقيين ، والإيرانيين ، وفي قليل من الافغان .

٥٥ - وكما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا ، لا يمثل عدد اللاجئين الذي قُدِم من أجل إعادة التوطين في افريقيا إلا نسبة طفيفة من مجموع اللاجئين الذين استُضيفوا في القارة . وفي عام ١٩٩١ ، أُعيد توطين ما مجموعه ٤٠٠ ٢ لاجئ افريقي في الولايات المتحدة وكندا أساساً .

٥٦ - وفي عام ١٩٩١ ، وكنتيجة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى وللإمكانيات الاخرى التي اتيحت من أجل حلول إقليمية ، استمر عدد اللاجئين الذين أُعيد توطينهم من أمريكا اللاتينية تحت رعاية الامم المتحدة في الانخفاض ، ولم تسجل المفوضية إلا زهاء ١٦٠ حالة مغادرة .

٥٧ - وفي أعقاب التغيرات التاريخية التي حدثت في أوروبا الشرقية ، استمر في الانخفاض ، حجم عمليات إعادة توطين الاشخاص الذين نشأوا في هذه المنطقة ، وفي عام ١٩٩١ ، غادر ١٠٠ ١ أوروبي أماكن إقامتهم من إجل إعادة توطينهم .

٥٨ - ومن بين مجموع عدد الحالات البالغ ٩٦٠ حالة تشمل قرابة ٣٦٠ ٣ شخصاً يندرجون في فئة الجماعات الضعيفة حسب تصنيف المفوضية ، ممن يتألفون من المعوقين ، والمعرضين لمخاطر طبياً ، وضحايا التعذيب/العنف ، و١٨٣ حالة تنطوي على اعادة توطين ٤٣٩ شخصاً .

٥٩ - وفي عام ١٩٩١ ، أُعيد توطين نحو ٢٧٥ حالة (٨٢٥ شخصاً) من فئة النساء المعرضات للخطر ، في إطار برامج خاصة وضعت لهؤلاء الافراد وفي إطار البرامج العادية أيضاً .

٦٠ - ومن المهم الإشارة الى أنه خلال عقد الامم المتحدة للمعوقين ، ١٩٨١-١٩٩١ ، حددت زهاء ١٦٠ ٨ حالة (٥٧٠ ٢٨ شخصاً) من أجل إعادة توطينهم . ومن هذه الحالات ، جرت إعادة توطين نحو ٣٦٠ ٣ حالة (٧٧٠ ١١ شخصاً) في إطار برامج خاصة أنشئت لهذه المجموعة الضعيفة من اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك ، تلقت قرابة ٠٠٠ ٣ حالة (٠٠٠ ٧ شخص) من هذه الفئة مساعدة من بلدان إعادة التوطين في إطار الحصص السنوية العادية لإعادة التوطين ضمن إطار إعادة جمع شمل الاسر . وهكذا ، بلغ مجموع عدد حالات المعوقين التي أُعيد توطينها طوال العقد ٣٦٠ ٥ حالة (٧٧٠ ١٨ شخصاً) . ومن بين هؤلاء ، كانت نسبة ٦٠ في المائة تعاني من صنوف عجز جسدي و/أو اعتلال بينما كانت نسبة ٤٠ في المائة منهم مصابة باضطرابات أو بتخلف عقليين أو باعتلال جسدي وعقلي ناتج عن التعذيب .

(د) المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية

٦١ - شجعت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والاربعين ، المفوضة السامية "على مواصلة دعوتها من أجل تحقيق المزيد من التعاون فيما بين الوكالات ، ولا سيما الاشتراك مع مدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي في اتخاذ خطوات ترمي الى تحقيق الانشطة المشتركة في ميادين التنمية والهادفة الى منفعة اللاجئين والعائدين والمشردين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم" (A/AC.96/783, para.33) . وقد وافقت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في آذار/مارس ١٩٩٢ على المبادىء التوجيهية المتعلقة بالمعونة المقدمة إلى اللاجئين والتنمية التي أعدتها المفوضية واستندت فيها إلى المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) منذ عام ١٩٩٠ . وسوف تعمم الوكالات الرئيسية المعنية بالانشطة الإنمائية الإنسانية المبادىء التوجيهية في مقارها ومكاتبها الميدانية مشفوعة بالتعليمات اللازمة من أجل تطبيقها ورصدها . وسيقدم تقرير مرحلي عن تنفيذ المبادىء التوجيهية إلى لجنة التنسيق الإدارية في دورتها التي تعقد في فصل الخريف عن طريق اللجنة التنظيمية .

٦٢ - إن العودة الوشيكة لمئات الالاف من اللاجئين إلى بلدان منشئهم تطرح تحديا إنمائيا ملحاً ومن نوعية خاصة إلى حد كبير . وناقش اجتماع مشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمفوضية عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ تحديد الخط الفاصل بين دور ومسؤوليات المنظمتين فيما يتعلق بعمليات العودة الطوعية إلى الوطن . كما أنشأت المفوضية فريقا عاملا معنيا بالمعونة المقدمة إلى العائدين والتنمية يتمثل هدفه الرئيسي في إعداد توجيهات مناسبة لتقديمها إلى المفوضية . وجرى القيام ببعثات مشتركة بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والمفوضية لإعداد برامج العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج في كمبوديا وموزامبيق .

٦٣ - وأعدت المفوضية بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ عنصرا لبرنامج "المعونة المقدمة إلى اللاجئين والتنمية" في ملاوي بلغت قيمته نحو ١٠ ملايين دولار ، في إطار البرنامج القطري الخامس لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي من أجل التصدي للاحتياجات البيئية والإنمائية الناجمة عن الاثار المترتبة على وجود اللاجئين في المناطق المضيفة لهم .

٦٤ - وأكمل التخطيط الفني للمرحلة الثالثة من "مشروع توليد الدخل في مناطق اللاجئين" في باكستان الذي ينفذه البنك الدولي . وحتى يتم دفع الاموال المتعهد بدفعها للمرحلة الثالثة من المشروع ، يجري حاليا القيام بالانشطة في فترة وصل يتوقع أن تستمر حتى حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وحتى تلقّي تمويل إضافي ، بدأ على نطاق

أضيق تنفيذ "مشروع إصلاح مراعي جنوب خراسان وتوليد الدخل للاجئين" المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمفوضية ، في جمهورية إيران الإسلامية . وفي أمريكا الوسطى ، ومن بين الـ ٥٩ مشروعا التي قدمتها البلدان السبعة المشتركة في المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ، تلقى ٣٤ مشروعا تمويلا كاملا أو جزئيا بلغ مجموع قيمتها ٦٥ مليون دولار ، ويجري تنفيذها الآن . وعقد اجتماع دولي ثان للجنة متابعة هذا المؤتمر الدولي في نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ونظر هذا الاجتماع في ٥٢ مقترحا بمشروع يبلغ مجموع تكاليفها ٢٤١ مليون دولار .

٦٥ - وعقد اجتماع مشترك بين مصرف التنمية الافريقي والمفوضية في آذار/مارس ١٩٩٢ ناقش مجالات التعاون المحتملة ، ووافق على الاضطلاع بأعمال مشتركة في ميادين تحديد البرامج ، وإعدادها وتنفيذها في المجالات المتعلقة باللاجئين والعائدين . وتقوم المفوضية بنشاط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي والحكومات بإعداد خطة عمل من أجل إدماج/إعادة إدماج اللاجئين ، و/أو العائدين الروانديين كمتابعة لمؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء دول بوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس وزراء زائير . ويجري حاليا إعداد دراسات جدوى ومشاريع في مختلف البلدان .

٥ - إدارة البرنامج وتنفيذه

(أ) لمحة عامة

٦٦ - لا تزال تبذل الجهود من أجل تحسين الإدارة العامة للمشاريع ، لا سيما في ضوء عمليات المراجعة التي يجريها مراجعو حسابات من داخل الامم المتحدة وخارجها ، وفي ضوء تقارير التقييم وبعثات استعراض البرامج ، والمدخلات التقنية التي يقدمها قسم دعم البرنامج والدعم التقني التابع للمفوضية .

٦٧ - أما نظام إدارة البرنامج التابع للمفوضية ، الذي نفذ منذ عام ١٩٧٩ ، فصاعداً ، فقد جرى استعراضه وتقييمه إلى حد كبير في عام ١٩٩٠ ، ونتج عن هذا أن صدرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ صيغة نهائية للفصل ذي الصلة من دليل المفوضية ، ويقدم هذا الفصل معلومات كاملة عن إدارة البرنامج والمشاريع ، من أجل استخدامه في المقر وفي المكاتب الميدانية .

٦٨ - ووزعت صيغة محسنة للعنصر الميداني لنظام المعلومات المالية والادارية على جميع المكاتب أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩١ ، مما سهل تخطيط المشاريع ورصدها ومراقبتها . ويقوم أكثر من ١٠٠ من هذه المكاتب باستخدام هذا النظام الآن وهو نظام يتيح لها ، ضمن جملة أمور ، القيام بعملية ميزنة ورصد أكثر تفصيلا للمشاريع .

٦٩ - وما فتيء بذل الجهود قائما على جميع المستويات من أجل بحث احتياجات اللاجئات والأطفال اللاجئين بطريقة فنية ، والتركيز على إدماج هذه القضايا ضمن البرمجة العامة . وقد أخذ تنقيح إدارة البرنامج هذا في الحسبان ، ولا يزال يمثل نقطة تركيز في الدورات التدريبية .

(ب) التقييم

٧٠ - ركزت أنشطة التقييم التي جرت خلال العام على التقييمات الشاملة لعمليات مواجهة الطوارىء الرئيسية التي قامت بها المفوضية ، وللقضايا المتعلقة بالسياسات الإقليمية . وأثناء العام الماضي ، شملت التقييمات مجموعة كبيرة من القضايا التنظيمية والتنفيذية . وشملت هذه القضايا نطاق ومدى كفاية مشاركة المفوضية واستراتيجيتها في أوروبا الغربية ؛ كما شملت استعراضا شاملا لأنشطة المفوضية المتعلقة بالسَّوْقيات ؛ وتحليلا للدروس المستخلصة من إعادة الأنغوليين إلى وطنهم من زائير ؛ وكفاءة وتأثير عمليات المفوضية في غينيا وسيراليون ، وسري لانكا ، وأوغندا ؛ ودراسة شاملة لقدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارىء ، استعرضت بصفة رئيسية الخبرات التي اكتسبت مؤخرا في منطقة الخليج الفارسي ، والخبرة التي تراكمت لدى المفوضية عبر السنوات العشر الماضية أيضا .

٧١ - واستعرضت في هذه التقييمات مجموعة متنوعة من قضايا السياسة العامة والحماية ، وأجرى فيها تقييم شامل للمساعدة المادية التي تقدم إلى اللاجئين . وبالإضافة إلى ذلك ، أولي الاهتمام الواجب للترتيبات الموضوعة مع الشركاء التنفيذيين ، وللهياكل التنظيمية ولمستويات التوظيف . وكلما أمكن ، حددت الدروس التي يمكن ادراجها في أنشطة تدريب المفوضية ، كما منح اهتمام منتظم وخاص للقضايا التي تشمل النساء والأطفال .

٧٢ - والغرض من التقييمات الشاملة هو مساعدة المفوضة السامية وكبار المديرين على تحسين الأنشطة التنفيذية وإعادة تشكيلها ، عند الاقتضاء . وقد أصبحت إجراءات التقييم راسخة جيدا الآن في المفوضية وتمكن من استخلاص أقصى قدر من الفائدة من التقييمات . وتقوم لجنة تقييم مؤلفة من كبار مديري المفوضية باختيار عمليات أو أنشطة من أجل تقييمها ، كما تستعرض الاستنتاجات والتوصيات . وتوفر اللجنة آلية لتنفيذ التوصيات وتضمن أن تؤخذ التوصيات المتعلقة بالسياسات التنظيمية بعين الاعتبار على الصعيد المناسب .

'ج' التأهب لحالات الطوارىء

٧٣ - وفي ضوء الخبرات المكتسبة مؤخرا من حالات الطوارىء ، لا سيما أثناء عام ١٩٩١ ، وضعت المفوضة السامية كأحد أولوياتها الرئيسية ، تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارىء . وقدم عدد من الاقتراحات المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارىء والاستجابة لها إلى الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية . وبتأييد قوي من جانب اللجنة التنفيذية لهذه المقترحات ، بذلت المفوضية جهودا لضمان التعجيل بتنفيذها تحت إرشاد فرقة عمل للطوارىء أنشأتها المفوضة السامية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

٧٤ - وكجزء من تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارىء ، ينبغي تأمين درجة معينة من القدرة الاحتياطية . وقد اتخذت مبادرات أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ ركزت على إقامة قدرة احتياطية في مجالات التوظيف الخاص بحالات الطوارىء ، وامدادات الإغاثة ، وتقييم الاحتياجات ، وتنفيذ برامج الطوارىء .

٧٥ - وفيما يتعلق بالتوظيف الخاص بحالات الطوارىء ، عززت موارد المفوضية الداخلية من موظفي الطوارئ من خلال تعيين خمسة موظفين للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها يعملون كخط أمامي للمفوضية من أجل الاستجابة لحالات الطوارىء الخاصة باللاجئين ، ويضمنون الشروع في اتخاذ تدابير التأهب الاساسية أثناء الفترات التي لا تحدث فيها حالات طوارئ . ومن أجل تعزيز هؤلاء الموظفين ، أنشئت أفرقة للاستجابة لحالات الطوارىء لكل منطقة إقليمية كما أنشئت قائمة بموظفي الطوارىء الاحتياطيين . ومن أجل تكملة ترتيبات التوظيف الداخلية المخصصة لحالات الطوارىء ، دخلت المفوضية في اتفاقات خاصة أيضا مع المجلس الدانمركي للاجئين ، والمجلس النرويجي للاجئين من أجل تزويد المفوضية بقدرة احتياطية من خلال إعارة الموظفين . كما ناقشت المفوضية ترتيبا مماثلا مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة .

٧٦ - وقد وقعت مذكرة تفاهم مع المجلس السويدي لخدمات الانقاذ في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ لاتاحة الموظفين والدعم المادي من أجل أفرقة الاستجابة لحالات الطوارئ التابعة للمفوضية لضمان الاسراع بتعبئتها ووزعها ، ولاتاحة الفرصة لها كي تصبح قادرة على العمل الفوري بمجرد الوصول إلى المنطقة التي تسودها حالة طوارئ . ويحتفظ المجلس أيضا بمعدات أخرى بصفة احتياطية من أجل المفوضية ، بما في ذلك المركبات .

٧٧ - وتواصل المفوضية التركيز إلى حد كبير على اعداد الموظفين من خلال برنامج التدريب على ادارة الطوارئ ، التابع لها . واشترك أكثر من ١ ٣٠٠ من موظفي المفوضية ، ومن المنظمات غير الحكومية ، والحكومات ، وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في ٣٣ حلقة تدريبية في كافة أنحاء العالم ، ابتداء من عام ١٩٨٥ . وخلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، نظّمت دورات برنامج التدريب على ادارة الطوارئ في ماديسون بولاية وسكونسن (الولايات المتحدة الأمريكية) ، وفي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وبولندا ، وهنغاريا ، وكمنولوث الدول المستقلة . وستركز الحلقات التدريبية المقبلة على تنظيم دورات تدريبية اقليمية شاملة ، بغية اتاحة برنامج التدريب على ادارة حالات الطوارئ لعدد أكبر من الموظفين ، بما في ذلك الموظفين المحليين . ومن المخطط أن ينظم برنامج التدريب على ادارة حالات الطوارئ حلقات تدريبية اقليمية في ١٩٩٣ في الشرق الأوسط ، والقرن الافريقي ، وأوروبا الشرقية والوسطى .

(د) اللاجئات

٧٨ - واصلت المفوضية ، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير ، احراز تقدم في تنفيذ سياساتها بشأن اللاجئات ، مع زيادة تركيزها على التنفيذ على الصعيد الميداني . وقد استحدثت المبادئ التوجيهية بشأن حماية اللاجئات التي حددتها المفوضية لتقديم توجيه عملي إلى العاملين الميدانيين من أجل تحديد احتياجات الحماية الخاصة باللاجئات ، وتحقيق التوعية الواجبة بهذه الاحتياجات في تخطيط وتنفيذ البرنامج . وقد وسع برنامج التدريب الخاص بأدوار الجنسين ، المسمى "التخطيط الموجه للناس" ليشمل دراسات افرادية جديدة عن عمليات الطوارئ والعودة إلى الوطن ، وترجم إلى اللغتين الفرنسية والاسبانية . ونظمت دورات دراسية في المقر في عام ١٩٩١ خصصت على وجه التحديد لمنسقي حالات الطوارئ . وبالاضافة إلى ذلك ، تمثل زيادة التدريب الميداني المتعلق بأدوار الجنسين أولوية في عام ١٩٩٢ وقد أعد المدربون لهذا الغرض . وشمل التدريب على الحماية دورات بشأن الاضطهاد القائم على أساس الجنس وبشأن تقنيات اجراء المقابلات مع ملتمسات اللجوء . كما يجري ادماج القضايا المتعلقة بخصائص الجنسين في معظم وحدات التدريب وقد أدرجت فعليا في الكتيبات المتعلقة بالاجراءات .

٧٩ - واتخذت عدة مبادرات على الصعيد الميداني أيضا لتنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات ، وزيادة التوعية بأدوار الجنسين في تخطيط البرنامج وتنفيذه . ومن أكثر هذه المبادرات جدارة بالذكر ، المبادرة التي نفذت في اطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى التي تمثلت في المحفل الاقليمي لأمريكا الوسطى المعني باللاجئات المجتثات والعائدات ، الذي عقد في غواتيمالا في شباط/

فبراير ١٩٩٣ . وقام المحفل الذي سبقت انعقاده اجتماعات تحضيرية دامت ستة أشهر وضمت النساء المتأثرات والمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية ، باسترعاء الانتباه إلى حالة النساء المجتثات في المنطقة ، وقدم توصيات بعيدة المدى من أجل تحسين انجاز البرنامج . وهناك جزء لا يتجزأ من أنشطة المحفل هو محاولته خلق الوعي بالعوائق القانونية التي تجابه النساء المجتثات ، وتشجيع مبادرات المساعدة الذاتية .

٨٠ - وقد تم وزع الموظفين الذين يتحملون مسؤولية محددة عن ضمان ادراج اهتمامات اللاجئات على الصعيد الميداني في ملاوي ، وتايلند واثيوبيا ، ويتم تحمل مسؤوليات اقليمية في البلدين الاخرين . ودور هؤلاء الموظفين هو مساعدة الموظفين الميدانيين في تنفيذ السياسة المتعلقة باللاجئات عن طريق تحديد الفرص المتاحة لزيادة مشاركتهن في الانشطة ، والارتباط بالجهود المبذولة لاشراك المرأة في الانشطة الانمائية ، والمساعدة في التدريب المتعلق بأدوار الجنسين ، ومواءمة البرامج القائمة بحيث تصبح أكثر استجابة لاحتياجات المرأة . كما سيضع هؤلاء الموظفون خطط عمل نموذجية بشأن تنفيذ السياسة العامة بغية تكرار تطبيقها في مناطق أخرى .

٨١ - وأخيرا ، كشفت التقارير السنوية الداخلية التي تعدها المفوضية عن عدد كبير من المبادرات التي اتخذتها المكاتب الميدانية من أجل تعيين احتياجات المرأة والاستجابة لها . وشملت هذه المبادرات ، ضمن جملة أمور ، تدريباً خاصاً على الحماية مكرساً للعائدات المحتملات ، وبحوثاً اجتماعية اقتصادية عن الأسر التي تعولها اناث من أجل تحسين انجاز البرنامج ، وكذلك بذل جهود مسبقة لتشجيع الابقاء على الفتيات في المدارس ، وتعيين أنشطة خاصة دعما لربات الأسر العائدات . ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة التي تستند إلى أساس قوي وبرنامج التدريب الموضوعان الآن إلى احراز تقدم في تلبية احتياجات اللاجئات في المستقبل .

(هـ) الأطفال اللاجئون

٨٢ - إن الوعي المتزايد للمجتمع الدولي بحقيقة أن أكثر من ٥٠ في المائة من الـ ١٧ مليون لاجئ الذين تهتم بهم المفوضة السامية هم من الاطفال والفتيان في سن الدراسة ، تجلى أيضا داخل اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي . ويجري اكمال الجهود العامة التي تبذل لصالح جميع اللاجئين فيما يتعلق بالحماية والمساعدة المادية والحلول الدائمة ، بموارد وبرامج لتحديد وتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال بغية توفير الامكانية لهم كي يتحقق نموهم وتطورهم على نحو طبيعي .

٨٣ - ونهج المفوضية في هذا الصدد هو تحسين تخطيط وتنفيذ البرامج بغية عدم تهميش الأطفال ومن يتعهدهم بالرعاية بل بالأحرى توجيه الجهود لصالحهم ، لا سيما متابعة نشدان الحلول الدائمة . ويشكل الأطفال اللاجئون استثمارا بشريا في المستقبل . ونظرا لضخامة المشاكل التي يواجهها الأطفال اللاجئون ، من الواضح أن التدابير الوقائية ، والحماية القانونية والبدنية ، والمساعدة التي تستند إلى التنمية النفسية الاجتماعية والبدنية تظل هي المبادئ الأساسية للتدخل من جانب المفوضية . وتنفذ الأنشطة التي يجري القيام بها لصالحهم سواء أكانت تنفيذية أو مُناصِرة أو إعلامية ، بالتعاون مع الحكومات المانحة ، والمضيفة ، أو حكومات بلدان المنشأ ، بالاضافة إلى الشركاء غير الحكوميين ، والشركاء الحكوميين الدوليين ، والشركاء من الأمم المتحدة . وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير ، تركزت الجهود التعاونية بصفة خاصة على مجالات مثل الحماية والاعلام ، والتربية والتعليم والاحتياجات البدنية والنفسية - الاجتماعية ، والمناصَرة .

٨٤ - وواصلت المفوضية تقديم الارشاد بشأن المسائل المتعلقة بالحماية ، وعلى وجه التحديد ، فيما يتعلق باحتجاز الأطفال اللاجئين وانعدام جنسيتهم . وشاركت المفوضية أيضا في العديد من الاجتماعات والأنشطة المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل . وأولي اهتمام خاص لمسألة تبني الأطفال اللاجئين في اطار مؤتمر لاهاي بشأن القانون الدولي الخاص ، حيث تعمل الدول حاليا في وضع مشروع اتفاقية بشأن التبني فيما بين البلدان .

٨٥ - وبذلت المفوضية جهودا خاصة مؤخرا في مجال زيادة الوعي العام بحالة الأطفال اللاجئين ، ولمساعدة الموظفين الميدانيين في العمل على تلبية احتياجات الأطفال اللاجئين . وشملت هذه الجهود شريط فيديو يستغرق عرضه ١٣ دقيقة بعنوان "اعمل على إحداث تغيير بسيط" (باللغتين الانكليزية/الفرنسية) وشريطي فيديو مخصصين للتدريب ، أحدهما معنون "وعد للوفاء به" ويستهدف استرعاء الانتباه إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال اللاجئين ، كما يشجع المفوضية والموظفين الشركاء التنفيذيين على تحقيق استخدام فعال لمضامينها . وشريط الفيديو الآخر معنون "مقطوعات من الأحلام" ، وأعد في زامبيا ويتعلق برعاية الأطفال اللاجئين المصابين ؛ وهو يركز على مشروع لصالح الأطفال اللاجئين الموزامبيقيين ويبين كيفية اكتشاف أعراض الاصابات ، ويقترح مجموعة متنوعة من التدابير البسيطة للتغلب على آثارها المرضية .

٨٦ - واستجابة لتوصية دورة اللجنة التنفيذية لعام ١٩٩١ ، وبالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين ، وبدعم مالي من حكومة النرويج ، عينت منسقة أقدم لشؤون الأطفال

اللاجئين قامت بتولي مهام وظائفها في أيار/مايو ١٩٩٢ . ومن بين المسؤوليات التي ستضطلع بها وضع وتعزيز سياسة منسقة بشأن الاطفال اللاجئين .

باء - التطورات الإقليمية في افريقيا

٨٧ - ظل اتجاه نزوحات اللاجئين في افريقيا ونمطها وحجمها الكلي ثابتا نسبيا خلال الفترة المستعرضة . ومع ذلك ، استمرت التدفقات الى ملاوي من موزامبيق بلا هوادة . وأدت الاحداث التي جرت في الصومال واثيوبيا والسودان وبوروندي وزائير وسيراليون في بداية عام ١٩٩١ ، على التوالي ، الى زيادة تدفقات اللاجئين الى جيبوتي وكينيا واوغندا ورواندا وزائير والكونغو وكينيا . وحتمت النزوحات الجديدة من الاضطلاع ببرامج مساعدة للطوارىء وكذلك تعزيز الوجود الميداني للمفوضية للاستجابة على نحو أكثر فاعلية لحالات اللجوء المعقدة هذه .

٨٨ - وطوال الفترة المستعرضة ، استمرت الأسباب الجذرية لنزوحات السكان وتدفقات اللاجئين في افريقيا في كونها اسبابا طبيعية وأسباباً من صنع الإنسان . وفي حالة اللاجئين ، فإن بعض المشاكل التي تسببت في هذه النزوحات كانت من مخلفات الاستعمار . ومع ذلك ، فإن معظمها كان نتيجة للنزاع الداخلي والحرب الإثنية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، وانعدام المساءلة السياسية وانعدام الديمقراطية ، والفقر المدقع ، والتكيف الهيكلي ، ووطأة خدمة الديون ، ووجود أنظمة ومؤسسات ضعيفة لإدارة الاقتصاد والسياسات ، والتدهور البيئي ، والجفاف والمجاعة ، وجميع هذه الأسباب أدت مجتمعة إلى تقويض الاعتماد الجماعي على الذات ، والثقة ، والأمن في البلدان الافريقية .

٨٩ - واستمرت الحكومات الافريقية في محاولة التغلب على هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستعصية التي أدامت نزوح السكان من بلد افريقي الى آخر بحثا عن مأوى آمن وحياة أكثر كرامة . وفي هذا الصدد ، أوصى "البرنامج الجديد من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات" بإجراءات محددة تتخذها البلدان الافريقية والجماعة الدولية لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ومن بين الميادين المشمولة في هذه الاجراءات: تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستديمين ؛ وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الاقليمي ؛ وتكثيف عملية التحول الديمقراطي ؛ وتكثيف تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات ؛ والإدارة الفعالة للبيئة وللسكان ؛ والتنمية الزراعية الريفية والأمن الغذائي .

٩٠ - ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن الآفاق هي أكثر اشراقا فيما يتعلق بمعالجة الاسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين ومنعها في افريقيا من خلال كفالة ديمقراطية النظم

السياسية واحترام حقوق الإنسان . هذا ، وقد بدأ الانضمام الى الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب يكتسب زخما . وتستمر مناقشة مسألة الأسباب الجذرية في محافل مختلفة منها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية وقمة منظمة الوحدة الافريقية لرؤساء الدول والحكومات . وفي هذا السياق ، قامت لجنة الـ ١٥ لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة عدد من البلدان الافريقية خلال الفترة المستعرضة من أجل تعزيز وتسهيل العودة الطوعية الى الوطن . وفضلا عن ذلك ، أعلنت عدة دول عفوا عاما كما أصدرت قوانين لتمكين اللاجئين من العودة في ظل ظروف تتسم بالأمن والكرامة .

٩١ - وكما في الماضي ، وجدت الأغلبية العظمى من اللاجئين في افريقيا ملاذا في بلدان تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة ، وكثيرا ما كان ذلك في أبعد المناطق النائية في هذه البلدان وأقلها نمواً . وكانت لحالات الطوارىء المتتالية التي أصابت ملايين من ضحايا الجفاف واللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمسرحين من الجيش في القرن الافريقي وانغولا وموزامبيق وليبيريا والسودان ، مضافا إليها الطلبات على الموارد ، آثارا قاسية على وجه خاص . فهذه البلدان لا تستطيع النهوض بالأعباء الاضافية حيث أنها كثيرا ما لا تستطيع توفير الخدمات الملائمة لمواطنيها ذاتهم . وللأسف ، لم يقدم دعم مالي كبير في أعقاب النداء الموحد الموجه من الوكالات من أجل برنامج الطوارىء الخاص لمنطقة القرن الافريقي ولا من أجل تنفيذ مشاريع تنمية تتوفر لها مقومات الحياة ويكون من شأنها تخفيف العبء على مواطني هذه البلدان وتعزيز الحلول الدائمة في المناطق المتأثرة باللاجئين . وإن آثار الجفاف في الجنوب الافريقي على موارد المياه ، وتوافر الغذاء ، والبنية الهيكلية للخدمات الطبية وللامدادات الطبية ، بما في ذلك المصاعب اللوجستية الملازمة لذلك ، من شأنها تهديد قدرة المنطقة على القيام ببعض الاصلاحات الديمقراطية الحاسمة والتي تعتبر حيوية للتنمية على المدى الطويل . لقد بدأت المفوضية بتنسيق استجابتها ازاء العجوزات الخطيرة في الغذاء للاجئين من خلال برنامج الاغذية العالمي ، بالتشاور الوثيق مع ادارة الأمم المتحدة للشؤون الانسانية . ولتفادي خسائر كبيرة في الأرواح ، ينبغي أن تكون هناك جهود متواصلة من جانب جميع المانحين الدوليين والبلدان الافريقية المتأثرة لمواجهة هذه الأزمة .

٩٢ - ومع ذلك ، توجد أسباب تدعو الى الأمل في إمكانية حل بعض المنازعات الداخلية والاقليمية القديمة العهد وفي ايجاد ظروف تسمح في الشروع في عمليات واسعة النطاق للعودة الى الوطن . فهذا هو الحل الواقعي الوحيد للاجئين في افريقيا وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى المفوضية الى تحقيقه . ومن أجل انجاح عملية العودة الى الوطن على نطاق واسع ، يلزم ان يساعد المجتمع الدولي حكومات المنشأ في إعادة استيعاب

رعاياها . وما لم يتم ذلك ، قد يغادر أولئك الذين أعيدوا الى الوطن ديارهم مرة أخرى لعجزهم عن تلبية الحد الادنى من احتياجاتهم لدى العودة .

٩٣ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير ، واجهت منطقة غربي افريقيا الفرعية مرة أخرى عددا من النزاعات الداخلية ، منها تكثيف النزاع المسلح في الاقاليم الجنوبية الشرقية في سيراليون . وأدى ذلك الى التشريد الداخلي لمئات الالاف من سكان سيراليون كما تسبب في رحيل ٠٠٠ ١٧٢ شخص آخر التماسا للجوء في غينيا (٠٠٠ ١٦٠) وليبيريا (٠٠٠ ١٢) بدءا من نيسان/ابريل ١٩٩١ . ولا تزال حالة الامن في هذه المنطقة حرجة للغاية ويستمر الابلاغ عن وافدين جدد في غينيا . وتم توفير مساعدة الاغاثة للطوارىء للاجئين من سيراليون من مشروع الرعاية والاعالة المنفذ حاليا في غينيا .

٩٤ - ولا تزال أيضا الجهود لايجاد حل لمشكلة التوارج في مالي في حالة توقف . وبالاضافة الى اللاجئين التوارج من موريتانيا والجزائر ، سُجلت ما يزيد عن ٠٠٠ ١ حالة في المناطق الحضرية في عاصمتي بوركينا فاصو والنيجر حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ . كما لجأ مؤخرا ما يقرب من ٣٠٠ لاجىء سنغالي من منطقة كازامانس التماسا للجوء في غامبيا .

٩٥ - ولم توفق المحاولات لايجاد حل سلمي ودائم للازمة الليبيرية ، مما أجبر ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٦٥ شخص على البقاء في المنفى في البلدان المجاورة حيث كانوا يستفيدون من مساعدة المفوضية . وارسلت بعثة مشتركة فيما بين المانحين ووكالات الامم المتحدة ، وبرنامج الاغذية العالمي/المفوضية ومنظمات غير حكومية في نهاية عام ١٩٩١ الى البلدان الثلاثة الرئيسية المضيفة للاجئين من ليبيريا (كوت ديفوار وغينيا وسيراليون) ، وكذلك الى ليبيريا ، لاستعراض الحالة الغذائية . وبالرغم من أنه وضعت خطط طوارىء لتنفيذ العودة الطوعية المنظمة الى ليبيريا على نطاق واسع ، الا أن حالة الامن ليست مواتية بعد لتنفيذ مثل هذه العملية .

٩٦ - وبالرغم من الاضطرابات السياسية التي جرت في أيار/مايو ١٩٩١ والتي ترتب عليها انهيار القانون والنظام وخسائر كبيرة في البنية الهيكلية للمخيمات وملكية المشاريع ، نجحت برامج المساعدة في عام ١٩٩١ في اثيوبيا في تعزيز وتوحيد مساعدة الاغاثة للاجئين الصوماليين والسودانيين على السواء ، وعلى وجه خاص في قطاعات النقل/السَّوقيات ، والصحة والمياه . ومن بين الانجازات الهامة في عام ١٩٩١ توسيع طاقة التخزين ، وتسليم كميات معقولة من الغذاء لمواقع اللاجئين بالرغم من القيود الخاصة بالامن ، وتخفيض معدلات سوء التغذية إلى مستويات معقولة والتوفيق في حفر ثلاثة آبار للمياه الجوفية في وادي جر بالقرب من جيجيغا . ونظرا للظروف الصعبة

التي كانت سائدة ، اهتمت المفوضية بصفة رئيسية بالانشطة المتعلقة بالمحافظة على على الحياة . وبينما لم يتم تسليم إلا ٧٣ في المائة من الغذاء للاجئين الصوماليين في المخيمات الشرقية بسبب القيود الأمنية ، إلا انه من دواعي الارتياح ملاحظة ان اللاجئين السوادنيين حصلوا على ما يعادل ٣٢٣ ٢ طاقة حرارية للشخص في اليوم ، بالمقارنة بالحد الادنى للمخصص اليومي الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية البالغ ٩٠٠ ١ طاقة حرارية . وإنجاز آخر هو الابقاء على مستويات صحية وغذائية مرضية لدى غالبية اللاجئين الصوماليين والسودانيين ، مع معدل وفيات بلغ على وجه عام أقل من ١ في الـ ٠٠٠ ١٠ ومعدلات سوء تغذية تقل عن ١٠ في المائة ، باستثناء مخيمات كيبريبيا ، وتفر بر ، ودارور في شرقي اثيوبيا ، حيث أدت التدفقات المستمرة إلى تفاقم معدلات سوء التغذية .

٩٧ - وكانت الانشطة التي أعدت خصيصا للاجئات قليلة حيث ان الاولوية منحت للانشطة التي تستهدف انقاذ الحياة أو المحافظة على الحياة في قطاعات النقل والمياه والصحة . ومع ذلك كانت النساء والاطفال أهم المستفيدين من تحسين توفير المياه وخدمات الرعاية الصحية وبرامج التغذية الاضافية .

٩٨ - ومنذ انهيار حكومة الصومال السابقة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أعرب معظم اللاجئين الصوماليين الايساك عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم في شمال غربي الصومال ، إذا توفر الغذاء هناك وإذا جرى اصلاح البنية الهيكلية الاساسية التي دمرت وكانت الظروف سلمية . وبالفعل ، نظرا لظروف الامن السيئة في شرقي اثيوبيا ، عاد ما يقدر بـ ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين الصوماليين الايساك من تلقاء أنفسهم إلى شمال غربي الصومال خلال الفترة المستعرضة . ومن المعتقد إنه إذا جرت إزالة الالغام الارضية وسادت الظروف السلمية في شمال غرب الصومال ، ستكون العودة الطوعية إلى الوطن على نطاق واسع حلا دائما ممكنا . ومن ناحية أخرى ، نظرا لعودة معظم اللاجئين السودانيين إلى جنوب السودان من تلقاء أنفسهم ، تقوم المفوضية بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للامم المتحدة ومنظمات غير حكومية بتحويل مخيم ديما إلى منطقة صالحة للاقامة للاجئين السودانيين الـ ٣٠٠ ٤ الباقين .

٩٩ - ودفع ١٠,٦ مليون دولار كمنح للسفر لحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ عائد اثيوبي من بين عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٥٥٠ من الاثيوبيين العائدين من الصومال والذين ذهبوا إلى قراهم الاصلية حيث سيحصلون على الإعاشة لمدة ١٢ شهرا من خلال لجنة الاغاثة واعادة التأهيل . هذا ، ومنحة اعادة التأهيل التي سبق اقتراحها والتي تبلغ ما يقرب ٤٢٠ دولارا للاسرة ستستخدم حاليا للمشاريع ذات الاثر السريع في ميادين خدمات الطب البيطري ، وتحسين المياه ، والمستوصفات الصحية ، ومخططات الإقراض ، وغيرها من المشاريع الصغيرة التي

تحدد محليا . وسيقوم بتنفيذ هذه المشاريع ، التي سيستفيد منها العائدون والمجتمعات المحلية على السواء ، إما الوزارات المعنية أو المنظمات غير الحكومية المختصة . وفي إطار عملية العودة الطوعية ، نجحت المفوضية في اعادة ٠٠٠ ٥٣ جندي سابق من كسلا في شرقي السودان إلى اديس ابابا و١٠٢ من المدنيين من جنوب السودان إلى جيما في غربي اثيوبيا . ونقلت جوا مجموعة أخرى مكونة من ٥٥٠ شخصا من جيبوتي إلى دير ضوا واديس ابابا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وحصل المدنيون العائدون على منحة نقدية قدرها حوالي ٦٦ دولارا للشخص ، بينما نفذت الحكومة برنامجا خاصا للمساعدة للجنود السابقين ، بالتعاون مع المانحين ووكالات أخرى تابعة للامم المتحدة .

١٠٠ - ونظرا لموقعها في مفترق الطرق في القرن الافريقي ، تأثرت جيبوتي على وجه خاص من جراء التغيرات السياسية وما ترتب عليها من عدم استقرار في البلدان المجاورة لها خلال عام ١٩٩١ . فجيبوتي التي يزيد عدد سكانها على نصف مليون شخص ، كانت في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٢ بلدا مضيفا لما يقرب من ٥٠٠ ٩١ لاجيء صومالي الاصل و٠٠٠ ١٣ لاجئ من أصل اثيوبي . وشهد هذا البلد أيضا جفافا قاسيا كما واجه اضطرابات داخلية في أقاليمه الشمالية . وفي سياق البرنامج السنوي للمفوضية وبرنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي ، قدمت المساعدة على شكل معونة غذائية وخدمات صحية وامدادات مياه وتعزيز الخدمات اللوجستية - الميناء والسكك الحديدية - مما أتاح تسليم امدادات الاغاثة للطوارئ إلى اثيوبيا على نحو يحقق مردودية التكاليف .

١٠١ - وكنتيجة مباشرة لتغير المناخ السياسي في اثيوبيا ، أصبحت العودة الطوعية للإيرتريين أمرا ممكنا . وبدأت مناقشات مع حكومة السودان والحكومة المؤقتة لإيرتريا لوضع طرائق التسجيل والنقل والاستقبال واعادة التأهيل في ايرتريا لما يقرب من ٠٠٠ ٣٥٠ ايرتري موجودين في السودان منذ ما يزيد على سنتين . ونظرا لان دور المفوضية في عملية اعادة التأهيل لا يمكن أن يكون إلا محدودا ، فإن كثيرا من الانشطة اللازمة ذات الصلة باعادة التأهيل في قطاعات مختلفة ، مثل الصحة والتعليم والزراعة والمياه العذبة ، ينبغي أن يعهد بها إلى الوكالات والبرامج الانمائية ، سواء الثنائية أو المتعددة الاطراف . ويؤمل أن تبدأ عملية العودة إلى الوطن في تموز/يوليه ١٩٩٢ . وفتحت المفوضية مكتبا للاتصال في اسمرة في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ لمساعدة الحكومة المؤقتة في تنفيذ برنامج المساعدة ذات الصلة للمفوضية للعائدين ومتابعة تنفيذه .

١٠٢ - وطوال عام ١٩٩١ والربع الاول من عام ١٩٩٢ ، واصلت المفوضية برنامجها للرعاية والاعالة للاجئين الاثيوبيين في الصومال بتكلفة كلية بلغت ٩,٩ مليون دولار .

فضلا عن ذلك ، قدم الغذاء (من خلال برنامج الاغذية العالمي) إلى جميع اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات والمستوطنات التي تساعدها المفوضية . وقدمت أيضا إعاشة كاملة للمستوطنات التي تأثرت بالجفاف ، التي كان ينبغي من حيث المبدأ أن تكون متمتعة باكتفاء ذاتي من ناحية الغذاء .

١٠٣ - وفي تطور ذي صلة ، أجبر اللاجئون السودانيون المقيمون في منطقة غامبيلا غربي اثيوبيا على الفرار من مخيماتهم في أيار/مايو ١٩٩١ والعودة الى بلد المنشأ بصفة غير طوعية . ووصل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠٠ الى ٠٠٠ ٣٥٠ شخص الى منطقة نصير - بوشالا في جنوب شرقي السودان ، وغالبا بعد السير لمدد طويلة في ظل ظروف صحية سيئة . وقدمت مساعدة الطوارئ الى هذه المنطقة النائية المنعزلة ، والتي لا يمكن الوصول اليها إلا جوا خلال فترة الامطار ، من خلال عملية شريان الحياة للسودان . ومع حلول فصل الجفاف والهجوم العسكري الواسع النطاق الذي قامت به الحكومة السودانية ، غادر معظم العائدين تدريجيا منطقة نصير إما للذهاب الى قراهم الاصلية أو الى الجنوب ، الى منطقة كابواتا . وهناك مجموعة تستدعي القلق على وجه خاص ، وهي مكونة من ٠٠٠ ١٢ من الصبية القصر الذين وضعوا في البداية في مخيمات خاصة في اثيوبيا ، ولكنهم نقلوا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ الى كابواتا التماسا للسلامة . وقدمت اللجنة الدولية للصليب الاحمر مساعدة أساسية الى هؤلاء القصر . كما قدمت المفوضية مبلغ ٤٠٠ ٣٦٥ ١ دولار الى عملية شريان الحياة للسودان لشراء مواد للاغاثة ولاستئجار طائرة لأمور تتصل بتوفير المساعدة لهؤلاء العائدين . وأوفدت أيضا موظفين تقنيين الى عملية شريان الحياة للسودان في منطقة نصير .

١٠٤ - وخلال الفترة المستعرضة ، أعدت عمليتان للعودة الطوعية الى الوطن من السودان وقد تم تنفيذ احداهما ، وتعلقت بنقل ما يقرب من ٧٠٠ ٢ أوغندي جوا الى عنتيبي ، على نحو موفق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن يستكمل تنفيذ الاخرى بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهي تتعلق بعودة ٠٠٠ ١٢ تشادي موجودين حاليا في مستوطنات تحصل على دعم من المفوضية بالقرب من منطقة الجنينة .

١٠٥ - وتأثرت كينيا أيضا بشدة من أحداث القرن الافريقي . فسقوط نظام سياد بري في الصومال وما تلاه من اشتعال الحرب الاهلية في جنوبي الصومال أدى الى تدفق متواصل على نطاق واسع للاجئين الى كل من المنطقة الساحلية بين الحدود ومومباسا ، وكذلك الى منطقة ليبوي في اقليم غاريسا . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ ، استقبل مركز الاستقبال في ليبوي بالإضافة إلى المخيمات في ايفو وأوتانجي ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٢ صومالي . ونظرا لانه من المتوقع أن يستمر هذا التدفق مع وصول ما بين ٢٠٠ و٤٠٠ من الوافدين الجدد يوميا ، يجري حاليا تعيين مواقع جديدة في كل من المنطقة الساحلية

ومنطقة ايفو . وكانت المشكلة الرئيسية هي تحديد المناطق التي يمكن أن توفر مياهاً كافية لعدد يبلغ في المتوسط ٠٠٠ ٣٠ شخص . وتقدم المفوضية المال لجميع أنواع المساعدة الضرورية ذات الصلة ، ويشمل ذلك الصحة والمياه والنقل والمرافق الصحية والمأوى الخ . وتنفذ البرامج مباشرة بواسطة المنظمات غير الحكومية والمفوضية ، مع دعم من الحكومة الكينية . ويوفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء الاساسي .

١٠٦ - وبدأ أيضا لاجئون اثيوبيون ، من المدنيين والعسكريين على السواء ، في الوصول الى كينيا بأعداد كبيرة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وبلغ عددهم حداً أقصى قدره ٠٠٠ ٨ شخص وتم ايواؤهم في مخيم والدا . وعاد معظمهم إلى الوطن فيما بعد خلال الفترة الباقية من عام ١٩٩١ ، وغالبا من تلقاء أنفسهم . ومع ذلك ، في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اشتعلت معارك بين المجموعات الإثنية في جنوب اثيوبيا ترتب عليها تدفق جديد لما يقرب من ٠٠٠ ٥٠١ الى ٠٠٠ ٢ لاجىء يوميا . وبذلت المفوضية أكبر قدر من الجهد لتوفير مساعدة الطوارئ اللازمة لهذه المجموعة الجديدة من اللاجئين . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، حددت مواقع جديدة للمخيمات ، وتم تعبئة المنظمات غير الحكومية .

١٠٧ - ونظرا للمعدل الحالي للوافدين الجدد ، من المتوقع أن يكون عدد اللاجئين في كينيا بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٢ ما يقرب من ٠٠٠ ٣٢٧ لاجئ ، ولا يشمل ذلك تدفقاً محتملاً للاجئين من السودان بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان . ولمواجهة احتياجات هذه المجموعة ، يلزم للمفوضية مبلغ يقدر ب ١٥ مليون دولار ، بالمقارنة بالمخصص المحدد أصلا في الميزانية البالغ ١٢,٥ مليون دولار ، ولا يشمل ذلك الغذاء المقدم من برنامج الأغذية العالمي .

١٠٨ - طرح الجفاف مشكلة كبيرة في كينيا حيث لا يستطيع البلد تغطية احتياجاته الغذائية الخاصة به ، ناهيك عن احتياجات اللاجئين . وبناء عليه ، فإن كينيا مجبرة على استيراد الغذاء من أجل سكانها هي ، بينما يقوم برنامج الأغذية العالمي باستيراد الغذاء للاجئين . ونظرا للوقت اللازم لاستيراد هذه الكميات الكبيرة من الغذاء ، فان استمرار تدفق الوافدين الجدد سيطرح مشاكل لوجستية كبيرة للمفوضية ولبرنامج الأغذية العالمي .

١٠٩ - ونتيجة للحرب الأهلية في جنوبي السودان ، استمر وصول السودانيين في شمال أوغندا بمعدل بلغ ما بين ٨٠٠ و ٠٠٠ ١ لاجئ شهريا حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ . وتواصل المفوضية بالتنسيق مع الحكومة الأوغندية والمنظمات غير الحكومية ، توفير مساعدة الرعاية والاعالة اللازمة . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، جرت مناقشات مع الحكومة

الأوغندية لاستكشاف امكانية توفير أراض كافية للاجئين لتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الاغذية .

١١٠ - وتبذل المفوضية جهودا بالتعاون مع الحكومة الأوغندية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، في اطار خطة العمل للاجئين الروانديين ، لتعزيز الهيكل الاقتصادي لمستوطنات اللاجئين الروانديين في جنوب غربي أوغندا .

١١١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٢ ، وصل ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ زائيري الى غربي أوغندا نتيجة للمعارك بين العسكريين الزائريين والقوات المعادية للحكومة . وتساعد المفوضية الحكومة على نقل هذه المجموعة بعيدا عن الحدود وعلى توفير مساعدة الرعاية والإعالة لهم من خلال المنظمات غير الحكومية .

١١٢ - وفي وسط افريقيا ، كما في مناطق أخرى من القارة ، يتطلب حل مشكلة اللاجئين توفر ظروف تتيح للناس البقاء في مواطنهم أو العودة بسلام الى ديارهم . وقد أدت النزاعات الجارية في جنوب السودان ، مرة أخرى ، الى تدفقات جديدة للاجئين الى شمالي زائير وجمهورية افريقيا الوسطى . وما بدأ باعتباره حالة طوارئ في زائير العليا في شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تحول تدريجيا الى برنامج كبير للرعاية والاعالة قامت المفوضية بتنفيذه بتكلفة بلغت ٢,٥ مليون دولار في عام ١٩٩١ . وذهب الجانب الاكبر من ميزانية المساعدة الى النفقات اللوجستية لنقل مساعدة الاغاثة الى اللاجئين في المنطقة . ونتيجة لذلك ، فان الاحتياجات الرئيسية لـ ٠٠٠ ١١٠ لاجئ سوداني وأوغندي في زائير و٠٠٠ ١٥ لاجئ في جمهورية افريقيا الوسطى لم يمكن الوفاء بها تماما .

١١٣ - وبالرغم من الاحداث التي جرت في زائير في بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، فإن من دواعي الارتياح ملاحظة أنه لم تحدث تدفقات كبيرة للاجئين زائيريين إلى البلدان المجاورة . وعاد إلى ديارهم ما يقرب من ٠٠٠ ١ زائيري من الذين فروا إلى بوروندي من سهل روزيزي بعد أن هدأ الموقف هناك . وتساعد بوروندي بالفعل العائدين من تلقاء أنفسهم ، الذين عادوا بصفة رئيسية من جمهورية تنزانيا المتحدة ، والذين وصل عددهم إلى ٤٠٢ ٣٠ حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ .

١١٤ - عهد اعلان دار السلام الذي وُقع في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ إلى منظمة الوحدة الافريقية والمفوضية بوضع خطة عمل لايجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الروانديين القائمة منذ ٣٠ سنة . وأجريت دراسات تقنية في رواندا من أجل إعادة ادماج العائدين ، وفي كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا من أجل ادماج الذين

لا يرغبون العودة إلى وطنهم . وهناك بعثات مماثلة مخططة فيما يتعلق بكل من بوروندي وزائير . ويتوقف تنفيذ الجوانب الانسانية للخطة توقفا كاملا على وقف اطلاق النار على نحو دائم وتنفيذ تدابير لبناء الثقة يكون من شأنها تعزيز العملية الديمقراطية .

١١٥ - واتفاق السلم الذي وقع بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا مهد الطريق لتحقيق وقف دائم لاطلاق النار ، ولخلق امكانية تنظيم أكبر عملية للعودة الطوعية إلى الوطن لما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي ، معظمهم من زائير وزامبيا . والتحضيرات جارية في البلدان المضيفة وفي أنغولا للبدء في العودة الآمنة لهؤلاء اللاجئين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ .

١١٦ - وتزايد عدد اللاجئين من موزامبيق في ملاوي بما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ لاجئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، وبلغ مجموعهم مليون لاجئ تقريبا بحلول نهاية آذار/ مارس ١٩٩٢ . وتواصل المفوضية مساعدة حكومة وشعب ملاوي على مواجهة الأعباء الناتجة عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين . ويستهدف برنامج المساعدة للمفوضية تلبية الاحتياجات الاساسية للاجئين في انتظار عودتهم الطوعية إلى وطنهم - وهو الحل الدائم الوحيد الممكن لهم . وكان للجفاف آثار معاكسة على قدرة المفوضية على المعالجة الفعالة للمشاكل ذات الصلة بالعجوزات في الغذاء وتوفير المياه ، والخدمات الصحية ، وعدم ملاءمة القدرة اللوجستية وأنظمة التخزين ، وصيانة الطرق ، والتعليم ، ولاتخاذ خطوات لعكس اتجاه التدهور البيئي الناجم عن وجود ما يقرب من مليون لاجئ .

١١٧ - واستمر تقديم المساعدة لما يزيد عن ١٤٠ ٠٠٠ موزامبيقي في كل من سوازيلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير . ومن ناحية أخرى ، تمت في نفس الوقت عمليات عودة طوعية إلى الوطن إلى موزامبيق ، على نحو تلقائي أو منظم على السواء ، خلال الفترة المستعرضة . واستمر برنامج المساعدة للمفوضية في موزامبيق لتلبية احتياجات هؤلاء العائدين ، التي قدرت بحوالي ٢٥٣ ٠٠٠ دولار حتى نهاية عام ١٩٩١ . ومن ناحية أخرى ، أدت مشاكل التمويل إلى الحد من نطاق ومستوى هذه المساعدة .

١١٨ - وفيما يتعلق بجمهورية جنوب افريقيا ، أدت أخيرا المفاوضات بين الحكومة والمفوضية التي كانت قد بدأت في عام ١٩٩٠ الى التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن رجوع العائدين من أبناء جنوب افريقيا إلى وطنهم وإعادة إدماجهم في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ . كما وقع في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ الاتفاق النافذ المنظم لمركز المفوضية في جنوب افريقيا .

١١٩ - وفي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وجه نداء لجمع مبلغ ٢٨,٤ مليون دولار من أجل العودة الطوعية إلى جنوب افريقيا لمساعدة ٠٠٠ ٣٠ مستفيد (٠٠٠ ٦ داخل البلد و٠٠٠ ٢٤ خارجه) من خلال توفير النقل الملائم ومساعدة اعادة الادماج لمدة ستة أشهر . وبحلول شباط/فبراير ، تم جمع ما يزيد عن ٢٧ مليون دولار . ووصلت الطائرات الأولى التي تحمل العائدين من جمهورية تشزانيا المتحدة الى جوهانسبرج ودربان في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وسط مناخ من البهجة الشديدة ، ولكن يبدو أن القيود السياسية والاقتصادية ، وعلى وجه خاص المستوى المرتفع للبطالة وعدم توفر المأوى هي عوامل أدت الى عدم تشجيع الكثير من أبناء جنوب افريقيا على اتخاذ قرار بالعودة إلى ديارهم في ذلك الوقت . وبحلول منتصف آذار/مارس ١٩٩٢ ، سجل ٦١٣ ٦ شخصا من الذين بكروا في العودة أنفسهم للحصول على مساعدة مادية ، بينما قام ٣٥٥ ٦ لاجئا (٥٥٥ في البلدان الافريقية المجاورة و٨٠٠ في أماكن أخرى) بملء استمارات العودة الطوعية إلى الوطن لطلب تصريح من حكومة جنوب افريقيا ومساعدة فيما يتعلق بوسائل النقل من المفوضية . وصرح لأقل من ٠٠٠ ٣ شخص بالعودة ووصلوا الى البلاد في اطار برنامج المفوضية بحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ .

١٢٠ - وفضلا عن ذلك ، بعد البداية الموفقة للاصلاح الدستوري وللتغير السياسي الذي تمثل في الافتتاح الموفق للمؤتمر الأول من أجل جنوب افريقيا الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، حدث نوع من الاحباط بعد هزيمة الحزب الوطني في انتخابات شباط/فبراير وما ترتب على ذلك من إعلان الرئيس لاجراء استفتاء عام لجميع البيض لتحديد ما إذا كان ينبغي الاستمرار في المفاوضات .

١٢١ - وخلال عام ١٩٩١ ، بلغ مجموع النفقات في افريقيا في اطار صناديق التبرعات التابعة للمفوضية ٣٩٠,٩ مليون دولار ، منها ١٨٥,٣ مليون دولار في اطار البرامج العامة و١٠٥,٧ في اطار البرامج الخاصة . وأنفق أكبر مبلغ في اطار هذين البرنامجين على الرعاية والإعالة ، وبلغ ١٨٢,٩ مليون دولار .

جيم - التطورات الاقليمية في آسيا واوقيانوسيا

١٢٢ - أجريت تحضيرات مكثفة لعودة ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧٠ من اللاجئين والمشردين الكمبوديين في تايلند إلى وطنهم ، في أعقاب التوقيع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ على التسوية السياسية الشاملة للنزاع الكمبودي . وعُهد الى المفوضية بمسؤولية تنسيق المساعدة الدولية ويجري القيام بهذه العملية تحت السلطة الكاملة للأمين العام وممثله في كمبوديا . وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وقع كل من حكومة تايلند الملكية والمجلس الوطني الأعلى لكمبوديا والمفوضية مذكرة تفاهم

ثلاثية تحدد تفاصيل مسؤوليات الاطراف الثلاثة وتنص على أن الاطراف ستتعاون من أجل تأمين الطابع الطوعي للعودة الى الوطن . وتضمن المذكرة أيضا عدم بقاء حالات متخلفة في تايلند .

١٢٣ - ومنذ التوقيع على مذكرة التفاهم ، اتخذت المفوضية خطوات محددة لتنفيذ عناصرها الاساسية . وقامت المفوضية في الفترة ما بين تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بتسجيل العائدين المحتملين الى كمبوديا وجرى تكثيف الحملة الإعلامية القائمة في هذا الصدد . وبحلول نيسان/ابريل ١٩٩٢ كان قد تم بناء ثلاث مناطق تجميع للاجئين في تايلند في الموقع ٢ والموقع باء والموقع ٨ ، وهناك منطقة رابعة توشك على الإنتهاء في كاو - أي - دانج ، في مخيم تديره المفوضية . وفي كمبوديا ، تم بناء طرق للوصول وتمهيد الاراضي في ستة مواقع في بنوم بنه وسانجكي واوتاكي وسيسوفون وسيم ريب . وتم بناء بيوت جماعية ومراحيض ومطابخ ومستوصفات ومبانٍ ادارية لاستيعاب ما لا يقل عن ٦٠٠ ٩ شخص . وفي ظل الظروف المثالية ، سيتيح ذلك مرور عدد يصل الى ٠٠٠ ٣٣٠ من العائدين من خلال هذه المراكز عبر فترة ٩ شهور ، مع البقاء مدة أقصاها اسبوع واحد في مراكز العبور . وقامت منظمة الامم المتحدة للطفولة بحفر آبار في كل مركز .

١٢٤ - ومن الممكن بناء أربعة مرافق عبور/إعداد إضافية في مناطق أخرى اذا أمكن استيفاء شروط المفوضية في هذه المناطق فيما يتعلق بطوعية العودة ، والسلامة من الالغام والعصابات ، وقابليتها للبقاء من الناحية الاقتصادية وحرية الوصول إليها والتنقل فيها .

١٢٥ - وستقوم المنظمات غير الحكومية بتشغيل مرافق الاستقبال والعبور مع تواجد مستمر من قبل المفوضية . وسيجري توفير وجبات بسيطة مطبوخة في مراكز الاستقبال من الحصص الغذائية التي يوفرها برنامج الاغذية العالمي كما سيجري شراء وجبات اضافية محليا . وسيجري شراء امدادات وتجهيزات طبية لتوفير الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الاستقبال .

١٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ نفذت مهمة لتحديد الاراضي كما جرى القيام بمسح مبدئي بشأن وجود الالغام في المنطقة ، ونفذت أيضا مهام متابعة ميدانية لمعالجة هاتين القضيتين الحاسمتين . والصور التي حُصل عليها من التوابع وكذلك الخرائط التي جمعت في اطار العملية التي تمت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، تمثل حاليا القاعدة لعمليات تحديد الاراضي والتحقق من وجود الالغام والتي تعتبر أساسية لنجاح عملية العودة إلى الوطن .

١٢٧ - أعدت استراتيجية للتكامل الريفي متعددة القطاعات ووضعت في مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمفوضية وقعت في ١٠ و١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وتضم استراتيجية التكامل الريفية المتفق عليها مشاريع قصيرة الاجل ومشاريع ذات آثار سريعة في قطاعات مثل المياه والصحة والمعونة الزراعية ، مع مشاريع لتنمية المناطق تستهدف تحسين الخدمات وتعزيز البنية الهيكلية في المناطق التي يتركز فيها العائدون . وسيستفيد السكان المشردون داخليا والجنود المسرحون من هذه المشاريع في نفس الوقت مع السكان المحليين . وسيرأس برنامج الأمم المتحدة الانمائي هيئة للتنسيق تعرف باسم وحدة الدعم المشتركة . ومن المتوقع الحصول على اسهامات من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وكذلك من برامج معونة ثنائية . ويجري تشجيع المنظمات غير الحكومية على تحمل مسؤوليات تنفيذية في المشاريع ذات الاثر السريع داخل هذا الاطار . وفي هذا الصدد ، نظم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعثة مشتركة بين الوكالات لاعداد ملامح المشاريع ذات الاثر السريع لتنمية المناطق .

١٢٨ - وطوال مرحلة التخطيط ، كانت المفوضية تدرك أن الالغام والمواد غير المنفجرة تمثل عقبة خطيرة أمام العودة إلى الوطن . ويشمل النداء الذي وجهه الأمين العام في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، تخصيص مبلغ في الميزانية قدره مليونا دولار لإجراء مسح لمناطق الالغام . وعهد الى وكالة بريطانية لا تستهدف الربح ، "هالو تراست" ، بإجراء استقصاء فيما يتعلق بمشكلة الالغام في المناطق المحتملة لاستيطان العائدين . واحيلت النتائج التي توصلت اليها الى الحكومات المعنية كما قام فريق الخبراء العامل الذي دعي الى الانعقاد في جنيف في ٢ و٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بدراستها دراسة مستفيضة .

١٢٩ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، نقلت الى المفوضية ادارة عمليات الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود التي كانت مسؤولة منذ عام ١٩٨٢ عن رعاية وإعالة السكان على الحدود . وكان المقصود من هذا النقل هو تنظيم هيكل إدارة العودة إلى الوطن واستخدام موارد عمليات الأمم المتحدة للاغاثة على الحدود على أكمل وجه في هذا الغرض . وتتولى المفوضية السامية توزيع الموظفين اللازمين على المستوى الميداني كما عينت مبعوثا خاصا رفيع المستوى للاشراف على العمليات في المنطقة .

١٣٠ - وبدأت عملية العودة إلى الوطن في كمبوديا في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢ بمجموعة أولى مكونة من ٥٢٧ شخصا عادوا إلى مركز الاستقبال في سيسوفون . وعادت مجموعة أخرى مكونة من ٤٠١ شخص إلى مركز الاستقبال في أوتاكي في ٣١ آذار/مارس .

١٣١ - وأنجز تقدم كبير في عام ١٩٩١ في تنفيذ خطة العمل الشاملة التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية ، الذي انعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ووصل ما مجموعه ٦١٣ ٣٨ من ملتمسي اللجوء الفييتناميين الى هونغ كونغ والى بلدان جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٩١ بالمقارنة بـ ٠٧٩ ٣٩ في عام ١٩٩٠ . وبلغ عدد الوافدين في الشهرين الاولين من عام ١٩٩٢ ، ٢٣١ شخصا ، معظمهم وصلوا بالطريق البري في تايلند . ومن العوامل التي اسهمت في هذا الانخفاض الكبير في معدلات الوافدين ، حملة الاعلام الجماهيرية ، والاعلان المشترك للمفوضية والجماعة الاقتصادية الاوروبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الذي ورد فيه انه سيجري تخفيض مستوى المساعدة النقدية لجميع ملتمسي اللجوء الذين يصلون إلى بلدان اللجوء الاول بعد ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والاتفاق الثنائي بين المملكة المتحدة - هونغ كونغ وجمهورية فييت نام الاشتراكية في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بشأن برنامج للعودة المنظمة للفييتناميين غير اللاجئين .

١٣٢ - وواصلت المفوضية في عام ١٩٩١ ، بمساعدة الوزارات المعنية في جمهورية فييت نام الاشتراكية ، تعزيز الاتصالات مع وسائل الإعلام الفييتنامية بغية تمديد حملة الإعلام الجماهيرية إلى جنوبي ووسط فييت نام . وتمثل المنظمات غير الحكومية والجماعات الفييتنامية في بلدان إعادة التوطين عناصر هامة أخرى في حملة الإعلام الجماهيرية هذه . وبناء عليه ، نظمت المفوضية زيارات إلى فييت نام للتعرف على الوضع هناك لممثلي منظمات غير حكومية مختلفة في أيار/مايو وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١ .

١٣٣ - ويمثل برنامج المغادرة المنظمة من جمهورية فييت نام الاشتراكية أفضل بديل لعمليات المغادرة السرية . وتحملت المنظمة الدولية للهجرة المسؤولية الكاملة لبرنامج المغادرة المنظمة ، بما في ذلك الجوانب التنفيذية والادارية للبرنامج التي كانت تقوم بها المفوضية سابقا . وفي عام ١٩٩١ ، غادر فييت نام ما مجموعة ٨٧٠ ٦٤ فييتناميا في إطار برنامج المغادرة المنظمة ، وبذلك وصل عدد المغادرين منذ عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٠ ٣١٧ شخصا . وبلغ عدد المغادرين في إطار برنامج المغادرة المنظمة في الشهرين الاولين من السنة الحالية ٧٦٠ ١٣ شخصا .

١٣٤ - ومنذ تنفيذ الإجراءات الخاصة بالبت في مركز اللاجئ ، أنجز تحسن كبير ، سواء فيما يتعلق بالشؤون الإجرائية أو تطبيق معايير اللجوء . وخلال عام ١٩٩١ ، تلقى ما مجموعه ٥١٨ ٢٤ شخصا القرارات الابتدائية ، وكان من بينها ١٠٢ ٦ قرارا بالإيجاب . وحتى نهاية عام ١٩٩١ ، بلغ عدد الذين تلقوا قرارات ابتدائية ٧٣٠ ٥٣ شخصا منذ عام ١٩٨٨ .

١٣٥ - واستمر انجاز تقدم ملموس في إعادة توطين الفييتناميين في إطار خطة العمل الشاملة . وحتى نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، أُعيد توطين ما مجموعه ٥٩٦ ٤٦ من اللاجئين الفييتناميين الذين كانوا موجودين قبل التاريخ الفاصل منذ عام ١٩٨٩ ، وبقي عدد يبلغ ٧١٠ ١ من اللاجئين الفييتناميين الذين كانوا موجودين قبل التاريخ الفاصل في انتظار قبول إعادة توطينهم . وتمثلت المشاكل الرئيسية المتعلقة بباقي عدد اللاجئين السابق للتاريخ الفاصل في التقاسم المنصف بين بلدان إعادة التوطين للحالات ذات الخلفية الجنائية أو ذات الصلة بإساءة استخدام المخدرات ، والسعي إلى لمّ شمل الاسر حيثما تكون هناك روابط بين المجموعات التي كانت موجودة قبل وبعد التاريخ الفاصل وأهمية الروابط الاسرية فيما يتعلق بباقي الحالات غير المقبولة . وفيما يتعلق بملتمسي اللجوء الفييتناميين بعد التاريخ الفاصل ، فبحلول نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بلغ عدد الذين غادروا لإعادة التوطين منذ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ٤٦٨ ٩ شخصا .

١٣٦ - وفي عام ١٩٩١ استمر بذل الجهود لعودة ملتمسي اللجوء من أبناء فييت نام ولاو على السواء . وعاد طوعيا ما مجموعه ١٠٩ ١٢ من أبناء فييت نام خلال عام ١٩٩١ ، بينما عاد ٧٣٩ ٣ شخصا خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٢ . وبناء عليه ، أصبح مجموع العائدين منذ عام ١٩٨٩ ، ٠٥٦ ٢٣ فييتناميا . وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ عاد ٨٧ فييتناميا من غير المعترف بهم كلاجئين ، من بينهم "عائدون للمرة الثانية" بموجب اتفاق أبرم بين المملكة المتحدة - هونغ كونغ وجمهورية فييت نام الاشتراكية في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

١٣٧ - وفي عام ١٩٩١ ، استمر الفييتناميون الذين عادوا إلى وطنهم في الحصول على مساعدة الاندماج الاولي بعد عودتهم . وسيحصل العائدون المتوقعون الذين وصلوا إلى مخيمات اللجوء الاول قبل ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على مساعدة مالية تصل إلى ٣٠ دولارا شهريا لمدة ١٢ شهرا . ويجري أيضا مساعدتهم من خلال برامج إعادة الاندماج التي وضعتها الجماعة الاوروبية والمنظمات غير الحكومية والتي تركّز على خلق فرص العمل ومنح قروض صغيرة للاعمال التجارية ، والتدريب المهني ، والتعليم والرعاية الصحية . ومن بين الذين وصلوا إلى بلدان اللجوء الاول من فييت نام بعد ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، سيحصل الذين يُعتبرون معوزين فقط على مبلغ يصل إلى ٥٠ دولارا لدى عودتهم .

١٣٨ - ومن كانون الثاني/يناير إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، عاد من تايلند إلى الوطن ما يقرب من ٣٠٠ ٢ من أبناء لاو كما عاد ٨٠٠ آخرون خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٢ ، وبذلك وصل العدد الكلي للعائدين منذ عام ١٩٨٠

إلى حوالي ٠٠٠ ١٠ شخص . ولا يزال باقيا في المخيمات في تايلند حوالي ٠٠٠ ٦٤ شخصا . وبالإضافة إلى ذلك ، عاد ما مجموعه ٥٠٠ ١ من أبناء لاو ، بما في ذلك العائدون من تلقاء أنفسهم ، إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جمهورية الصين الشعبية في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩١ إلى آذار/مارس ١٩٩٢ . وعُقد اجتماعان ثلاثيان في عام ١٩٩١ لتشجيع عودة أبناء لاو إلى وطنهم . وقد عُقد أحدهما في إقليم يونان في تموز/يوليه ١٩٩١ ، واشتركت فيه جمهورية الصين الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمفوضية ، وعُقد الثاني في لوانغ برابانغ ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ واشترك فيه تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمفوضية .

١٣٩ - وسيُمنح العائدون مساعدة فورية على شكل أدوات للنجارة وأرز ومنح نقدية تبلغ ٨٠ دولارا للشخص الواحد عند المغادرة و٨٠ دولارا للشخص الواحد لدى الوصول . فضلا عن ذلك ، هناك مشاريع إعادة اندماج لمساعدة العائدين من أبناء لاو من الأراضي المرتفعة .

١٤٠ - وفي جمهورية الصين الشعبية ، استمر منح مساعدة التوطين المحلي لـ ٠٠٠ ٢٨٥ لاجئا فييتناميا استوطنوا في مزارع حكومية في خمسة أقاليم في الجنوب . وجرى توسيع الأنشطة المتعلقة بتوليد الدخل وزراعة المحاصيل والتدريب المهني والتعليم في إطار المشاريع القائمة .

١٤١ - وفي بابوا غينيا الجديدة ، أُغلقت المخيمات الثلاثة على الحدود في إقليم غرب سبيك في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأُعيد توطين ١٣٠ لاجئا من منطقة ايريان جايان في موقع محلي في اووين الشرقية ، بينما اختار ٣٣٠ لاجئا العودة طوعا إلى ايريان جايان . وعادت إلى اندونيسيا مجموعة مكونة من ٣٩٠ لاجئا خلال عام ١٩٩١ ، وبذلك أصبح العدد الكلي للعائدين منذ عام ١٩٨٤ هو ٨١٠ ٢ .

١٤٢ - وفي سري لانكا ، استهلت المفوضية برنامجا للمساعدة المحددة للذين سبق أن عادوا من الهند ثم شُرِّدوا مرة أخرى بعد اندلاع النزاع المسلح الأخير في حزيران/يونيه ، وكذلك إلى غيرهم من المشردين الذين كانوا سيلتمسون اللجوء إلى الهند في غير هذه الحال . وفي إطار هذا البرنامج ، ساعدت المفوضية في تشغيل مركزي الإغاثة المفتوحين ، في جزيرة منار وفي مادهو على التوالي . وقامت المفوضية بنقل الغذاء الذي وفرته الحكومة إلى مادهو كما موَّلت تشغيل المركزين . ونتيجة لاستمرار النزاع في المنطقة ، لم تستطع الأغلبية العظمى من المقيمين في المركزين العودة إلى ديارهم . وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ ، بلغ عدد اللاجئين في مركز إغاثة مادهو

٠٠٠ ٣٨ شخص وفي منار ٢٠٠ ١ شخص . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، استُهلت عملية لإعادة اللاجئين في الهند الراغبين في العودة إلى سري لانكا في إطار ترتيب ثنائي بين حكومتي الهند وسري لانكا . وحتى نهاية الربع الاول من عام ١٩٩٣ ، بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا في إطار الترتيب الثنائي ٠٠٠ ١٣ لاجيء .

١٤٣ - ومنذ النصف الثاني من عام ١٩٩١ ، دخل عدد متزايد من اللاجئين من ولاية اراكان في ميانمار منطقة كوكس بازار في بنغلاديش . وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ بلغ عدد اللاجئين المسجلين ٠٠٠ ١٩٠ لاجئ . ولم توفق المحاولات لحل هذه المشكلة على الصعيد الثنائي ، وفي منتصف شباط/فبراير ١٩٩٣ طلبت حكومة بنغلاديش تدخل الامين العام والمفوضة السامية . وأصدرت المفوضة السامية نداءً في آذار/مارس ١٩٩٣ للحصول على ٣٧,٤ مليون دولار لتغطية الاحتياجات المقدرة لـ ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ طوال عام ١٩٩٣ . وجرى تعزيز مكتب المفوض السامي في دكا وفُتح مكتب فرعي في منطقة كوكس بازار ، وفُتحت اعتمادات من صندوق المفوض السامي للطوارئ لمواجهة المتطلبات الفورية لبرنامج الرعاية والإعالة . وفي المرحلة الاولية لمساعدة الطوارئ ، تم تعبئة برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمنظات غير الحكومية المحلية والدولية لمساعدة حكومة بنغلاديش . واصطدمت المساعدة بعدم وجود مساحة كافية من الاراضي حيث لم يتسن توفير مأوى ملائم إلاّ لـ ٥٤ في المائة من عدد اللاجئين حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ .

١٤٤ - ويمثل الافغان ٩٢ في المائة من المستفيدين من المفوضية في الهند ، حيث يبلغ عددهم ٦٠٠ ١٠ شخص ، ويمثلون أكبر مجموعة من اللاجئين الحضريين الذين تساعدهم المفوضية . وكانت حالات العودة إلى الوطن من الهند إلى أفغانستان في عام ١٩٩١ قليلة جدا - حيث لم يعد إلاّ ٧٩٤ شخصا بمساعدة المفوضية . ويقيم ما يقرب من ٠٠٠ ٢١٠ من التاميل في منطقة تاميل نادهو ، من بينهم ٠٠٠ ١٣٠ يحصلون على مساعدة حكومية في المخيمات . وعاد حوالي ٠٠٠ ١٣ من اللاجئين التاميل من منطقة تاميل نادهو إلى سري لانكا في إطار ترتيبات ثنائية بين حكومتي الهند وسري لانكا .

١٤٥ - بدأ اللاجئون من مملكة بوتان الوصول إلى نيبال في بداية عام ١٩٩١ وتزايد تدفقهم تدريجيا وبلغ ٢٥٠ شخصا يوميا منذ بداية عام ١٩٩٢ وما بعدها ، وبذلك وصل العدد الكلي لهم ٠٠٠ ٣٠ شخص تقريبا بحلول نهاية الربع الاول من عام ١٩٩٢ . وأقام اللاجئون في مخيمين في مايدهار تيماي ، في منطقة جابا في نيبال الشرقية ، ولكن المخيمين ازدحما للغاية بحلول نهاية عام ١٩٩١ . وفي آذار/مارس ١٩٩٢ ، كانت الحكومة بسبيلها إلى تخصيص موقعين جديدين لبناء مخيمين إضافيين لإعادة توطين اللاجئين من الموقع المعرَّض للفيضانات في مايدهار ولتوطين الوافدين الجدد . وتجري

مراجعة برنامج المفوضية لمواجهة احتياجات الاعداد المتزايدة من اللاجئين . وبالإضافة إلى توفير الغذاء ، تقوم المفوضية بتوفير المأوى والرعاية الطبية والمياه والاغطية وصيانة المخيمات . وطلبت حكومة نيبال من برنامج الاغذية العالمي تخصيص المزيد من الاغذية لمواجهة احتياجات عدد يقدَّر ب ٠٠٠ ٣٥ لاجئ طوال عام ١٩٩٢ .

دال ـ التطورات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية

١٤٦ ـ عقب التغيرات الاساسية التي أثرت على أوروبا الشرقية ، زادت المفوضية بصورة جوهرية من أنشطتها في المنطقة خلال الفترة المستعرضة . وفي ١٩٩١ ، انضمت بولندا والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ورومانيا إلى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، وأشارت معظم البلدان في المنطقة التي لم تُصبح أطرافا بعد إلى اهتمامها بالإنضمام عمَّا قريب . وفي الوقت نفسه ، زادت المفوضية من أنشطتها لتعزيز قانون اللاجئين وأنشطتها الاستشارية لمساعدة الحكومات ، بالمعايير العملية والقانونية على حد سواء ، بغية التصدي لتدفق متزايد ، وإن ظل محدودا مع ذلك ، لطالبي اللجوء . وثبت أن ادارة التدفقات الكبيرة التي أطلقت عنانها أزمة الخليج الفارسي (انطلاقا إلى تركيا ثم عودة إلى العراق) والاحداث في يوغوسلافيا ، صعبة بصفة خاصة بالنظر إلى قيود الميزانية والموظفين . وإلى جانب عملية الطوارئ التي يجري تنفيذها بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة في يوغوسلافيا لصالح أكثر من ٠٠ ٦٠٠ شخص مشرد ، افتتحت المفوضية مكتبا في موسكو وعيَّنت ضباط اتصال في جميع عواصم أوروبا الشرقية . وفي الوقت نفسه ، أجرت المفوضية تقييما شاملا لانشطتها في غرب أوروبا بهدف إعادة تقييم وجودها وأولوياتها في ضوء التطورات في أوروبا الوسطى والشرقية .

١٤٧ ـ وفي أوروبا الغربية ، استمر عدد طالبي اللجوء في الزيادة في ١٩٩١ ، ووصل إلى مجموع يُقدَّر ب ٠٠٠ ٥٤٥ ، بالمقارنة بمجموع ٠٠٠ ٤٢٠ في ١٩٩٠ و٠٠٠ ٣٢٠ في ١٩٨٩ . وجاءت أعداد كبيرة من هؤلاء الوافدين الجدد من خارج المنطقة ، في حين شكَّل طالبو اللجوء من جنوب شرقي أوروبا نسبة أعلى بصورة هامة مما كانت في السنوات السابقة . وأدى التدفق المطرد باستمرار لطالبي اللجوء على مدى السنوات الماضية إلى تعليق طلبات كثيرة للجوء ، وأحدث ضغطا شديدا على مرافق الاستقبال وعلى الجهود العامة والخاصة للاغاثة . وفي الوقت نفسه ، توحي معدلات الرفض العالية بأن إجراءات اللجوء كثيرا ما تُستخدم بصفة أساسية لما قد يبدو وأنه حركات هجرة عادية . وتفاقمت هذه الاتجاهات بحدوث زيادة في المواقف المعادية للأجانب والعنصرية لدى قطاع معيَّن من السكان ، مع تواتر الهجمات العنيفة على مراكز استقبال طالبي اللجوء واللاجئين .

١٤٨ - ونتيجة لهذه التطورات ، استحدث كثير من الحكومات في المنطقة تشريعات وتدابير عملية للتعجيل بعملية البت في مركز اللاجىء . كما بذلت جهودا لتنسيق أنظمتها للجوء ولمنع مقدمي الطلبات الذين لم ينجحوا من تقديم طلبات متعاقبة في البلدان نفسها أو في غيرها . وعلاوة على ذلك ، فقد حدث بينها تقارب في وضع شروط دخول موحدة وزادت من الضوابط على الحدود ، وأنظمة التأشيرات ، وفرض العقوبات على الناقلين الذي يدخلون أجانب لا يحملون الوثائق اللازمة . وفي حين أن هذه التدابير تستهدف الاجانب بصفة عامة ، فقد كانت تنحو في حالة طالبي اللجوء إلى زيادة خطر الإعادة القسرية . وتابعت المفوضية عن كثب الاتفاقات الاوروبية حول هذه المسائل ، مثل اتفاق شينغن التكميلي واتفاقية دبلن .

١٤٩ - وفي الوقت نفسه ، واصلت المفوضية الاشتراك بنشاط في مجموعة مختلفة من المحافل التي تجري فيها مناقشة مشاكل اللجوء والحلول المحتملة ، مثل الجماعة الاوروبية ، ومجلس أوروبا ، ومؤتمر الامن والتعاون ، والمشاورات غير الرسمية التي تجري بين ١٦ حكومة في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا .

١٥٠ - وركّزت المفوضية في كمنولث الدول المستقلة ودول البلطيق الجديدة (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفي أوروبا الشرقية ، على أنشطة التأهب للطوارئ ، والتدريب على قانون اللاجئين . وعلاوة على ذلك ، تم ايفاد بعثات إلى جميع بلدان كمنولث الدول المستقلة لجمع المعلومات عن حالات تشريد السكان القائمة أو المحتملة ، لا سيما من مناطق النزاع . ويتصل بذلك ، أن المفوضية تعيّن المناطق التي يمكن أن يقوم فيها المجتمع الدولي بتدابير وقائية بهدف التصدي لحالات النزوح المحتملة في مهدها .

١٥١ - وكما كان الحال في الماضي ، كانت كندا والولايات المتحدة الامريكية البلدين الرئيسيين لإعادة التوطين . وفي خلال ١٩٩١ ، أُعيد توطين ٦ ٩٢٤ لاجئاً في كندا ، و٧٣٠ ١٥ في الولايات المتحدة . وفي السنة نفسها ، طلب قرابة ٠٠٠ ٣١ شخص اللجوء إلى كندا و٠٠٠ ١١٥ اللجوء إلى الولايات المتحدة .

١٥٢ - وفي خلال ١٩٩١ ، بلغ مجموع النفقات في إطار صناديق التبرعات التابعة للمفوضية في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٤,٦ مليون دولار ، منها ٢١,٥ مليون دولار في إطار البرامج العامة . وأنفقت المفوضية في نطاق العملية الإنسانية الخاصة في يوغوسلافيا ١,٥ مليون دولار في ١٩٩١ و١٤,٣ مليون دولار خلال الاشهر الثلاثة الاولى من ١٩٩٢ .

هاء - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥٣ - طوال ١٩٩١ وخلال الشهرين الأوليين من ١٩٩٢ ، أتاحت عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى إحراز مزيد من التقدم في تعزيز الحلول الدائمة للاجئي أمريكا الوسطى . واستمرت العودة الطوعية إلى الوطن بصفة خاصة من كوستاريكا إلى نيكاراغوا (٦٦٦ ١٣) ، ومن المكسيك إلى غواتيمالا (٣٢٦ ٢) ومن بلدان مختلفة في المنطقة إلى السلفادور (٦٦٣ ٢) . وفي كوستاريكا ، أسفرت السياسة الثنائية المرمى للحكومة بتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن مع إتاحة الإدماج المحلي عن إغلاق جميع مخيمات اللاجئين في البلد خلال ١٩٩١ . وبالمثل ، تم بصفة رسمية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، إغلاق مخيم ميسا غراندي في هندوراس ، وهو آخر مخيم باق للاجئي أمريكا الوسطى . وفي المكسيك وكوستاريكا وبليز ، وهي بلدان اللجوء الثلاثة الاساسية في المنطقة ، تم تقديم المساعدة إلى ما مجموعة ٤٧٩ ٥٨٤ من اللاجئين المسجلين خلال ١٩٩١ .

١٥٤ - وبغية تيسير العودة الطوعية للوطن للاجئين الغواتيماليين الذين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى الوطن ، وقّعت المفوضية السامية ورئيس جمهورية غواتيمالا رسالة تفاهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ تضمنت ، في جملة أمور ، أن تضمن حكومة غواتيمالا أمن العائدين وموظفي الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في مجالات العائدين . وتتضمن الرسالة أيضا عددا من الالتزامات على الحكومة تتعلق بحرية العائدين في اختيار مقصدهم في غواتيمالا ، وحرية التنقل داخل البلد ، وعدم ممارسة التمييز لكونهم لاجئين سابقين والتمتع الكامل بالحقوق كمواطنين . واستمرت المفاوضات بين ممثلي اللاجئين الغواتيماليين وحكومة غواتيمالا فيما يتعلق ببعض الشروط التي طلبها اللاجئون قبل العودة الجماعية الطوعية . واستُهلت هذه المفاوضات ، التي تضمنت اجتماعات مباشرة بين الحكومة واللاجئين ، تحت رعاية فريق للوساطة ضم المفوضية ، واللجنة الحكومية الخاصة للاجئين والعائدين والمشردين ، وأمين المظالم لحقوق الإنسان ، والمؤتمر الاسقفي ولجنة حقوق الإنسان . وبالإضافة إلى ذلك ، انعقدت من جديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بصفة رسمية لجنة ثلاثية (من المفوضية وحكومة المكسيك وغواتيمالا) لمناقشة الترتيبات العملية واللوجستية المتعلقة بإمكان إجراء عودة طوعية واسعة النطاق إلى الوطن . ووضعت المفوضية خطة عمل تشمل حركة إعادة التوطين وتقديم المعونة للعائدين . وفي إطار هذه الخطة ، تم تعزيز مكتب المفوضية في غواتيمالا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ بواسطة فتح أربعة مكاتب ميدانية جديدة وتعيين موظفين إضافيين .

١٥٥ - ومن المنتظر أن تستمر حركات العودة الطوعية إلى الوطن طوال ١٩٩٣ ، لا سيما إلى السلفادور ، حيث من المتوقع أن تشجع اتفاقات شابولتيبيك للصلح المؤرخة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قرابة ٥٠٠ ٤ لاجئ على العودة الطوعية في ١٩٩٣ ، والعودة إلى غواتيمالا ، حيث تتوخى "خطة العمل لإعادة التوطين" إعادة توطين ٠٠٠ ١٠ لاجئ خلال ١٩٩٣ . واستمرت مواجهة احتياجات إعادة التأهيل المباشرة في السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا خلال الفترة التي يشملها التقرير . وفي نيكاراغوا ، تم دعم إعادة إدماج العائدين أيضا عن طريق تنفيذ مشاريع ذات أثر عاجل في المجتمعات المحلية التي يتركز فيها العائدون .

١٥٦ - واستمر اللاجئون الغواتيماليون المقيمون في ولايتي كامبيتشي وكوينتانا رو المكسيكيتين في الإفادة من برنامج الإدماج المحلي المتعدد السنوات . وبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مشروع تدريبي جديد لإعداد اللاجئين لنقل مسؤولية البرنامج إليهم بنهاية عام ١٩٩٣ . وفي شياباس ، استمر اللاجئون في الحصول على مساعدات أساسية وأفاد بعض اللاجئين من مشاريع لتوليد الدخل . وبدأ أيضا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ مشروع لمحو الأمية والتدريب لصالح اللاجئات .

١٥٧ - وعقب الإطاحة بآريستيد رئيس جمهورية هايتي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، شجعت المفوضية جميع البلدان في المنطقة على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وإتاحة الملجأ المؤقت للوافدين من هايتي إلى أن تتفاوض المفوضية على إطار إقليمي لاقتسام العبء ، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ، وإلى أن يستقر الموقف في هايتي . ووافقت قلة من البلدان في المنطقة على قبول حصة من الهايتيين بصفة مؤقتة (هندوراس وسورينام وفنزويلا) . وأفيد أيضا عن حالات وصول مباشر في بلدان أخرى ، مثل جامايكا وجزر البهاما وكوبا . وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، اعترضت سفن حرس سواحل الولايات المتحدة في أعالي البحار ٠٠٠ ١٨ من راكبي القوارب الهايتيين . ورئي أن ما مجموعه ٦١٤ ٦ منهم لديهم سبب وجيه لطلب اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وكان العدد الإجمالي للهايتيين الذين تم فرزهم وإعادتهم دون ارادتهم من الولايات المتحدة ١٣٤ ٩ في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ . وعاد ما مجموعه ٧١٥ طوعا إلى هايتي: ٤١٧ من خليج غوانتانامو و٢٩٨ من ملاجئ آمنة في بلد ثالث (جزر البهاما وهندوراس وجامايكا وفنزويلا) . وعاد طوعا إلى الوطن ما مجموعه ١٠٠ ١ هايتي من كوبا خلال الأسبوع الأول من نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

١٥٨ - وفي إطار اللجنة الثلاثية (فرنسا وسورينام والمفوضية) وبعد تحسن ملحوظ في الحالة في سورينام ، بدأت العودة الطوعية إلى الوطن من ٥٠٠ ٢ سورينامي من مقاطعة غيانا الفرنسية خلال آذار/مارس ١٩٩٢ . وستستمر المساعدة لإعادة إدماج هذه المجموعة

وحوالي ٥٠٠ من العائدين من تلقاء أنفسهم خلال ١٩٩٣ . وبالمثل ، تتاح المساعدة لمجموعة صغيرة من الهايتيين وصلوا إلى سورينام . واستمرت أيضا خلال ١٩٩١ والنصف الأول من ١٩٩٣ العودة الطوعية إلى الوطن من الشيليين سواء من البلدان المجاورة أو من أوروبا الشرقية واستراليا .

١٥٩ - وانضمت هندوراس إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧ في آذار/مارس ١٩٩٣ . وفي آب/أغسطس ١٩٩١ ، أجاز برلمان بليز قانون اللاجئين المنفّذ لاتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ ، اللذين انضمت بليز إليهما في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وخلال الربع الأخير من ١٩٩١ ، أُنشئت الادارة البليزية للاجئين وافتُتحت ثلاثة مكاتب فرعية في مناطق تركّز اللاجئين غير المسجلين .

١٦٠ - ومن ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، عُقد في غواتيمالا المحفل الإقليمي الأول للنساء المجتثات في غواتيمالا سيتي تحت رعاية المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وهذا المحفل مبادرة جديدة في نطاق المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى وهو عملية مستمرة تعتمد على عمليات تقييم قطرية محددة لحالة النساء المجتثات وتحليل حسب الجنس لأنشطة المفوضية في المنطقة لاستحداث نماذج محددة لإدراج النساء في البرامج التي توضع وتُنفّذ لصالح السكان المشردين في المنطقة .

المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى

١٦١ - بناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة ، حضرت ٣٦ من الدول الأعضاء والدول الممثلة بمراقب ، و١٨ منظمة حكومية دولية و٦٢ منظمة غير حكومية الاجتماع الدولي الثاني للجنة المتابعة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ، الذي عُقد يومي ٧ و٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ في سان سلفادور ، بالسلفادور . وعقدت الاجتماع بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، وبليز والمكسيك واشتركت في تنظيمه المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١٦٢ - وكان الهدف الرئيسي لاجتماع المتابعة الدولي الثاني هو إبلاغ المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ، التي اعتُمدت في أيار/مايو ١٩٨٩ في غواتيمالا سيتي ، وتقييم الاتجاه المقبل لعملية ذلك المؤتمر بعد انتهاء أجله الزمني الحالي المكوّن من ثلاث سنوات . وبالإضافة إلى ذلك ، سعت الدول التي عقدت الاجتماع إلى الحصول على دعم دولي من المانحين للبرامج التي تفيد السكان المشردين . وفي هذا الصدد تم عرض ما مجموعه ٦٥ مشروعا ، تبلغ احتياجاتها المالية الخارجية ٢٥٥ ٣٧٥ ٧٨٣ دولارا .

١٦٣ - وأسفر الاجتماع عن اعتماد إعلان (CIREFCA/CS/92/11) اعترف ، في جملة أمور ، بالإسهام الشامل الذي قدمه المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى لعملية السلم الإقليمي وبالسياسات المحددة التي اعتمدتها البلدان الداعية إلى الانعقاد لتحسين معاملة السكان المشردين . وبغية إتاحة الوفاء بأهداف خطة عمل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء أمريكا الوسطى ، قرر الاجتماع أيضا تمديد الأجل الزمني للعملية لمدة سنتين إضافيتين ، حتى أيار/مايو ١٩٩٤ . وتم أيضا تقديم تعهدات هامة بالدعم المالي ، بلغ مجموعها ٨٢,٦٧ مليون دولار . وخُصص من هذا المبلغ ٥١,٥٥ مليون دولار لدعم أنشطة ذلك المؤتمر التي قُدّمت في الاجتماع .

١٦٤ - وأبرز الاجتماع الدولي الثاني استمرار مساهمة المؤتمر في توطيد السلم في المنطقة بواسطة الحوار ، والتنسيق والعمل المتضافر فيما بين مختلف الأطراف المعنية . ومما ييسر الوفاء بهذا الهدف آليات المتابعة المختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي المنصوص عليها في خطة العمل ، والدعم المستمر من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا سيما عن طريق وحدة الدعم المشتركة بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤتمر .

واو - التطورات الإقليمية في جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

١٦٥ - اتضحت بوادر ايجابية متجددة لحل النزاع الأفغاني في ١٩٩١ ، كما يشهد على ذلك مقترح الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ المتعلق بإطار للتسوية والذي أيدته على نطاق واسع أغلبية الأطراف الأفغانية وجميع البلدان المعنية . وأتاحت التطورات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٩٢ مزيدا من الدلائل الايجابية .

١٦٦ - وأكد رصد المفوضية لطرق العودة في باكستان وأفغانستان ، وكذلك لمناطق المنشأ ودور الضيافة في أفغانستان ، أن عدد العائدين من تلقاء أنفسهم خلال ١٩٩١ يمكن تقديره ب ٠٠٠ ٣٠٠ شخص . واستمرت أنشطة المفوضية الأخرى ذات الصلة بإعادة التوطين في مستوى متواضع ، في شكل دعم للمشاريع العابرة للحدود لتيسير إعادة الإندماج للعائدين ، وجمع البيانات وتقديم مساعدة النقل للعائدين من جمهورية إيران الإسلامية . وكان النشاط الرئيسي للمفوضية في أفغانستان هو دعمها المستمر لدور الضيافة عن طريق النهوض بالمرافق في مزار الشريف ، وهيرات ، وجلال آباد ولاشكرغار وتقديم الإعاشة إلى ٠٠٠ ٣٠ عائد .

١٦٧ - وعلى الرغم من انعدام التسوية الشاملة ، فقد ظل اللاجئون في باكستان يُقدّمون طلبات إلى المفوضية للحصول على مساعدة على العودة الى الوطن . وأتاح مشروع منح العودة الى الوطن في باكستان لكل أسرة تُسلّم بطاقة الإعاشة الحصول على ١٣٠ دولار و٣٠٠ كيلوغرام من الدقيق . وقد استفاد منذ بدء المشروع في تموز/يوليه ١٩٩٠ ما مجموعه ٠٠٠ ٥٦ أسرة (قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ شخص) ومن المتوقع أن يحذو حذوهم عدد مماثل على الاقل خلال ١٩٩٢ .

١٦٨ - وفي خلال ١٩٩١ ، أجرت حكومة باكستان والمفوضية اعادة تقييم شاملة لسياسة المساعدة . وتم أيضا استعراض عدد اللاجئين المتبقين في قرى اللاجئين في ضوء العودة إلى أفغانستان والتنقلات الداخلية في باكستان . ويركز البرنامج الحالي على مساعدة الجماعات الضعيفة ، واستمرار توحيد الخدمات المقدمة الى اللاجئين مع الخدمات المقدمة الى المواطنين ، الى جانب الحد من موظفي الدعم الاداري والتقني . وتم احراز تقدم كبير في تحقيق بعض هذه الاهداف خلال ١٩٩١ بواسطة خفض ٤٠٠ ٣ موظف في مجالي الادارة والمشاريع مستخدمين من قبل حكومة باكستان وتم احراز مزيد من التقدم بالفعل خلال الربع الاول من ١٩٩٢ . واعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، خفضت مساعدات الاغذية في بالوشستان التي كانت تشمل ٠٠٠ ٧٤٠ شخص لتشمل ٠٠٠ ٥٤٠ شخص .

١٦٩ - وبناء على الاحصاءات الحكومية ، تستضيف جمهورية ايران الاسلامية قرابة ٣ ملايين لاجيء أفغاني ومليون لاجيء عراقي . وفي خلال ١٩٩١ ، قدمت المفوضية ، في جملة أمور ، مساعدات في قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والبناء والتعليم والسوقيات . وبلغ الاعتماد المخصص لجمهورية ايران الاسلامية لعام ١٩٩١ ٣٠٠ ٦٥٤ ١٢ دولار ، كان منها ٥٠٠ ٢٩٨ ٥ دولار موجهة للاجئين من العراق . وتأثر معدل التنفيذ في ١٩٩١ بأزمة الخليج الفارسي ، التي عجلت بإعادة تخصيص الموظفين والموارد اللوجستية الى حالة الطوارىء الجديدة .

١٧٠ - ونص قانون الاجانب ، الذي أعطى لكل الاجانب في الكويت مهلة لجعل إقامتهم في البلد نظامية على ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ كموعد نهائي ، وقد تم تمديده هذا الموعد حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢ . وبينما تنتظر المفوضية ترخيص الكويت لإرساء وجود ملائم للمفوضية في البلد ، فهي تواصل تقديم المساعدة في تعيين الحلول الدائمة لعشرات الالوف من الاشخاص عديمي الجنسية والفلسطينيين والعراقيين الذين يحتاجون الى الحماية . وفي هذا السياق ، ينبغي التنويه بصفة خاصة بالقيام في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ باغلاق مخيم العبدلي ، الذي أقيم خلال نزاع الخليج الفارسي لايواء الاشخاص عديمي الجنسية (٥٨٨ من ابناء "بدون") . وقد سمح لعدد من سكان المخيم السابقين بالعودة الى مدينة الكويت بتصاريح اقامة جديدة ، وعاد ٥٩ مواطنا عراقيا

وأردنيا طوعا الى الوطن ، وسمح لـ ٤٣ إمرأة عراقية لهن أطفال بالالتحاق بأزواجهن و/أو آبائهن من عديمي الجنسية أو المواطنين الكويتيين وأعيد توطين ٢٢ لاجئا معترفا بهم في بلدان ثالثة .

١٧١ - واستمرت المفاوضات مع الحكومة السعودية خلال الربع الاول من ١٩٩٢ بهدف ارساء وجود للمفوضية في المملكة العربية السعودية ، عن طريق فتح مكتب فرعي في الرياض ومكتبين ميدانيين في رفحة وعرتوية . وفي أعقاب عدة حوادث في أواخر ١٩٩١ وأوائل ١٩٩٢ ، تم بصفة مؤقتة تعزيز وجود المفوضية في المملكة العربية السعودية (لا سيما في رفحة وعرتوية) ، عن طريق ارسال بعثة كان هدفها الرئيسي تعيين الحلول الدائمة الملائمة ، بالتعاون الكامل مع السلطات السعودية ، والبعثات الدبلوماسية وبعثات الامم المتحدة ، فيما يتعلق بـ ٠٠٠ ٣٥ من اللاجئين وأسرى الحرب السابقين الموجودين في هذين المخيمين . وبناء على سجلات المملكة العربية السعودية ، فقد أعيد إرسال ٠٠٠ ٤ عراقي الى وطنهم بدون اشتراك المفوضية . وأعربت المفوضية عن قلقها بصدد احتجاز الوافدين الجدد من العراق وإعادتهم قسراً . كما ان النزاعات المتقطعة والمتوترة التي تحدث فيما بين اللاجئين في رفحة وعرتوية جعلت من الضروري أن ترصد المفوضية عن كثب ظروف المعيشة وأن تجري مفاوضات مستمرة ونشطة مع السلطات . وخلال الفترة موضع الاستعراض تدخلت المفوضية أيضا لدى السلطات باسم عدد من اللاجئين ، لا سيما من الصومال واثيوبيا .

١٧٢ - واستمرت متابعة خيارات إعادة التوطين الاقليمي ، وعرضت جمهورية ايران الاسلامية بصفة خاصة أن تقبل عددا مبدئيا من ٥٠٠ ١ شخص لهم روابط قائمة بذلك البلد . وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ ، نقل عن طريق الجو حوالي ٣٠٠ شخص من مخيم رفحة الى جمهورية ايران الاسلامية . وأبدت المملكة العربية السعودية استعدادها لتمويل هذا النقل الجوي ، الى جانب مساعدتها الكبيرة للاجئين في المخيم . وتلقت المفوضية بالفعل مساهمة سعودية أولية قدرها ٠٠٠ ٣٠٠ دولار للنقل الجوي .

١٧٣ - واستقبلت الجمهورية العربية السورية بالاضافة الى عدة آلاف من اللاجئين الحضريين قرابة ٠٠٠ ٥ لاجيء عراقي في أعقاب أزمة الخليج الفارسي . واعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، أودع هؤلاء اللاجئون في مخيم الحول ، حيث افتتحت المفوضية مكتبا ميدانيا . ووافقت السلطات السورية ، من حيث المبدأ ، على افتتاح مكتب فرعي للمفوضية في دمشق سيعين فيه ملاك كاف خلال ١٩٩٢ . وتم تقديم مساعدات الرعاية والاعالة بالتنسيق مع جمعية الهلال الاحمر السوري في حين قدمت المفوضية مباشرة المساعدات في مجالات الاغذية والمرافق التعليمية والصحة . وعلاوة على اللاجئين في

الحول ، تقدم المفوضية مساعدات في مجال الرعاية الصحية وقطاعات التعليم لعدد صغير من اللاجئين الحضريين .

١٧٤ - وفي جمهورية اليمن ، ارتفع عدد اللاجئيين الصوماليين والاثيوبيين ارتفاعا كبيرا خلال الفترة موضع التقرير الى قرابة ٠٠٠ ٣٥ حتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ويواصل البلد مواجهة تدفق من الوافدين ، لا سيما بواسطة القوارب الى ميناء عدن . ويودع اللاجئون في مركز مؤقت وسينقلون الى مخيمين بالقرب من عدن وتعز . ويتم توطين عدد كبير من اللاجئين الذين يدعون أنهم من أصل يمني في القرى والمدن بصفة أساسية .

١٧٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بدأت المفوضية تنفيذ مشروع للطوارىء بمبلغ ٠٣٥ ٧١٠ دولار لمساعدة السلطات اليمنية والهلال الاحمر على التصدي لهذا التدفق . وأقامت السلطات بهذا الاعتماد مخيمين بالقرب من عدن وتعز وقدمت مساعدات الطوارىء من الاغذية الاساسية الى الوافدين الجدد . وتم تعزيز مكتب المفوضية في صنعاء لمواجهة حالة الطوارىء . وبالإضافة الى هذا العبء الجديد ، يستمر البرنامج السنوي في تغطية احتياجات مجموعتين من اللاجئين: قرابة ٠٠٠ ١ لاجىء اريتري كانوا يعيشون في مخيم الخوخة منذ ١٩٧٧ وقرابة ٦٠٠ لاجىء حضري ، يوجد معظمهم في صنعاء ، يجري تزويدهم بمساعدات الرعاية الصحية .

١٧٦ - وضمن أطر خطة السلم للأمم المتحدة ، أنهت المفوضية استعداداتها لبرنامج العودة الى الوطن الخاص بالصحراء الغربية . وتم تامين المركبات والحاسبات الالكترونية ومعدات الاتصالات السلكي واللاسلكي ومساكن الموظفين . وتم إعداد خطة للعمليات ، اعتمادا على الافتراضات التي حددتها الأمم المتحدة . ووضعت خطط للتوظيف وجداول للوزع ويمكن تعديلها في أي وقت إذا ما طلبت ذلك نيويورك . وحتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، بلغ التمويل لبدء العمليات قرابة ١٨,٦ مليون دولار من التعهدات (دُفع منها ١١ مليون دولار) ، وذلك من مجموع الاحتياجات التي تظل ٣٤,٥ مليون دولار . وكانت الالتزامات البرنامجية للمفوضية قرابة ٣ ملايين دولار حتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ . ونظرا الى تعهد التبرعات العينية المهم المقدم من الحكومة الجزائرية والتعهدات من مصادر أخرى ، لا يجري الآن التماس تبرعات إضافية . وإذا ما تغيرت الافتراضات المرتبطة بالعملية نتيجة لاستمرار المفاوضات ، يمكن للمفوضية أن تعدّل بسرعة من تخطيطها ووضع ميزانيتها وأن تخطر المانحين بأية تغييرات في مجموع الاحتياجات .

١٧٧ - وبالنظر إلى تأخر الجدول الزمني لاستفتاء الصحراء الغربية ، تم إجراء تقييم لاحتياجات اللاجئين الصحراويين في الجزائر وتبينت الحاجة إلى التشديد على مجالات

معينة تشمل الصحة/التغذية ، والمأوى والنقل . وقدرت احتياجات الميزانية لهذا البرنامج بمبلغ ٣,٤ مليون دولار تم الالتزام بمبلغ ٣,٤ مليون دولار منه .

١٧٨ - وفي موريتانيا ، استمر تدفق اللاجئين من مالي الذي بدأ في حزيران/يونيه ١٩٩١ خلال الجزء الاخير من السنة . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٢ كان يتلقى المعونة حوالي ٦٠٠ ٥ أسرة (قرابة ٠٠٠ ٢٨ فرد) . وبالنظر إلى انعزال الموقع وصعوبة المناخ في مواقع اللاجئين الثلاثة في جنوب شرقي موريتانيا في باسيكونو وأغور ونيري ، يلزم بذل جهد كبير لضمان تلبية الاحتياجات وتفادي انتشار الأمراض المعدية المتوطنة خلال موسم الجفاف . وتقدر احتياجات الميزانية لهذا البرنامج بمبلغ ٣,٢ مليون دولار ، تم الالتزام منها بمبلغ ١,٩ مليون دولار حتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

١٧٩ - واستمر عدد اللاجئين في الجماهيرية العربية الليبية في الزيادة خلال الجزء الاخير من ١٩٩١ بوصول وافدين جدد من بلدان أفريقية مختلفة من بينها اثيوبيا وتشاد والسودان وغانا والكاميرون وليبيريا ونيجيريا . وحدث تدفق مفاجىء لحوالي ٤٠٠ لاجىء صومالي قادمين من المملكة العربية السعودية في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، جعل من الضروري توفير استجابة عاجلة للحالات العديمة المناعة . وبفضل المساعدة البارزة والتعاون من السلطات الليبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسفارات البلدان المانحة ، أمكن الوفاء بالاحتياجات الاساسية لهذه المجموعة . وحتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، أعرب عدد هام من هؤلاء اللاجئين عن الرغبة في العودة إلى الصومال وتم اتخاذ الاجراءات للتعجيل بهذه العملية ، عندما تسمح الظروف . وعلاوة على المجموعة المذكورة أعلاه من اللاجئين ، شهدت الجماهيرية العربية الليبية خلال ١٩٩١ تدفقا كبيرا للاجئين من منطقة الخليج الفارسي ، لا سيما من العراقيين والفلسطينيين .

١٨٠ - وقبل أحداث شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩١ الهائلة في الخليج الفارسي ، كان هناك قرابة ٠٠٠ ٦٥ لاجىء عراقي في جمهورية إيران الإسلامية والاردن والجمهورية العربية السورية وتركيا . وبدأت أسرع عملية لتدفق اللاجئين خلال الاربعين عاما من تاريخ المفوضية في الأسبوع الأول من نيسان/ابريل ١٩٩١ في جمهورية إيران الإسلامية وتركيا . ففي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، زاد عدد اللاجئين العراقيين الجدد من ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ٧٠٠ في جمهورية إيران الإسلامية ومن ٥٠٠ ٧ إلى ٠٠٠ ٢٥٠ في تركيا . وحتى أيار/مايو ١٩٩١ بلغت الأرقام ٠٠٠ ٤١٠ ١ و٠٠٠ ٤٠٠ على التوالي .

١٨١ - وتم تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ وتعيين المفوضية كوكالة رائدة . وقُدرت الميزانية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار ، خصص منها ٢٣٨,٥ مليون

دولار للمفوضية . وبدأت أكبر عملية نقل جوي طارىء في تاريخ المفوضية في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اقترنت بعملية كبيرة لمشتريات الطوارىء في المقر في جنيف . وفي أيار/ مايو ١٩٩١ كان هناك في المتوسط ١٠ رحلات جوية إلى جمهورية إيران الإسلامية تنقل قرابة ٣٠٠ متر طني يوميا . وفي المجموع ، كانت هناك خلال حالة الطوارىء ٢٥٩ رحلة جوية إلى منطقة الخليج الفارسي نقلت خلال هذه الحالة ٠٠٠ ١٠ طن متري من الإمدادات .

١٨٢ - وفي بداية أيار/مايو ١٩٩١ ، بناء على المبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي على الجبهة السياسية ، لوحظت أول بوادر العودة الكبيرة النطاق إلى الوطن . وكان ذلك بداية لأسرع حركة للعودة إلى الوطن في تاريخ المفوضية . وحتى نهاية أيار/مايو ، عاد قرابة ٠٠٠ ٢٥٠ لاجىء إلى مناطق محددة في العراق من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا وطار قرابة ٦٥ موظفا دوليا إلى بغداد . وكان على الموظفين من تركيا أن يبدأوا عمليات عبر الحدود في دهوك بعد أن بدأت قوات التحالف عملية كبيرة للإغاثة . وحتى الاسبوع الاول من حزيران/يونيه ، تم افتتاح مكاتب فرعية في دهوك وأربيل والسليمانية ، مع عدد من المكاتب الميدانية في هذه المحافظات الثلاث وفي البصرة . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، كان هناك ١٥٠ موظفا دوليا في مراكزهم في العراق .

١٨٣ - وحتى كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، لم يكن متبقيا سوى ٣٦٢ ٤٥ من مجموع لاجئي ١٩٩١ في جمهورية إيران الإسلامية وقرابة ٠٠٠ ١٠ في تركيا . وتمت إعادة أكثر من ٩٠ في المائة من لاجئي ١٩٩١ إلى مواطنهم . وفي شمالي العراق ، بدأت المفوضية برنامجا كبيرا بشكل لم يسبق له مثيل لبناء المأوى . فقد أعيد بناء أكثر من ٥٠٠ ١ قرية ، من بين قرابة ٠٠٠ ٤ قرية تم تدميرها ، بمساعدة من المفوضية والمنظمات غير الحكومية فيما بين تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وافاد عدد يقدر ب ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من هذا البرنامج الذي قدم ٨٠٠ ٢١ متر مكعب من الاخشاب ، و٤٠٠ ٥ طن متري من ألواح الحديد المموج و٠٠٠ ١٢٨ من الادوات كما تم نقل بنود أخرى للمأوى في قرابة ٠٠٠ ٢٠ شاحنة .

١٨٤ - وفيما بين كانون الثاني/يناير وكانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بلغت ميزانية المفوضية لعملية الطوارىء في الخليج الفارسي ٣٢٠ مليون دولار . ومن هذه الميزانية ، تم إنفاق ٦٢ مليون دولار على المأوى و٠٠٠ ٣٠٠ ٤٠ على البنود المحلية و٠٠٠ ٥٠٠ ٣٧ مليون على النقل ، و٠٠٠ ٩٠٠ ٢٥ مليون على الصحة والمياه في العراق والبلدان الاخرى في المنطقة التي تأثرت من تدفق اللاجئين . وفيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٢ ، بلغت ميزانية المفوضية ٠٠٠ ٥٥٠ ٣٣ دولار فأصبح مجموع ميزانية حالة طوارىء الخليج الفارسي للمفوضية ٠٠٠ ٥٥٠ ٢٥٣ دولار .

١٨٥ - وبما أنه قد تم انجاز مرحلة الإغاثة من العملية ، فمن المقرر أن تبدأ في أيار/مايو ١٩٩٢ مرحلة إعادة التعمير/إعادة التاهيل . وفي أعقاب بعثة تقييم مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية أُوفدت إلى شمال العراق في آذار/مارس ١٩٩٢ ، بدأت إجراءات المفوضية المتعلقة بالتسليم . ومن المتوقع أن تخفض المفوضية عمليتها بالتدريج في حين تتسلم وكالات أخرى للأمم المتحدة العملية بحلول ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

الفصل الثالث

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٨٦ - كان عام ١٩٩١ عاما استثنائيا واجه المجتمع الدولي خلاله تحديا لم يحدث من قبل لكي يكفل تمويلا وافيا لبرامج المفوضية . وقد بلغ اجمالي ما أنفق من الصناديق الطوعية ٨٦٣,٥ مليون دولار ، تمثل ، بالمقارنة مع عام ١٩٩٠ ، زيادة بمقدار ٣١٨,٥ مليون دولار . وأنفقت المفوضية ٣٧٠ مليون دولار في اطار البرامج العامة و٤٩٣,٥ مليون دولار في اطار البرامج الخاصة والصناديق الاستئمانية الاخرى .

١٨٧ - كان دعم المانحين قويا بشكل استثنائي وزاد معظم المانحين الرئيسيين التقليديين من مساهماتهم الاجمالية بما يصل إلى ٦٠ في المائة بالقيمة المطلقة (انظر الجدول ٣) . كما تميز الدعم المقدم من المانحين من القطاع الخاص بزيادة فائقة تبلغ ١٨ مليون دولار عن مساهمات ١٩٩٠ .

١٨٨ - وفضلا عن النداءات والعروض الاعتيادية لتغطية الميزانية المعتمدة ، فقد وجهت نداءات خاصة عديدة في ١٩٩١ من أجل الحالات الجديدة التي تتطلب استجابة عاجلة . وكان من أبرز تلك الحالات النزوح الحاشد لأكثر من مليون مواطن عراقي إلى البلدان المجاورة وعودتهم اللاحقة إلى شمال العراق ، وحالة الطوارئ في القرن الافريقي ، وخطة العمل الشاملة المتعلقة باللاجئين من أبناء الهند الصينية ، وعودة اللاجئين والمنفيين من جنوب أفريقيا إلى وطنهم ، والطور التحضيري للعودة الطوعية إلى الوطن إلى كمبوديا وبرنامج المساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا .

١٨٩ - وأقرت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والاربعين في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ هدفا يبلغ ٣٧٣,١ مليون دولار للبرامج العامة لعام ١٩٩٢ ، بما في ذلك ٣٠ مليون دولار لصندوق الطوارئ . وقدر اجمالي التبرعات اللازمة في ١٩٩٢ لتغطية احتياجات البرامج العامة ، فضلا عن البرامج الخاصة ، بمبلغ ٦٣٠,١ مليون دولار . بيد أنه بحلول آذار/مارس ١٩٩٢ قدرت الاحتياجات المتوقعة لعام ١٩٩٢ بمبلغ ٨٨٦ مليون دولار . وكانت هذه الزيادة راجعة بالدرجة الأولى إلى حالات الطوارئ الجديدة في بنغلاديش وكينيا وبرامج العودة الطوعية إلى الوطن الجارية والجديدة مثل تلك الخاصة بأثيوبيا وأنغولا وكمبوديا .

١٩٠ - وفي ١٩٩٢ ، استهلت المفوضية السنة بترحيل مبلغ ٤٩,٧ مليون دولار في إطار البرامج العامة . وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، كان اجمالي المساهمات ، المدفوعة والمتعهد بها على حد سواء ، من أجل البرامج العامة والخاصة يصل إلى ٢٩٧,٥ مليون

دولار ، حسبما هو مفصل في الجدول ٣ . بيد أن اعلان التعهدات في الربع الاول من ١٩٩٢ من أجل البرامج العامة لهذه السنة (٣٠٩,٣ مليون دولار حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢) يظهر اتجاها نزوليا طفيفا بالمقارنة مع أرقام ١٩٩١ عن نفس الفترة (٣١٧,٩ مليون دولار من أجل البرامج العامة والخاصة ، منها ٢٥١,٤ مليون دولار للبرامج العامة) .

١٩١- وكما حدث في ١٩٩١ ، لا تزال تقع تطورات هامة في المجالات السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي ، مما أسفر عن تحولات عميقة في النظام العالمي . وعلى العكس من التوقعات الايجابية التي تولدت عن ذلك ، فإن حالة اللاجئين العالمية تدهورت بطريقة لم يسبق لها مثيل . وتواجه المفوضية ، مع الاحداث التي وقعت في الخليج الفارسي ، والقرن الافريقي ، وفي أوروبا الوسطى والشرقية ، حالات معقدة ما تفتأ تحتاج إلى دعم مطرد من المجتمع الدولي . والمساهمات المبكرة التي تقدمها الحكومات المانحة هامة على وجه الخصوص لتمكين المفوضية من تنفيذ المهام التي أنيطت بها .

الفصل الرابع

العلاقات مع المنظمات الاخرى

الف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الامم المتحدة

١٩٣ - يوجد اطار للتعاون ما بين المفوضية وسائر أعضاء منظومة الامم المتحدة في قرارات عديدة للجمعية العامة ، وفي مقررات اللجنة التنفيذية للمفوضية ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وكان آخر أعمال الجمعية العامة في هذا الصدد القرار ١٨٢/٤٦ عن تنسيق المساعدة الانسانية والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ . ويسلم في شتى هذه القرارات والمقررات بالحاجة العاجلة للتعاون ما بين الوكالات في ادماج مساعدات الاغاثة للاجئين والعائدين والمشردين مع المبادرات والانشطة الانمائية الاوسع نطاقا من أجل البلدان والمجتمعات المضيفة . وقد عزز هذا الاطار بشكل هام باعتماد الدورة الاولى لعام ١٩٩٣ للجنة التنسيق الادارية لمبادئ توجيهية على نطاق منظومة الامم المتحدة بشأن معونة اللاجئين والتنمية . وهذه المبادئ التوجيهية ، التي أعدتها المفوضية وتتضمن الاستنتاجات الرئيسية التي انتهت إليها المناقشات التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) بشأن هذا الموضوع ، ستوفر ارشادا للوكالات المختصة عن ضرورة وطريقة الربط بين أنشطة المساعدة الانسانية والمساعدة الانمائية التي يضطلع بها من أجل اللاجئين والعائدين والمشردين والمجتمعات المستضيفة لهم .

١٩٣ - شهد المجتمع الدولي خلال ١٩٩١ وأوائل ١٩٩٢ حالات طوارئ لم يسبق لها مثيل في شتى أنحاء العالم ، بما في ذلك الخليج الفارسي والقرن الافريقي . وفضلا عن ذلك ، أتاحت التغييرات الهائلة في النظام السياسي للعالم وفي العلاقات الدولية فرصا فريدة لايجاد حلول ، ومن خلال العودة الطوعية إلى الوطن بالدرجة الاولى ، للعديد من مشاكل اللاجئين القديمة العهد . واستدعت هذه الحالات استجابة انسانية فورية من المجتمع الدولي وعززت التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، عملت المفوضية عن كثب مع ادارة الشؤون الإنسانية وادارة الشؤون السياسية وادارة عمليات صيانة السلم .

١٩٤ - ان العلاقات التشغيلية المعززة ، وخاصة على المستوى الميداني ، فيما بين العديد من الوكالات الانمائية والإنسانية ووكالات الاغاثة في حالات الكوارث ، مثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، واليونيسيف ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، قد

تحققت من خلال توفير وتبادل الخبرة والموارد في المجالات البرنامجية لاعادة تأهيل العائدين واعادة ادماجهم والمساعي الانمائية الاقليمية لتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن و/أو منع تدفقات الهجرة الجديدة إلى الخارج . ويشمل التعاون على المستوى القطاعي التمنيع والتخطيط والرعاية الصحيين ، والتغذية التكميلية ، والتعليم الاساسي والتدريب المهني ، وتوفير المياه والمرافق الصحية ؛ وأمن الاسر المعيشية ؛ وتنظيم الأسرة والرعاية الطبية للأم والطفل ، واعادة التحريج .

١٩٥ - وقد تواصل تعزيز علاقات العمل بين المفوضية وبرنامج الاغذية العالمي والتي كانت تعتبر منذ مدة طويلة من أفضل مثيلاتها في منظومة الامم المتحدة . وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بدأ سريان ترتيبات عمل جديدة بين المنظمتين بدعم من المانحين الرئيسيين . وتولى برنامج الاغذية العالمي ، بموجب هذه الترتيبات ، دور الوكالة الرائدة لتعبئة جميع الموارد المطلوبة من جميع سلع المعونة الغذائية الاساسية ، بالاضافة إلى الملح والسكر ، علاوة على جميع ما يتصل بذلك من تكاليف النقل والتخزين والمناولة الخارجية والداخلية . وسيتولى البرنامج تدريجيا الترتيبات التشغيلية الفعلية للنقل والتخزين والمناولة الخارجية والداخلية . وأخيرا ، سيواصل البرنامج العمل مع المكتب في تدعيم اجراءات الرصد المشترك لتعبئة الموارد (بما في ذلك الاموال من أجل النقل والتخزين والمناولة) وتوصيل المعونة الغذائية إلى المستفيدين .

١٩٦ - شاركت المفوضية بنشاط في محافل واجتماعات رئيسية نظمتها الامم المتحدة ووكالاتها وبرامجها . وقد وفر الدعم بوجه خاص لاجتماعات دولية رئيسية عقدت أو يجري الاعداد لها ، مثل تلك المعنية بالبيئة والتنمية المستديمة (مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) ، والسكان ، والنهوض بالمرأة الريفية ، والتغذية ، والمعوقين والنساء والاطفال . وساعدت المفوضية أيضا في الترتيبات المتعلقة بالعديد من الحلقات الدراسية المعنية بآليات التعاون داخل الامم المتحدة وشاركت في حضورها ، ومن بينها الحلقة التدريبية للكبار المسؤولين الميدانيين التي عقدت تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية وحققت نجاحا كبيرا .

١٩٧ - ان التحديات الحالية والمقبلة للامم المتحدة في مجالات الاستجابة الطارئة للكوارث المعقدة الطبيعية والتي من صنع الإنسان ، وتخفيف حدة الفقر والقضاء عليه ، والتصدي لحاجات السكان المجتثين ، تحتاج إلى نهج جديدة ومبتكرة . وستواصل المفوضية ، بالتعاون مع وكالات وبرامج الامم المتحدة الاخرى مثل برنامج الاغذية العالمي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسيف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات الدولية من قبيل البنك الدولي ، انطلاقا من اهتمامها بشتى

أبعاد تلك المشاكل والتحديات ، التعاون ومحاولة تنظيم مشاورات دورية بهدف التوصل إلى تنسيق أفضل وتحسين استجابة منظومة الامم المتحدة ككل .

باء - المنظمات الحكومية الدولية الاخرى

١٩٨ - واصلت المفوضية تعزيز تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى ، وخاصة من خلال الدعوة إلى مراعاة القضايا المتصلة باللاجئين في سياسات تلك المنظمات وخططها وأنشطتها .

١٩٩ - واصلت منظمة الدول الامريكية والمفوضية تعاونهما في تقييم الاحكام القانونية المتصلة باللاجئين في البلدان الرئيسية في أمريكا اللاتينية . وشاركت المفوضية في الدورة العادية الحادية والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية التي عقدت في سانتياغو في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، حيث اعتمد قرار بعنوان "الوضع القانوني للاجئين والعائدين والمشردين في نصف الكرة الامريكي" (AG/DOC.2768/91) .

٢٠٠ - حافظت المفوضية على تعاونها التقليدي مع منظمة الوحدة الافريقية ، وكثفته ، في شتى ميادين المساعدة الانسانية للاجئين والعائدين في أفريقيا . وقد أناط اعلان دار السلام (شباط/فبراير ١٩٩١) بكل من المفوضية ومنظمة الوحدة الافريقية مسؤولية وضع خطة عمل تؤدي إلى حلول دائمة للاجئين الروانديين ، وعقدت اجتماعات استشارية مشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والمفوضية بشأن هذه الخطة في جنيف في أيار/مايو ١٩٩١ وشباط/فبراير ١٩٩٢ . وجرت مشاورات منتظمة بشأن حالات هامة تتعلق باللاجئين والعائدين ، لا سيما ما يخص منها القرن الافريقي وليبيريا وجنوب أفريقيا . وشاركت المفوضية السامية في الدورة الخامسة والخمسين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير ١٩٩٢ .

٢٠١ - وفي اطار التعاون بين منظومة الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، دعمت المفوضية علاقاتها مع المنظمات في جميع الامور المتصلة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في العالم الاسلامي . وشاركت المفوضية السامية في المؤتمر الاسلامي السادس الذي عقد في داكار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

٢٠٢ - وقعت المفوضية اتفاقا للتعاون مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، وشاركت في المؤتمر العام الرابع للمنظمة الذي عقد في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وسيعقد اجتماع تقني مشترك في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ لبرمجة أنشطة التعاون .

٢٠٣ - وأقدمت المفوضية على مبادرات جديدة بغية توسيع تعاونها مع المؤسسات المالية . ويجري استكمال اتفاق للتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية ، وقد أنشئ برنامج عمل بين مصرف التنمية الافريقي والمفوضية في أعقاب اجتماع مشترك عقد في جنيف في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ .

٢٠٤ - وقد تواصل تدعيم التعاون مع لجنة الاتحادات الاوروبية . وشاركت المفوضية في اجتماع الوزراء الاوروبيين للمتابعة المعني بالهجرة ، وفي المؤتمر المعني بالانصاف العرقي في أوروبا ، والمؤتمر الوزاري المعني بنزوحات الاشخاص من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، واللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا ، التي نظمها مجلس أوروبا . وبالاضافة إلى ذلك شاركت المفوضية في الحوار الاوروبي الافريقي ، وفرقة العمل المعنية بالصحراء الغربية اللذين نظمهما البرلمان الاوروبي ، وفي تشاور المانحين بشأن ألبانيا الذي نظمته الجماعة الاوروبية . وظلت الجماعة الاوروبية واحدة من المتبرعين الرئيسيين لبرامج المفوضية .

٢٠٥ - وتواصل تنمية العلاقات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . فشاركت المفوضية في الفريق العامل المعني بالهجرة الذي عقد في المقر الرئيسي للمنظمة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وأجريت مناقشات مع لجنة المساعدة الانمائية ، وكذلك مع مركز التنمية التابع للمنظمة ، بشأن الانشطة المشتركة في المستقبل .

٢٠٦ - واستمر التنسيق القائم بين المفوضية وبين المنظمة الدولية للهجرة ، ولقد كان تعاون المنظمة في نقل اللاجئين والعائدين هاما جدا . كما استمرت المشاورات المنتظمة بشأن الامور ذات الاهمية المشتركة في كل من المقر والميدان .

٢٠٧ - وحافظت المفوضية على التنسيق مع اللجان الاقتصادية الاقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، وأفريقيا ، وآسيا والمحيط الهادئ ، بشأن شتى المواضيع ذات الاهمية المشتركة ، لا سيما في اطار الاستعدادات لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير

٢٠٨ - واصلت المفوضية خلال ١٩٩١ و١٩٩٢ اقامة علاقاتها التقليدية والتعاونية مع حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وهي: المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . ومنذ عام ١٩٩٠ ، فازت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تمتعت المفوضية بعلاقات عمل ودية معها

أيضا ، بالانتخابات العامة في ناميبيا وشكلت حكومة هذه الدولة الحديثة الاستقلال . وقد استندت هذه العلاقة ، كما حدث في الماضي ، إلى تفهم لدور المفوضية غير السياسي والإنساني الصارم .

٢٠٩ - وفي أعقاب بدء عملية التغيير السياسي الجارية في جنوب أفريقيا ، في أوائل ١٩٩٠ ، استهلت المفوضية مناقشات مع جميع الأطراف المعنية ، بما فيها حركات التحرير الوطني ، بلغت ذروتها في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بإبرام اتفاق قانوني وسياسي شامل من قبل جميع الجهات الرئيسية بشأن العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن للاجئي جنوب أفريقيا والمنفيين منها .

٢١٠ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار ٧٩/٤٦ ألف المعنون "الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري ودعم إنشاء جنوب أفريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية" . وخلق هذا القرار إطارا جديدا للتعاون فيما بين حركات التحرير الوطني وسلطات جنوب أفريقيا ولجنة التنسيق الوطنية للعودة إلى الوطن . وقد قدمت المفوضية جميع المساعدات الإنسانية اللازمة لكفالة التنفيذ الناجح لبرنامج العودة إلى الوطن . بيد أنه نظرا إلى الحاجة إلى انجاز إعادة اندماج العائدين والقطاعات المحرومة الأخرى من مجتمع جنوب أفريقيا ، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوسع ، بطريقة متضافرة ، من نطاق المساعدة التي تقدم داخل جنوب أفريقيا ، لا سيما في مجالات الإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والعمالة ، والرفاه الاجتماعي .

٢١١ - واستمر خلال الفترة المستعرضة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين المشمولين برعاية المؤتمر الأفريقي الوطني ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين لازانيا ، إما عن طريق حكومات البلدان المضيفة أو مباشرة عن طريق هاتين المنظمتين اللتين تعملان كشريكين منفذين . وتغطي هذه المساعدات احتياجات الرعاية والاعالة ، والتعليم ، والتدريب المهني ، وتغطي ، كلما أمكن ، تقديم الدعم من أجل الاندماج المحلي .

دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٢ - واصلت المفوضية جهودها للمحافظة على شراكتها مع أوساط المنظمات غير الحكومية وتوسيعها . وكان أحد الأهداف الأولية لذلك كفالة القيام بالأنشطة التكميلية بطريقة متضافرة بغية انجاز هدف مشترك هو توفير الحماية والحلول الدائمة للاجئين .

٢١٣ - وفي أعقاب عملية مشاورات شملت نحو ٢٠٠ منظمة غير حكومية على نطاق العالم في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٠ لغاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أصدرت المفوضية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ مبادئ توجيهية داخلية بعنوان "الشراكة بين المفوضية والمنظمات الحكومية الدولية" . وهذه المبادئ التوجيهية تحدد اشتراطات مسبقة أساسية معينة من أجل قيام شراكة بناءة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية ، وتوجز نتائج المشاورات بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية ، وتحدد معايير اختيار المفوضية للشركاء التنفيذيين من بين المنظمات غير الحكومية . وتوفر المبادئ التوجيهية أيضا مراجع عملية مثل الاطار المؤسسي لهذا التعاون وكذلك نتائج المشاورات التي جرت في السنوات السابقة في عدد من المجالات الهامة مثل تدابير الطوارئ ، وحماية اللاجئات ، والاعلام ، وتنسيق المعونة الغذائية للاجئين ، وتعليم اللاجئين ، والاشخاص المجتثين والتنمية والاطفال اللاجئين . وتدعو المبادئ التوجيهية أيضا ، في الوقت الذي تعيد التأكيد فيه على الحاجة إلى مواصلة المفوضية لتعاونها التقليدي مع المنظمات غير الحكومية ، إلى تعاون أوثق في مجالات جديدة مثل المناصرة . وفي أعقاب نشر هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع داخل المفوضية ، تم تبادلها مع المنظمات غير الحكومية عن طريق المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، وذلك لتشجيع شراكة أقوى بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية .

٢١٤ - أتاحت الحالة الطارئة في الخليج الفارسي طوال ١٩٩١ فرصة لتعزيز التعاون بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية . وقد أنشئت نقطة محورية داخل فرقة عمل الحالة الطارئة في الخليج التابعة للمفوضية من أجل تسهيل التعاون ما بين المفوضية والشركاء التنفيذيين وتناول شتى الطلبات المقدمة من أوساط المنظمات غير الحكومية بشأن الحالة الطارئة . وفضلا عن ذلك ، ففي أعقاب تنفيذ تدابير لتعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة للطوارئ ، عقدت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ لاستكشاف مجالات التعاون المحتمل عن طريق ترتيبات احتياطية وغير ذلك من الاليات . وفي ضوء الاستجابة المواتية الواردة من المنظمات غير الحكومية ، ستجرى مشاورات أخرى خلال ١٩٩٢ لتحديد أشكال التعاون .

٢١٥ - وواصلت المفوضية ، ابتغاء تعزيز التعاون بينها وبين المنظمات غير الحكومية الانمائية المنحى ، المشاركة في فريق الجهات الراعية لتقديم خدمات الاتصال بين المنظمات غير الحكومية والامم المتحدة . وقد نشرت ضميمة خاصة عن المعونة الانمائية للاجئين في عدد شباط/فبراير ١٩٩٢ من "Go Between" وهي نشرة اخبارية صادرة عن الفريق لتوعية المنظمات غير الحكومية الانمائية المنحى بالحاجة إلى ربط مساعدة اللاجئين بالبرامج الانمائية .

٢١٦ - وتعمل المفوضية ، بالتعاون مع مركز التنمية التابع للجنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و"هوريدوكس" - "HURIDOCS" - (وهي شبكة عن معلومات حقوق الإنسان ووثائقها) ، وبالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ، على اعداد دليل للمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال التنمية واللاجئين ، وحقوق الإنسان والمهاجرين في البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ومن المقرر نشر الدليل في أوائل ١٩٩٣ وسيوزع على المنظمات غير الحكومية الشريكة في البلدان النامية . ويجري في الوقت الراهن انشاء قاعدة بيانات عن المنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين في مختلف أنحاء العالم .

٢١٧ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، عقدت المفوضية مشاوراتها السنوية مع نحو ١٤٠ منظمة غير حكومية عن موضوع "النزوحات الجماعية واللاجئون: الحاجة إلى نهوج ابتكارية" . وقد افتتحت المفوضية السامية الاجتماع . وعقدت "المشاورة التقليدية بشأن الحماية" في أيار/مايو ١٩٩١ مع مجموعة من ٤٠ منظمة غير حكومية . وعقد ما مجموعه ٢٥ اجتماعا طوال عام ١٩٩١ مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية عن نطاق من القضايا ذات الاهمية المشتركة ، مثل حالات اللجوء الاقليمية .

٢١٨ - ونشرت المفوضية كتيبا اعلاميا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ يبرز مجالات الشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية . والكتيب متوافر باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية وقد وزع على نطاق واسع . وشجعت المفوضية أيضا موظفي المنظمات غير الحكومية على الاشتراك في الانشطة التدريبية التي تقوم بها المفوضية في المقر وفي الميدان على حد سواء . والحلقات التدارسية عن ادارة الطوارئ ، التي عقدت في أوروبا الوسطى والشرقية طوال ١٩٩١ ، تبرز دور المنظمات غير الحكومية في نظام الاغاثة الدولي .

٢١٩ - ومنحت ميدالية نانسيل الى السيد بول وايز ، بعد وفاته ، لمساهماته في قانون اللجوء ، وإلى السيدة ل . أماثيلا ، وهي أول أفريقية تنال هذا التكريم ، لخدماتها الطويلة للأطفال اللاجئين .

٢٢٠ - وواصلت المفوضية تشجيع المنظمات غير الحكومية على ابداء حساسية أكبر ازاء الحالة الخاصة للاجئات والاطفال اللاجئين واحتياجاتهم الخاصة . وشاركت المفوضية في عديد من المشاورات والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية عن هذا الموضوع وقدمت دعما تحريريا في انتاج كتب ووثائق صادرة عن المفوضية والمنظمات غير الحكومية عن اللاجئات والاطفال اللاجئين وساعدت بعد ذلك في توزيعها .

الفصل الخامس

الإعلام

٢٢١ - استعرضت أنشطة الاعلام التابعة للمفوضية بشكل شامل خلال ١٩٩١ بسبب الموارد المالية الشحيحة جدا المتاحة ، والحاجة ، حسبما أُشير إليه في تقرير العام الماضي ، إلى نقل محنة اللاجئين إلى جمهور أوسع نطاقا . وأخذ الاستعراض الذي قامت به المفوضية في اعتباره أيضا نتائج الدراسة التي أُجريت في أوائل ١٩٩١ عن أنشطة الاعلام التابعة للمفوضية بناء على طلب اللجنة التنفيذية للمفوضية .

٢٢٢ - أُعيد تشكيل فرع الاعلام في المفوضية إلى أربع وحدات مترابطة: المنشورات ، والفيديو ، والعلاقات العامة ، والادارة . وسمح ذلك بزيادة ذات شأن في عدد ما أُصدر من البيانات الصحفية ، وفي انتاج وتوزيع النشرات الاعلامية عن العمليات الرئيسية للمفوضية ، والاجابات السريعة على تساؤلات وسائط الاعلام ، وانتاج أفلام فيديو قصيرة و/أو أفلام سينمائية لشبكات التلفزيون الرئيسية ، وتوزيعها في الوقت المناسب .

٢٢٣ - وأُدخلت تغييرات أيضا في شكل مجلة "اللاجئون" ومحتواها (أصبحت موجهة الآن صوب عمليات المفوضية ومناقشة القضايا المتصلة باللاجئين) ، وتواتر اصدارها ، بما يخفز على اجراء تخفيضات ذات شأن في تكاليف الاصدار السنوية . ونتيجة لذلك صدرت في ١٩٩١ ثلاث نسخ بالالمانية واليابانية ، وأربع بالايطالية وست بالاسبانية والانكليزية والفرنسية . وستصدر "اللاجئون" خلال ١٩٩٢ بأعداد فصلية بجميع لغات الاصدار وسيستمر توزيعها بالمجان .

٢٢٤ - نظم أكثر من ٣٠٠ احتفال في أكثر من ١٠٠ بلد في العام الماضي لاحياء الذكرى السنوية الاربعين لانشاء المفوضية . واشتمل ذلك على موائد مستديرة ، وحلقات دراسية ، وبرامج تلفزيونية ، وحفلات موسيقية ، واصدار طوابع تذكارية ، ومنشورات خاصة ، ومعارض للصور . ومن المزمع تنظيم حملة توعية جماهيرية صغيرة الحجم في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ .

٢٢٥ - وكرست المفوضية خلال ١٩٩١ نحو ٣,٥ مليون دولار لانشطة الاعلام ، لا يدخل فيها الموظفون والسفر . وبدأت المفوضية ، وعلى أساس تجريبي ، في بيع مواد تحمل اسمها وشعارها ، وذلك بغية المساعدة على توليد الدخل مع زيادة ابراز وجود المفوضية .

الحواشي

(١) هذه طبعة أولية مستنسخة للتقرير ستصدر بعد ذلك في شكل مطبوع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، الدورة السابعة والاربعون .

(٢) CIREFCA/CS/92/11 .

البيانات المالية

الجدول ١

مجموع انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من الاموال في عام ١٩٩٠ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الاموال

(بالاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد او المنطقة	الميزانية العادية للامم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
١- افريقيا*				
اثيوبيا	٥٢٨,٨	٥٤ ١٧٨,١	٣٢ ٧٠٦,٩	٨٦
أنغولا	٧٤٦,٦	٣ ٧٩,٤		٨٢٦,٠ ٣
أوغندا	٩١١,٤	٣ ٨٨٣,٧		٧٩٥,١ ٤
بوتسوانا	٨٩٣,١	١١٠,٧		١٠٠٣,٨ ١
بوروندي	٩٤٩,٥	٢٧١,٤		١٢٢٠,٩ ١
جمهورية افريقيا الوسطى	٥٤١,٣	١ ٥٣,٩		٥٩٥,٢ ١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٦٤,٥	١ ٦٠٣,٧		٣٦٨,٢ ٣
جيبوتي	٣١٦,٨	٤ ٥٨٩,٧		٩٠٦,٥ ٤
رواندا	٣٢٩,٦	١ ٥٣٦,٠		٧٦٥,٦ ١
زائير	٥٢٣,٣	٦ ٨٨٠,٦	١	٤٠٣,٩ ٨
زامبيا	٥٨١,٥	٣ ١٨٤,٩		٧٦٦,٤ ٣
زمبابوي	٧٠٦,٨	٣ ٧٧٣,٢		٤٧٩,٠ ٣
السنغال	٣٣٣,٦	٤ ٥٢٩,٤		٨٦٣,٠ ٤
سوازيلند	٩٨٢,٧	١ ١٣٧,٢		١١٩,٩ ٢
السودان	٩١٣,٤	٢٠ ٠٨٢,٤	٢٢	٩٩٥,٨ ٤٣
سيراليون	٠٤٤,٥	٣ ٥٠,٧		٠٩٥,٢ ٣
الصومال	١٢٤,١	٥ ٠٣١,٩	٣	١٥٦,٠ ٨
غينيا	٩٠١,٣	١٣ ٨٦١,٩٠	١	٧٦٣,١ ١٥

* باستثناء شمال افريقيا المدرج في (٥) : جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا ، والشرق الاوسط .

(يتبع)

١٣١٩د(٩٢)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة[أ]	البرامج الخاصة	المجموع
١- افريقيا (تابع)				
الكاميرون		١ ٣٣٩,٥	١٣٩,٨	١ ٤٧٩,٣
كوت ديفوار		٨ ٦٧٦,٦	١ ٠٣٣,٩	٩ ٧١٠,٥
كينيا		١٢ ٢٦٣,٨	١ ٣٩٠,٣	١٣ ٦٥٤,١
ليسوتو		٤٤١,٣	٩٩,٢	٥٤٠,٤
ملاوي		٢٦ ٢٣٢,٥	٢٢ ٦٨٢,٧	٤٩ ٩١٥,٢
موزامبيق		٤٣٩,٥	٣ ٩٦١,٤	٤ ٤٠٠,٩
غرب افريقيا		٣ ٩٨٧,١	٣٢٨,٥	٣ ٣١٥,٦
بلدان أخرى		٨٨٠,٥	٩ ٢١٢,٣	١٠ ٠٩٢,٨
المجموع الفرعي (١)	٠,٠	١٨٥ ٢٥٣,٤	١٠٥ ٦٨٥,٩	٢٩٠ ٩٣٩,٣
٢- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
الارجنتين		١ ٢٦٩,٨	٦٨,٧	١ ٣٣٨,٥
كوستاريكا		٣ ١٢٠,٢	٤ ٢٦٢,٧	٧ ٣٨٢,٩
المكسيك		٨ ٠٥٢,٧	١ ٩٨٦,٢	١٠ ٠٣٨,٩
نيكاراغوا		٥٣٤,٠	١٤ ٢٦٠,١	١٤ ٧٨٤,١
هندوراس		٢ ٢٢٥,٨	٢٩٣,٩	٢ ٥١٩,٧
بلدان أخرى		٤ ٦٢٥,٩	٣ ٠٥٤,٦	٧ ٦٨٠,٥
المجموع الفرعي (٢)	٠,٠	١٩ ٨١٨,٤	٢٣ ٩٢٦,٢	٤٣ ٧٤٤,٦
٣- أوروبا وأمريكا الشمالية				
اسبانيا		٨٣٨,٦	٤٠٤,٣	١ ٢٤٢,٩
ألمانيا		١ ٨٣٨,٨	٣٢٩,٢	٢ ١٥٨,٠
ايطاليا		٣ ٦٤٩,٢	١١٩,٦	٣ ٧٦٨,٨
البرتغال		٣٠٨,٢	٠,٠	٣٠٨,٢

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
٣ - أوروبا وأمريكا الشمالية (تابع)				
بلجيكا		٩٨١,٨	٢٣٧,٢	١ ٢١٩,٠
تركيا		٢ ٠٦٧,٩	٩ ٠٢٤,٤	١١ ٠٩٢,٣
فرنسا		١ ٨٢٦,٩	٢٩٧,٦	٢ ١٢٤,٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١ ٣٣٨,٧	١١٣,٠	١ ٤٥١,٧
النمسا		٩٣٦,٧	٤,٤	٩٤١,١
هنغاريا		٤ ٠٢٨,٦	٦١,٦	٤ ٠٩٠,٢
يوغوسلافيا		٥ ٥٦٧,٤	٣٥٢,٨	٥ ٩٢٠,٢
اليونان		١ ٥٦٦,٥	٥,٩	١ ٥٧٢,٤
بلدان أخرى		١ ٩٧٣,١	٧٥,٩	٢ ٠٤٨,٠
أمريكا الشمالية		٢ ٦٦٣,١	٤٨,٣	٢ ٧١١,٤
المجموع الفرعي (٣)	٠,٠	٣٩ ٥٧٤,٥	١١ ٠٧٤,٢	٤٠ ٦٤٨,٧
٤- آسيا وأوقيانوسيا				
اندونيسيا		٩١٤,١	٦ ٦٤٠,١	٧ ٥٥٤,٢
بابوا غينيا الجديدة		١ ٥٧١,١	٣٣,٣	١ ٦٠٤,٤
تايلند		١٥ ٥٨٨,٥	١٨ ٥٦٦,٦	٣٤ ١٥٥,١
الصين		٤ ٦٠٧,٢	٣ ٣١٣,٣	٧ ٩٢٠,٥
الفلبين		٧ ٣١٦,٣	٥ ٥٦٥,٩	١٢ ٨٨٢,٢
فييت نام		٩٨٣,٧	٨ ٨٦١,١	٩ ٨٤٤,٨
ماليزيا		٢ ٦٣٥,٢	٧ ٨٩٩,٠	١٠ ٥٣٤,٢
هونغ كونغ		٤ ٩٢٦,٢	١٩ ٢٧٩,٨	٢٤ ٢٠٦,٠
بلدان أخرى		٩ ٩٧٤,٥	٢٢ ٢١٠,٧	٣٢ ١٨٥,٢
استراليا ونيوزيلندا		٥٢٩,٢	٤٩١,٢	١ ٠٢٠,٤
المجموع الفرعي (٤)	٠,٠	٤٩ ٠٤٦,٠	٩٣ ٨٦١,٠	١٤١ ٩٠٧,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة(أ)	البرامج الخاصة	المجموع
٥- جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا، والشرق الأوسط				
ايران (جمهورية - الاسلامية)		١٣ ٤٩٢,٨	٤٥ ٩٦٢,٣	٥٩ ٤٥٥,٠
باكستان		٣١ ٣٩١,٣	١٤ ٠٨٣,٨	٤٥ ٤٧٥,١
الجزائر		٣ ٦٥٨,٤	٥ ٩٤٥,٧	٩ ٦٠٤,١
العراق		٦٦٧,٨	٧٤ ٢٥٠,٢	٧٤ ٩١٨,٠
قبرص		٧٣,٩	١٠ ٤٥٤,٦	١٠ ٥٢٨,٥
مصر		١ ١١٠,٢	٦٣٣,٨	١ ٧٤٤,٠
بلدان أخرى في شمال افريقيا		٨٥٨,٢	١٩٣,٣	١ ٠٥١,٥
بلدان أخرى في غربي آسيا		٣ ٤٧٠,٩	٨٣ ٠٨٨,٠	٨٤ ٥٥٨,٩
المجموع الفرعي (٥)	٠,٠	٥٣ ٧٢٣,٥	٢٣٣ ٦١١,٦	٢٨٧ ٣٣٥,١
٦- اجمالي المخصصات				
المشاريع العالمية والاقليمية	٢٠ ٣٩٠,٠	٣٣ ٥٦٧,٣	٢٥ ٤٠٦,١	٧٨ ٣٦٣,٤
المجموع (١ - ٦)	٢٠ ٣٩٠,٠	٣٦٩ ٩٨٣,١	٤٩٣ ٥٦٥,٠	٨٨٣ ٩٣٨,١

(أ) البرنامج السنوي وصندوق الطوارىء .

الجدول ٢

انفاق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩١ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد والانواع الرئيسية لانشطة المساعدة (أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					المجموع
	المساعدة الطارئة	الرعاية والاعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي	اعادة الموطنين	
١- افريقيا*						
اثيوبيا	١ ٠٠٠,٠	٥٩ ١٠١,١	٢٢ ٩٦٠,٣	٢ ٤٣٩,٣	٩٩,٤	٨٥ ٦٠٠,٠
أنغولا	٤٩٠,٠	٢٥٠,٠	٦٢٣,١	٥٣٣,٠	١,٣	١ ٨٩٧,٤
أوغندا		٩٠٦,٥	٧,٣	٣ ١٢٤,٩		٤ ٠٣٨,٧
بوتسوانا		٦١,٠	٦٣,٢	٤٣٧,٧	١١٢,٣	٦٧٤,٣
بوروندي	٢٩١,٠	٩٣,٤	٣٢,٩	٤٨٣,٥		٩٠٠,٨
جمهورية افريقيا الوسطى	٧١٨,٨	٧٣٥,٧	١١٢,٦	٢٨,٠		١ ٥٩٥,١
جمهورية تنزانيا المتحدة		٣٤٠,٨	٥٣١,١	٨٥٧,٨	٥,٥	١ ٧٣٥,٣
جيبوتي	١ ٨١٢,٩	٢ ١٠٢,٦	٤٣٧,٥	٤,٨	٨,٣	٤ ٣٦٦,١
رواندا		٤٦١,٩	٢٤١,٠	٧١٠,٩	٦,٣	١ ٤٢٠,٠
زائير	١ ١٢٩,٩	٤ ١٥٣,٤	٥٧,٧	١ ٧٢٢,٤	١٩,٥	٧ ٠٨٢,٩
زامبيا		٤٤٦,١	١١٣,٠	١ ٤٠١,٢	١١,٠	١ ٩٧١,٣
زمبابوي		٢ ٨٠٢,٦	٧٧,١	٢١٩,١		٣ ٠٩٩,٨
السنغال		٩٧٩,٦		٢ ٧٠٨,٣	١٩٦,٩	٣ ٨٨٤,٨
سوازيلند		١ ٢٥٩,٣	١٦,١	٣٣٣,٦	١٢١,٤	١ ٧٣٠,٤
السودان	٤ ٠٧١,٣	١٦ ٠٧٥,٩	١٠ ٣٤٨,١	٩ ٥٨٧,٧	١١٩,٤	٤٠ ٢٠٢,٤
سيراليون		٢ ٠٣٨,٣		٦,٣		٢ ٠٤٤,٥

* باستثناء شمال افريقيا المدرجة في (ه) : جنوب غرب آسيا ، وشمال افريقيا والشرق الاوسط .

(يتبع)

١٣١٩ن(٩٢)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					المجموع
	المساعدة الطارئة	الرعاية والاعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي	اعادة التوطين	
١- افريقيا (تابع)						
الصومال		٣ ٦٧٢,٥	٢ ٨٥١,٨	٣٣٣,٥		٦ ٨٥٧,٨
غينيا		١٥ ٦٩٩,٧		١١,٤		١٥ ٧١١,١
الكاميرون		٢٢٥,٨	٤٣٤,١	٣٠٨,٩		٩٦٨,٨
كوت ديفوار		٩ ٥٩٣,٥		٦٢,١	٤,١	٩ ٦٥٩,٧
كينيا	١ ٣٠٠,٠	١٠ ٦٤٨,٥	٥,١	٦٢٠,٦	٢٣٥,٨	١٢ ٧١٠,٠
ليسوتو		٤٣,٠	١٨,٩	١٣٥,١		١٩٧,٠
ملاوي	٨٦٥,٥	٤٨ ٥٦٢,٢	١٠,٠			٤٩ ٤٣٧,٧
موزامبيق		١٠٣,٢	٣ ٨٩٢,٣	٠,٣	٥,٠	٤ ٠٠٠,٨
غرب افريقيا		٣ ٤٦٢,٠	١٧٠,٠	٣٧٥,٩	٣٠,٠	٣ ٠٣٧,٩
بلدان أخرى		٩١,٠	٨ ٩٧٤,٥	٦٠٣,٩	١٧,٩	٩ ٦٨٧,٣
المجموع الفرعي (١)	١١ ٥٧٩,٤	١٨٣ ٩١٠,٦	٥١ ٩٧٧,٧	٢٧ ٠٥٠,١	٩٩٤,٠	٢٧٤ ٥١١,٨
٢- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
الارجنتين		٢,٥	١٦٨,٠	٦٩٣,١	٢٠,٠	٨٨٣,٦
كوستاريكا			١ ٣٧٨,٦	٥ ١٠٥,٩		٦ ٤٨٤,٥
المكسيك		٣ ٧٠٢,٣	١٣٥,٠	٥ ٠٧٨,١	١٤,١	٨ ٩٢٩,٥
نيكاراغوا			١٤ ٣٥٩,٢	٦٧,٩		١٤ ٤٢٧,١
هندوراس	١٢٣,٠		١ ٥٥٠,٦	٣٥٠,٨	٥,١	٢ ٠٢٩,٥
بلدان أخرى	٤٦٥,٠	٩٧٧,٣	٣ ١٣٢,٨	١ ٣٦٢,٩	٣٦,٧	٥ ٩٧٤,٧
المجموع الفرعي (٢)	٥٨٨,٠	٤ ٦٨٢,١	٢٠ ٧٢٤,٢	١٢ ٦٥٨,٧	٧٥,٩	٣٨ ٧٢٨,٩

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					المجموع
	المساعدة الطارئة	الرعاية والاعالة	العودة الطوعية الى الوطن(ب)	الاستيطان المحلي	اعادة التوطين	
٣- أوروبا وأمريكا الشمالية						
اسبانيا		١,٠	٩١,٩	٤٣٢,٩		٥٢٥,٨
المانيا		١,٣	١٨,٦	٨٠٨,٣		٨٢٨,١
ايطاليا	٨٠,٩	١ ٧١٣,٩		٣٤٩,٢	١٣,٩	٢ ١٥٦,٩
البرتغال		١,٠	٨,٧	٢٩٤,٤		٣٠٤,١
بلجيكا			٦٤,٤	٢٠٢,٠		٢٦٦,٤
تركيا	٨ ٨٢٦,٤	١ ٠٢٥,١	١,٣	٣٢,٧	٤٧٧,٨	١٠ ٣٦٣,٣
فرنسا		٨,٨	٣٨٣,٧	٨٢٠,٣		١ ٢١٣,٧
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١١٨,١	١٠٠,٥	٤٦١,٥		٦٨٠,١
النمسا	٦٩,٤	٤٧,٣	١٨,٦	٢٥٦,٤	٣٣,٠	٤٢٤,٦
هنغاريا	٢ ٩٠٠,٠	٣٨,٤	١٨,٠	٧٥٣,٠	١,٠	٣ ٧٠٠,٤
يوغوسلافيا	١ ٢٣٥,٦	٣ ٨٤٣,٥	١٦,٦	٥,٣	٣٥٣,٩	٥ ٤٥٤,٩
اليونان		١ ٣٩٧,٤	٦,٣	٥٣,٦	٩,٣	١ ٤٦٥,٦
بلدان أخرى في أوروبا	٦٨,٣	٢٣٩,٨	٤٩,٥	٨٩٨,٣	٢,١	١ ٢٥٧,٩
أمريكا الشمالية		٤٩,٠	٥٧,٠	٩٠١,٠	١٣٦,١	١ ١٤٣,١
المجموع الفرعي (٣)	١٣ ١٨٠,٦	٨ ٤٧٣,٥	٨٣٥,١	٦ ٢٦٧,٦	١ ٠٢٧,١	٣٩ ٧٨٣,٩
٤- آسيا وأوقيانوسيا						
اندونيسيا		٥ ٧٥٧,١	٩٨٦,٧	٩,٢	١٣٠,٩	٦ ٨٨٣,٩
بابوا غينيا الجديدة		٣٢,٠	٥٨,٤	١ ٢٦٥,٨		١ ٣٤٦,٢
تايلند		٢٩ ٥٣٣,٥	١ ٩٢٧,٩		١ ١٩٢,٥	٣٢ ٦٥٣,٩
الصين	٥٠,٠	٣ ٣٩٤,٩	١٥٠,٠	٤ ٠٠٤,٣	٤,٧	٧ ٦٠٣,٨
الفلبين	٥٠,٠	٢ ٧٥٨,٦	٢٥٨,٤	٢٥٣,٧	٩ ٣٠٢,٨	١٢ ٥٢٣,٥

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: المساعدة الطارئة	الرعاية والاعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي	اعادة التوطين	المجموع
٤- آسيا وأوقيانوسيا (تابع)						
فييت نام			٨ ٠١٣,٣	٥٠٦,٦	٩٠١,١	٩ ٤٢٠,٠
ماليزيا		٨ ٢٣٨,٩	٣٤٩,٢	٦٠٨,٩	٦٩٣,٣	٩ ٨٩٠,٣
هونغ كونغ		١٨ ٧٣٠,٠	٤ ٣٠٠,٢		٧١٦,٢	٢٣ ٧٤٦,٤
بلدان اخرى في آسيا	١٣٠,٠	٧ ٣٣١,٨	٢٠ ٦٥٧,٩	٣٥,٢	١ ٣٣٥,٠	٢٩ ٣٨٩,٩
استراليا ونيوزيلندا		١٥,٦	٩١,٤	٤٣٠,١		٥٣٧,١
المجموع الفرعي (٤)	٣٣٠,٠	٧٥ ٦٨٣,٤	٣٦ ٧٩٣,٤	٧ ١٠٣,٧	١٤ ٠٧٦,٥	١٣٣ ٨٨٤,٠
٥- جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الاوسط						
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٤٤ ٦٤٤,٧	١٥٠,٠	٣٧٦,١	١٣ ٥٨٧,٧	٣٨,٣	٥٨ ٧٩٦,٧
باكستان		٣٦ ٥٨٥,٨	٦ ٥٧٣,٦	١٠,٩	١٠٤,٠	٤٣ ٢٧٣,٣
الجزائر		٤ ٤٠٣,٦	٤ ٩٠٨,٨	٠,٦	٠,٥	٩ ٣١٣,٥
العراق	٧٤ ٣٠٥,٧٠		٤٤,٤		٦٦٧,٨	٧٤ ٩١٧,٩
قبرص	١٧٤,٣	٩ ٩٩٩,٩			٤,٨	١٠ ١٧٩,٠
مصر	٣٨٣,٣	٢٤١,٧	٠,٦	٣٠٥,٦	٤٠,١	٩٧١,٣
بلدان اخرى في شمال افريقيا	٤٩٥,٦	٢١١,٦	٦٥,٩	٢٧٨,٤		١ ٠٥١,٥
بلدان اخرى في غربي آسيا	٨٠ ٨٩٣,٤	٥٤٤,٠	١ ٧٨٤,٥	٧٤٠,٦	٢٧٦,٩	٨٤ ٢٣٩,٤
المجموع الفرعي (٥)	٢٠٠ ٧٩٦,٩	٥٣ ١٣٥,٦	١٣ ٧٥٢,٩	١٤ ٩٢٣,٨	١ ١٣٢,٣	٢٨٣ ٧٤١,٥

(تيبع)

١٣١٩ذ(٩٣)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الاقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					
	المساعدة الطارئة	الرعاية والاعالة	العودة الطوعية الى الوطن(ب)	الاستيطان المحلي	اعادة التوطين	المجموع
٦- اجمالي المخصصات						
المشاريع العالمية والاقليمية	٩٠٨,٦ ١١	١٣٢,٧ ١٢	٠٣٦,٩ ١٠	٢٣٣,٣ ٢	٤٠٣,١	٧١٤,٦ ٣٦
المجموع (١ - ٦)	٢٨٣,٥ ٢٣٨	٠١٦,٩ ٣٣٦	١١٩,٣ ١٣٤	٢٣٦,٣ ٧٠	٧٠٨,٩ ١٧	٣٦٤,٧ ٧٩٦

(أ) باستثناء الانفاق على الدعم البرنامجي والادارة .

(ب) بما في ذلك المساعدة المقدمة الى العائدين في بلدان المنشأ .

الجدول ٣

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

الحالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١

(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩١				١٩٩٢	
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			ألف - الحكومات			
٧٨٧ ٠٩٧ ١	٦٨٠ ١٨٦ ٥	٤٦٧ ٢٨٤ ٦	اسبانيا	١٢٤ ٨٠٤ ١	١٢٤ ٨٠٤ ١	
٣٢٨ ١٩٤ ٥	٠١٧ ٦٠١ ٣	٣٤٥ ٧٩٥ ٨	استراليا	٦٢٩ ٩٨٨ ٥	٨٢٤ ٧٣٢ ٤	٨٠٥ ٢٥٥ ١
٥٩١ ٢١٠ ١٠	٩٨٥ ٧٥٦ ٥٠	٥٧٦ ٩٦٧ ٦٠	ألمانيا	٢٧٠ ٦١٥ ٧	٠٥٣ ٩٢١ ٥	٣١٧ ٦٩٤ ١
٠٠٠ ١٤		٠٠٠ ١٤	اندونيسيا			
٠٠٠ ٤٤		٠٠٠ ٤٤	ايران (جمهورية الاسلامية)	٠٠٠ ٤٤	٠٠٠ ٤٤	
٥٥١ ١٨٧	٧٠٨ ٣٦٧	٢٥٩ ٤٥٥	ايرلندا	٤٤٣ ١٧٩	٤٤٣ ١٧٩	
٥٨٠ ٣٨	٤٩٧ ٨٨	٠٧٧ ١٢٧	ايسلندا	٣٠٠ ٣٨	٣٠٠ ٣٨	
٥٢١ ١٨٩ ٧	٥٨٣ ٦٥٨ ٤	١٠٤ ٨٤٨ ١١	ايطاليا	١٩٤ ١٢٩ ٥		١٩٤ ١٢٩ ٥
٩١٣ ٣		٩١٣ ٣	باكستان			
	٦٠٠ ٥	٦٠٠ ٥	البحرين			
١ ٠٠٠		٠٠٠ ١	بربادوس			
١٥٠ ٠٠٠	٨١٥ ٢٦	٨١٥ ١٧٦	البرتغال			
٧ ٥٠٠	٥٠٠ ٢٢	٠٠٠ ٣٠	بروني دار السلام			
٦٧٦ ٦٧٥	١٠١ ٥٤٥ ٢	٧٧٧ ٢٢٠ ٣	بلجيكا	٣٢٨ ٨٥٩	٧٢٢ ٧٩٨	٦٠٦ ٦٠
٠٤٥ ٥		٠٤٥ ٥	بنغلاديش			
٥٠٠		٥٠٠	بنما			
٠٠٠ ٢		٠٠٠ ٢	بنن			
١٦٠ ٢		١٦٠ ٢	بوروندي			
			بولندا	٠٠٠ ٣٠	٠٠٠ ٣٠	
٠٠٠ ١٥		٠٠٠ ١٥	تايلند	٠٠٠ ١٥	٠٠٠ ١٥	
٠٠٠ ٥٠		٠٠٠ ٥٠	تركيا	٠٠٠ ٥٠	٠٠٠ ٥٠	
٦٨٧ ٤	١٨٥ ٧	٨٧٢ ١١	تونس	٩٠٠ ٤	٩٠٠ ٤	
٠٠٠ ٥٠		٠٠٠ ٥٠	الجزائر			
٧٣٠		٧٣٠	جزر البهاما			
٧٨٦ ١		٧٨٦ ١	جمهورية افريقيا الوسطى			
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	دومينيكا			
٣٥ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٣٣٥ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٠٠٠ ٣٠	٠٠٠ ٣٠	
١٢ ٠٠٠		١٢ ٠٠٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠٠ ٦	٠٠٠ ٦	
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	جيبوتي	٠٠٠ ١	٠٠٠ ١	
٨٧١ ٤١٠ ٢٢	٩٩٣ ٢٣٤ ١٥	٨٦٤ ٦٣٥ ٣٧	الدانمرك	٣٢٨ ٧٣٠ ١٦	٣٢٢ ٥٥٩ ١٣	٩١٦ ١٦٠ ٣
			زمبابوي	٠٤٠ ١٠	٠٤٠ ١٠	
٠٠٠ ٣		٠٠٠ ٣	سري لانكا			
٠٠٠ ١		٠٠٠ ١	السلفادور			
٠٠٠ ٦	٠٠٠ ١	٠٠٠ ٧	السنغال			
			السودان	٧١١ ٦	٧١١ ٦	

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

١٩٩١			الجهة المانحة	١٩٩٢		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			ألف - الحكومات (تابع)			
٥٩٠ ١٣٠ ٤٥	٧٥٦ ٩٤٧ ٢٢	٣٤٦ ٠٦٨ ٦٩	السويد	١٢٤ ٠٣٨ ٤٧	٤٤٧ ٢٨٣ ٣٩	٦٧٧ ٧٥٤ ٧
٠٤٣ ٧٠٣ ١٣	١٤٣ ٢٧٦ ١٣	١٨٤ ٩٧٩ ٢٦	سويسرا	٤٦٧ ٩٤٩ ٨	٣٧٦ ٢٨٢ ٨	٦٦٧ ٠٩١
٣٥٠ ٠٠٠		٣٥٠ ٠٠٠	الصين	٣٠٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
	٣٨٧ ٥٤٨ ١	٣٨٧ ٥٤٨ ١	العراق			
٤ ٠٠٠		٤٠٠٠	عمان			
٣٤٨		٣٤٨	غواتيمالا			
٥ ٣٣٨ ٠٣٧	١٥٧ ٩٥٠ ٩	١٩٤ ١٨٨ ١٥	فرنسا	٠٥١ ٢٦٣ ٦	٢٨٩ ٣٨٧ ٥	٧٦٣ ٨٧٥
	٤٢٣	٤٢٣	الفلبين	٢٧٠		٢٧٠
٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠	فنزويلا	٣٣٧	٣٣٧	
٣٠٤ ٠٤٩ ٢٥	٦٥٨ ٧٦٩ ٩	٩٦٣ ٨١٨ ٣٤	فنلندا	٦٣٣ ٤٨٠ ١٧	٩٦١ ٧٨٠ ١٢	٦٧٣ ٦٩٩ ٤
١ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	قبرص			
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	الكرسي الرسولي	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	
٨٨٩ ٣٧٧ ١٩	٠٨١ ١٦٧ ١٠	٩٧٠ ٥٤٤ ٣٩	كندا	٨٢٥ ٢٨٦ ٣٠	٦٨٨ ٠٦٩ ١٧	١٣٧ ٢١٧ ٣
٤٩٧ ٣		٤٩٧ ٣	كوت ديفوار			
٥٦١ ١٦		٥٦١ ١٦	كولومبيا	٠٩٠ ١٨	٠٩٠ ١٨	
			كينيا	٥٦١	٥٦١	
١٣٧ ٦٠	٨٤٦ ٢٦	٩٨٣ ٨٦	لختنشتاين	٠٣٧ ٣٧	٠٣٧ ٣٧	
٠٦٢ ١٧١	٩١٨ ٠٩٩ ١	٩٨٠ ٢٧٠ ١	لكسمبرغ	٦٨٧ ١٤٣	٩٢٣ ٤٧	٧٦٤ ٩٥
٨٠٥ ١		٨٠٥ ١	مالطة			
٦٦٤ ٣٩		٦٦٤ ٣٩	ماليزيا	٠٠٠ ٣٠	٠٠٠ ٣٠	
٢٦٣		٢٦٣	مدغشقر			
٠٠٠ ١٥		٠٠٠ ١٥	المغرب	٠٠٠ ١٥	٠٠٠ ١٥	
٠٠٠ ١٠٠		٠٠٠ ١٠٠	المكسيك			
٠٠٠ ١٠	٣٣٣ ٦٣١ ١	٣٣٣ ٦٣١ ١	المملكة العربية السعودية	٠٠٠ ٣٠٠		٠٠٠ ٣٠٠
٧٢٧ ٥٥٣ ٢٧	٤٤٥ ٤٤٨ ٢١	١٧٣ ٠٠٣ ٤٩	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٥١٣ ٤٥٧ ٣		٥١٣ ٤٥٧ ٣
١ ٠٠٠	٥٠٠ ٣	٥٠٠ ٤	موريشيوس			
٥٤٨ ٦		٥٤٨ ٦	موناكو	٣٩٥ ٦	٣٩٥ ٦	
٥٥٩ ٣		٥٥٩ ٣	ناميبيا			
٣٢٦ ٩٢٧ ٢٠	٦٤٢ ٣٢٠ ١٧	٩٦٨ ٢٤٧ ٣٨	النرويج	٧٠٦ ٨٢١ ٣١	٦٦٧ ٦٦٦ ٢١	٠٣٩ ١٥٥
٠٧٣ ٧٨١	٨٧٥ ٥٢٤ ٣	٩٤٧ ٣١٥ ٣	النمسا			
٢٩٧ ٣٥		٢٩٧ ٣٥	نيجيريا			
٦٥٠ ٣٩٣	٨٠٦ ٢٨٩	٤٥٦ ٥٨٣	نيوزيلندا			
٧٠٩ ٩		٧٠٩ ٩	الهند	٨٤٣ ٧	٨٤٣ ٧	
٠٠٠ ٣٠		٠٠٠ ٣٠	هنغاريا	٠٠٠ ٣٠	٠٠٠ ٣٠	
٦٦١ ٩٩٤ ١٩	٦٩٨ ١٠٤ ١٣	٣٥٩ ٠٩٩ ٣٣	هولندا	٣٣٩ ٤٩٨ ١٤	٩٥٥ ٥٦٨ ١٣	٣٧٤ ٩٣٩
٦٨٥ ٩١٨ ٨٧	٣٦٩ ٧١٦ ١٠٩	٩٥٤ ٦٣٤ ١٩٧	الولايات المتحدة الامريكية	٤٤٦ ٨٧٩ ٥٩	٤٤٦ ٦٤٦ ٤٣	٠٠٠ ٣٣٣ ١٦
٥٦٨ ٤٢٢ ٣١	٤٧١ ٠٤٧ ٨١	٠٣٩ ٤٧٠ ١١٢	اليابان	٨٤٢ ٥٩٣ ٣٦	٩٦٥ ٦٨٤ ٩	٨٧٧ ٩٠٧ ٢٦
٣٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٢٢٥	٢٥٥ ٢٢٥	يوغوسلافيا			
٢٤٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٢٤٧ ٠٠٠	اليونان			
٢١٧ ٨٤٥ ٢٤٥	٢٩٥ ٨٠١ ٣٩٩	٥١٢ ٦٤٦ ٧٤٥	المجموع	٧٦٢ ٠٨٨ ٢٧٦	٨٤٨ ٤٤٤ ١٩٩	٩١٤ ٦٤٣ ٧٦

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

١٩٩١				١٩٩٢	
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			باء - المنظمات الحكومية الدولية			
٢٤ ٧٦٥ ٥٥٥	٩٧ ٨٣٤ ٤٤٧	١٢٢ ٦٠٠ ٠٠٢	المجموع	١٩ ١٩٧ ٩٨٦	٩ ٦١٧ ٤٢٧	٩ ٥٨٠ ٥٤٩
			جيم - منظومة الامم المتحدة			
٤١٣ ٤١٥	٧٩٠ ٢٥٠	١ ٢٠٥ ٦٦٣	المجموع			
			دال - المنظمات غير الحكومية والمانحون الآخرون			
٣ ١٠٢ ٨٦٠	١٦ ٣٣٠ ٩٩٧	١٩ ٤٣٤ ٨٥٧	المجموع	٣ ١٧٨ ٣٠٢	٢٥٦ ٦٨٧	١ ٩٢١ ٦١٥
٢٧٤ ١٣٠ ٠٤٥	٥١٤ ٧٥٦ ٩٨٩	٨٨٨ ٨٨٧ ٠٣٤	المجموع الكلي	٢٩٧ ٤٦٥ ٠٥٠	٣٠٩ ٣١٨ ٩٧٣	٨٨ ١٤٦ ٠٧٨

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York OR/GA/47, Suppl. 12 41063—September 1992—425